The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــة التـجـــــــــارة
ماجستير اقتـصـاديـــات التنـــميـة

مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع

على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة

The Amplitude Effectiveness of the Tooling sukuk Istisna'a on the Industrial Sector Development in Gaza Strip.

إِعدَادُ البَاحِثِ

محمد شحدة أبو عمرة

إِشرَافُ

الأستاذ الدُكتُور **الدُكتُور**

محمد إبراهيم مقداد **زياد جلال الدماغ**

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي (برنامج اقتصاديات التنمية) بِكُليةِ (التجارة) فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

يونيو/2016م – شعبان/1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع

على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة

The Amplitude Effectiveness of the Tooling sukuk Istisna'a on the Industrial Sector Development in Gaza Strip.

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمد شحدة أبو عمرة	اسم الطالب:
Signature:	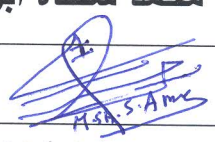	التوقيع:
Date:	٢٠١٦/٠٦/٠٤	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2016/ 06/04

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد شحدة سلمان أبو عمرة** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة

The Amplitude effectiveness of the Tooling Sukuk Istisna'a on the industrial Sector Development in Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 28 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/06/04م الساعة الثانية مساءً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
د. زياد جلال الدماغ	مشرفاً	.....
د. ياسر عبد طه الشرفا	مناقشاً داخلياً	.....
د. محمود محمد صبرة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

قال تعالى :

{قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ} [الزمر : 9]

و قال تعالى :

{إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}[فاطر : 28]

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(بلغوا عني ولو ايه وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمدا فليتبواء مقعده من النار) أخرجه البخاري

[سليم، 2014**]**

الملخص

هدفت الدراسة إلى دراسة صكوك الاستصناع من حيث تعريفها وخصائصها ومشروعية التعامل بها وخصائصها وأنواعها. كذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القطاع الصناعي من حيث تصنيفاته والفجوة المالية للقطاع الصناعي في قطاع غزة وأهم الخسائر التي تعرض لها القطاع الصناعي في قطاع غزة.

واعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة لأنه يناسب موضوع الدراسة، كذلك تطرق الباحث إلى إيجاد نماذج لدول مطبقة لهذه الصكوك. ويتألف مجتمع الدراسة من المختصين والمهتمين في مثل هذا المجال داخل قطاع غزة والذين قد يقدر عددهم بحوالي (2500شخص). وقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية منتظمة ممثلة لجميع عناصر المجتمع السالفة الذكر والتي بلغ عددها حوالى 250 مبحوث موزعة على جميع عناصر المجتمع

وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها ضعف الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع، وتعد صكوك الاستصناع بديلا يمكن تطبيقه للاستغناء عن أدوات التمويل التقليدية.

كذلك توصلت إلى عدم توفر محفزات لدى الجمهور للتشجيع على تداول صكوك الاستصناع، وتطبيق صكوك الاستصناع سيساعد على تشجيع الاستثمار وتقليل الادخارات.

كذلك توصلت هذه الدراسة إلى عدم توفر كادر وظيفي مؤهل يعمل على إيجاد طرق وسبل تداول هذه الصكوك، وتطبيق صكوك الاستصناع تساعد على جلب استثمارات خارجية تعمل على تنمية القطاع الصناعي.

وقد أوصى الباحث بضرورة العمل على نشر الوعي المعرفي بصكوك الاستصناع وذلك من خلال عقد ندوات وورشات عمل ودورات تعريفية. وضرورة العمل على سن قانون خاص يجيز ويسمح تداول صكوك الاستصناع.

كذلك أوصى بضرورة العمل على تجهيز كادر إداري مختص للعمل في تنظيم أليات تداول هذه الصكوك.

Abstract

The study has aimed to identify the sukuk, to be identified with its definition, characteristics and the legality of dealing with it and its characteristics and types.

This study, also, has aimed to identify the industrial sector in terms of its classifications, and the financial gap for the industrial sector in Gaza Strip, and the major losses, in which, the industrial sector had suffered in Gaza Strip.

This study has relied on the use of descriptive and analytical approach method, because, it fits the subject of the study, the researcher, also, has aimed to find countries, which applied these types of instruments.

The study population consisted of specialists and those interested in such an area inside the Gaza Strip and who may be the estimated (2,500). The researcher has to choose a systematic random sample representative of all elements of the above-mentioned community, which numbered about 250 Researched distributed to all elements of society

The study has found many results, one of the most important of them is the weakness of cognitive awareness among the Palestinian community in Gaza Strip, is an increased reliance on (Istisna'a) sukuk, and longer(Istisna'a) sukuk is consider to be an alternative, that can be applied to dispense with the traditional financing sukuk.

Also, it reached a lack of incentives on the part of the public to encourage trading (Istisna'a) sukuk, and the application of (Istisna'a) sukuk will help to encourage investment and reduce savings.

This study, also, found a lack of qualified staff, which is capable to find functional ways and means of trading in these sukuk, and to apply the (Istisna'a) sukuk, to help bring foreign investment to Gaza Strip to increase development the industrial sector.

The researcher has recommended that, endeavor should be necessary to spread awareness of cognitive in (Istisna'a) sukuk, through seminars, workshops and identifiable courses, and the need to enact a special law, that authorizing and allows trading in (Istisna'a) sukuk.

The researcher, also, recommended that we need to work and find an administrative specialist team, whom are capable to work in the organization of the mechanisms of trading of these sukuk.

إهداء

أهدي رسالتي المتواضعة .....

إلى الشمعتين اللتين احترقتا من أجل أن تنير لي الطريق...

إلى من افتخر بحمل اسمه والدي العزيز الأستاذ / شحدة أبو عمرة..

إلى رمز الحب والحنان والدتي الغالية والعزيزة....

إلى رفيقة دربي وعنوان سعادتي زوجتي الغالية وأبنائي فلذات كبدي

إلى من هم منبع الوفاء والإخاء أخي الدكتور / أحمد أبو عمرة وأخواتي

إلى أصدقائي وزملائي

إلى من هم أكرم منا جميعا .. الشهداء والصديقين

إلى كل من سهر معي ودعا لي بالتوفيق والنجاح

إلى كل من حرص وعمل على أن يكون اقتصادنا اقتصادا إسلاميا خاليا من كل معالم الربا

إليهم جميعا ..أهدي هذا الجهد المتواضع والذي أتمنى من الله قبوله

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ....الحمد لله الذي بفضله تزول الصعاب .... الحمد لله الذي أنعم على بإتمام هذه الرسالة ....وأنا بأحسن حال...

" من لايشكر الناس لايشكر الله " ومن هنا.....

اتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان

لكل من قد لي يد العون والمساعدة طوال فترة الدراسة وأخص بالذكر مشرفي ومحاضري ومعلمي الأستاذ الدكتور/ محمد مقداد الذي بذل معي الغالي والنفيس من أجل الوصول إلى ماأنا فيه من نعمة... والشكر موصول إلى من أبى إلا أن يرعاني منذ تخرجي من البكالوريوس وفي دراستي للماجستير وتشرفت بإشرافه علي في رسالتي الدكتور/ زياد الدماغ الذي كان موجها وناصحا ومشرفا ومدققا ولم يبخل علي بشئ، فلكما مني جزيل الشكر والامتنان والعرفان.

والشكر موصول للدكتور/ ياسر الشرفا و الدكتور/ محمود صبرة أعضاء لجنة المناقشة لما بذلاه من جهد من أجل إخراج الرسالة بصورة علمية مشرفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى ذلك الجندي المجهول المتابع والمراقب لمسار تعليمي الدكتور / صباح العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من ساعدني في إنجاز رسالتي من المحكمين والمقابلين ورجال أعمال وبنوك وزملاء وأصدقاء وأقارب فلكم مني جميعا جزيل الشكر والعرفان.

فهرس المحتويات

إقـــــرار.....أ

نتيجة الحكم على الأطروحة.....**ب**

الملخص .....**ث**

Abstract ..... **ج**

الشكر والتقدير..... **خ**

فهرس المحتويات.....**د**

قائمة الجداول ..... **ش**

قائمة الأشكال .....**ض**

قائمة الملاحق.....**ط**

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

1.1 المقدمة:.....2

1.2 مشكلة الدراسة: 3

1.3 أهمية الدراسة:.....4

1.4 أهداف الدراسة:.....5

1.5 حدود الدراسة: 5

1.6 منهجية الدراسة: 5

1.7 مجتمع وعينة الدراسة:.....6

1.8 مصطلحات الدراسة: 7

1.9 الدراسات السابقة:.....7

الفصل الثاني صكوك الاستصناع في الاقتصاد الإسلامي.....**13**

المبحث الأول المفاهيم الأساسية لعقود الاستصناع.....**14**

2.1.1 التمهيد:.....14

2.1.2 مفاهيم عقد الاستصناع: 14
2.1.3 المصطلحات ذات الصلة : 15
2.1.4 مشروعية عقد الاستصناع: 16
2.1.5 أهمية عقد الاستصناع: 18
2.1.6 أركان عقد الاستصناع: 19
2.1.7 ضوابط وشروط عقد الاستصناع: 19
2.1.8 أنواع عقد الاستصناع: 20
2.1.9 الخطوات العملية لعقود الاستصناع: 22
2.1.10 مجالات تطبيق عقد الاستصناع: 24
المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية لصكوك الاستصناع 25
2.2.1 التمهيد: 25
2.2.2 مفاهيم صكوك الاستصناع : 25
2.2.3 المصطلحات ذات الصلة: 26
2.2.4 مشروعية صكوك الاستصناع : 26
2.2.5 أهمية صكوك الاستصناع : 27
2.2.6 خصائص صكوك الاستصناع: 27
2.2.7 شروط صكوك الاستصناع: 28
2.2.8 أنواع صكوك الاستصناع: 28
2.2.9 خطوات إصدار صكوك الاستصناع: 29
2.2.10 تطبيقات صكوك الاستصناع: 31
الفصل الثالث القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني 32
المبحث الأول المفاهيم الأساسية للقطاع الصناعي. 33

3.1.1 التمهيد:..... 33
3.1.2 مفهوم القطاع الصناعي: 33
3.1.3 خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني: 34
3.1.4 الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي:..... 36
3.1.5 أهم تصنيفات القطاع الصناعي: 37
3.1.6 خطوات استنهاض القطاع الصناعي: 38
3.1.7 مصادر تمويل القطاع الصناعي: 38
3.1.8 مؤسسات تمويل القطاع الصناعي:..... 39
3.1.9 القطاع الصناعي وسياسة إحلال الواردات: 39
المبحث الثاني القطاع الصناعي الفلسطيني 41
3.2.1 التمهيد:..... 41
3.2.2 أهم أفرع القطاع الصناعي الفلسطيني: 41
3.2.3 أهم معوقات القطاع الصناعي الفلسطيني:..... 42
3.2.4 تحليل واقع القطاع الصناعي الفلسطيني: 43
3.2.5 مقومات نهضة القطاع الصناعي الفلسطيني: 52
3.2.6 الاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي الفلسطيني:..... 53
3.2.7 التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الفلسطيني: 54
3.2.8 الفجوة التمويلية للقطاع الصناعي– فلسطين– غزة:..... 55
الفصل الرابع تطبيقات صكوك الاستصناع 56
4.1 التمهيد: 57
4.2 التجربة الماليزية: 57
4.3 التجربة الإماراتية:..... 59

4.4 التجربة السعودية:..... 60
4.5 التجربة القطرية:-..... 61
4.6 التجربة البحرينية:..... 61
3.7 التجربة التركية:..... 62
4.8 التجربة السودانية:..... 63
4.9 التجربة الفلسطينية: 64
4.10 تطور صناعة الصكوك الإسلامية..... 65
4.11 الحجم الإجمالي العالمي لإصدار الصكوك الإسلامية:-..... 66
الفصل الخامس التحليل الإحصائي 69
المبحث الأول تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة. 70
5.1.1 التمهيد:..... 70
5.1.2 مشكلة الدراسة:..... 70
5.1.3 فرضيات الدراسة: 71
5.1.4 منهجية الدراسة وتحليل البيانات 72
5.1.5 أداة الدراسة: 75
5.1.6 صدق أداة الدراسة (الاستبانة):..... 76
5.1.7 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):..... 79
5.1.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:..... 80
5.1.9 خطوات إجراء الدراسة: 80
5.1.10 مصادر البيانات: 81
5.1.11 اختبار توزيع البيانات: 81
المبحث الثاني التحليل الاحصائي لفاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة 82

5.2.1 نتائج السؤال الرئيس (مشكلة الدراسة) ومناقشتها: 82
5.2.2 نتائج السؤال الفرعي الأول ومناقشتها: 83
5.2.3 نتائج السؤال الفرعي الثاني ومناقشتها: 85
5.2.4 نتائج السؤال الفرعي الثالث ومناقشتها: 86
5.2.5 نتائج السؤال الفرعي الرابع ومناقشتها: 88
الفصل السادس النتائج والتوصيات 103
6.1 النتائج: 104
6.2 التوصيات 106
المـــراجـــع 107
الملاحق 113

قائمة الجداول

جدول (3.1): نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي..... 43

جدول (3.2): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة 45

جدول (3.3):عدد المؤسسات والمشتغلين في فلسطين لقطاع الصناعة 47

جدول (3.4): القطاعات الصناعية المتضررة..... 48

جدول (3.5): التقديرات المالية للخسائر 50

جدول (3.6):عدد العاملين في القطاعات الصناعية المتضررة..... 51

جدول (3.7): توزيع المتضررين حسب المحافظات 52

جدول (3.8): التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الفلسطيني 54

جدول (3.9): يوضح مؤشرات تخص القطاع الصناعي 55

جدول (4.1): مساهمة ماليزيا في إصدار الصكوك مقارنة بدول العالم 58

جدول (4.2): مساهمة ماليزيا في كل نوع من أنواع الصكوك الإسلامية..... 58

جدول (4.3): استغلال الموارد حسب القطاعات 63

جدول (4.4): تطور حجم ودائع البنوك والمؤسسات المالية 64

جدول (5.1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس 72

جدول(5.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر 73

جدول (5.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة..... 73

جدول (5.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 74

جدول (5.5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص..... 74

جدول (5.6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة 75

جدول (5.7): محاور الاستبانة وأعداد فقراتها 76

جدول (5.8): صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة 77

جدول (5.9): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول / الوعي المعرفي 77

جدول (5.10): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني / توفير الموارد التمويلية..... 78

جدول (5.11): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث / تحقيق التنمية 78

جدول (5.12): معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ..... 79
جدول (5.13): معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل بطريقة التجزئة النصفية 79
جدول (5.14): اختبار (كولمجوروف – سمرنوف) التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة 81
جدول (5.15): محاور الاستبانة 82
جدول (5.16): فقرات محور الوعي المعرفي..... 83
جدول (5.17): فقرات محور توفير الموارد التمويلية..... 85
جدول (5.18): فقرات محور تحقيق التنمية..... 86
جدول (5.19): الفروقات بالنسبة لمتغير الجنس 88
جدول (5.20): الفروقات بالنسبة لمتغير العمر 89
جدول (5.21): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير العمر في المحور الثاني 91
جدول (5.22): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير العمر في المحور الثالث..... 91
جدول (5.23): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير العمر في الاستبانة ككل 92
جدول (5.24): الفروقات بالنسبة لمتغير المهنة..... 93
جدول (5.25): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المهنة في المحور الثاني..... 94
جدول (5.26): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المهنة في المحور الثالث 95
جدول (5.27): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المهنة في الاستبانة ككل..... 95
جدول (5.28): الفروقات بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي..... 96
جدول (5.29): الفروقات بالنسبة لمتغير التخصص..... 97
جدول (5.30): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير التخصص في المحور الأول..... 98
جدول (5.31): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير التخصص في المحور الثالث 99
جدول (5.32): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير التخصص في الاستبانة ككل 99
جدول (5.33): الفروقات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة 100

قائمة الأشكال

شكل (2.1): شكل مبسط يوضح الخطوات المتتالية لعقد الاستصناع والاستصناع الموازي 23

شكل (2.2): شكل مبسط يوضح كيفية والية تسلسل عقد الاستصناع والاستصناع الموازي 23

شكل (2.3): يوضح ألية إصدار صكوك الاستصناع الحكومية في سوريا 31

شكل (3.1): يوضح نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 45

شكل (3.2): شكل مبسط يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة في فلسطين 46

شكل (3.3) كل مبسط يوضح عدد المؤسسات والمشتغلين في القطاع الصناعي 48

شكل (3.4): القطاعات الصناعية المتضررة 49

شكل (3.5): إجمالي التقديرات المالية للخسائر 50

شكل (3.6): عدد العاملين في القطاعات الصناعية المتضررة 51

شكل (3.7): توزيع المتضررين حسب المحافظات 52

شكل (3.8): يوضح التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الفلسطيني 54

شكل (4.1): يوضح مساهمة ماليزيا في إصدار الصكوك 58

شكل (4.2): يوضح مساهمة ماليزيا في إصدار كل نوع من أنواع الصكوك 59

شكل (4.3): يوضح نسب استغلال الموارد حسب القطاعات 64

شكل (4.4): تطور حجم ودائع البنوك والمؤسسات المالية 65

قائمة الملاحق

ملحق (1): قائمة بأسماء محكمي الاستبانة: 114
ملحق (2) الاستبانة..... 115
ملحق (3) العقود 118
ملحق (4): المقابلات..... 127

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين إمام الأولين والأخرين سيدنا محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام، فلقد شهد سوق التمويل الإسلامي انتشاراً ورواجاً واسعاً ليس على مستوى الدول العربية والإسلامية فحسب، بل على المستوى الدولي.

وتعد أدوات التمويل الإسلامي من البدائل التي يسعى العالم بمعظمه إلى استخدامها كوسيلة للتخلص من العجز المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية، الأمر الذي دعاها إلى الاعتماد على التمويل الدولي. حيث لجأت الدول المتقدمة التي تعاني من الأزمات الاقتصادية إلى استخدام أدوات التمويل الإسلامي كوسيلة لجذب رؤوس الأموال والخروج من الأزمات والتقلبات التي تواجهها، لذلك من الأجدر للدول الإسلامية استخدام أدوات التمويل الإسلامي لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ومن أهم هذه الأدوات الصكوك الإسلامية، وحتى يكتب لهذه الأداة النجاح والانتشار يتحتم على المختصين والمعنين في مثل هذه المواضيع نشر الثقافة المجتمعية التي تعتبر هي نقطة الانطلاق في تطبيق هذه الأداة.

تحتوي الصكوك الإسلامية على عدة أنواع تعود إلى طبيعة العقود المبنية على أساسها وستتمحور هذه الدراسة حول أحد أهم أنواع هذه الصكوك، وهي صكوك الاستصناع وستركز على كيفية الاستفادة منها في تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة خاصة بعد العدوان الأخير عام 2014م.

كما يعتبر القطاع الصناعي في قطاع غزة من أهم القطاعات التي يمكن أن تساعد في التقليل من معدلات البطالة وذلك لما تتطلبه من كثافة عمالية متخصصة وغير متخصصة وكذلك لما له من أثر في استيعاب العديد من العمال، مما دعى الباحث إلى التطرق لمثل هذا الموضوع للبحث عن بدائل مالية تمكننا من الاستغناء عن التمويل المسيس أو المشروط والبدء الحقيقي في بناء القطاع الصناعي بالاعتماد على التمويل الذاتي وتأمين عدالة مجتمعية توفر للجميع الحق في المشاركة الاستثمارية لتنمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني.

1.2 مشكلة الدراسة:

لوحظ أن القطاع الصناعي في واقع الاقتصاد الفلسطيني يواجه مشكلة تكمن في توفير الموارد التمويلية، الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية في القطاع الصناعي في قطاع غزة من حيث تقليل معدلات البطالة المتفشية والمنتشرة في قطاع غزة واعادة دورة الحياة الاقتصادية في القطاع الصناعي بهدف استنهاضه واعادة نشاطه الذي قد يكون له دور مهم في استنهاض الواقع الاقتصادي الذي نعيشه وعليه يمكن صياغة المشكلة وفق السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة؟

فرضيات الدراسة:

بعد الاطلاع والبحث والتدقيق تمكن الباحث من الوصول الى الفرضيات التالية:

1- يساهم الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع.
2- تساهم صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة.
3- تساهم تطبيقات صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية للقطاع الصناعي.
4- لا توجد فروق في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المهنة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخدمة).

ويتفرع من الفرضية الرابعة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **الجنس**.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **العمر**.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المهنة**.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المؤهل العلمي.**
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **التخصص.**
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **عدد سنوات الخدمة.**

1.3 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها قد تسهم في إيجاد حلول نوعية لمشكلة التمويل التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في تنمية الاقتصاد بشكل عام والقطاع الصناعي خاصة ولذلك فإن أهميتها تنبع من التالي:

1- فتح الأفق أمام الباحثين لإجراء العديد من الدراسات والبحوث في هذا المجال الأمر الذي قد يعزى إلى التميز في حداثة العنوان.

2- الإسهام في تميز البحوث العلمية بإيجاد العديد من الدراسات التي تسهم في إضافة نوعية لمثل هذه العلوم التي يمكن ان تخدم مجتمعنا.

3- تقدم مثل هذه الدراسة حلولا ومقترحات من أجل الوصول الى مرحلة التمويل الذاتي دون أي معوقات.

4- مواكبة التقدم الملحوظ في الطلب على سوق التمويل الإسلامي.

1.4 أهداف الدراسة:

يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها:

1- دراسة الجوانب الشرعية والفنية لصكوك الاستصناع وتطبيقاتها.

2- دراسة الاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي في قطاع غزة.

3- إيجاد بديل شرعي لتغطية الاحتياجات التمويلية كبديل عن التمويل التقليدي المرتبط بالفائدة المحرمة شرعا.

4- الاستفادة من تجارب الدول المعاصرة التي طبقت أدوات التمويل الإسلامي.

1.5 حدود الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة في العديد من الحدود من أهمها:

الحد المكاني: تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على تحديد حدها المكاني في قطاع غزة والذي يتكون من خمسة محافظات هي "رفح، خانيونس، الوسطى، غزة، الشمال".

1.6 منهجية الدراسة:

استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة لأنه يناسب موضوع الدراسة، كذلك تطرق الباحث إلى إيجاد نماذج لدول مطبقة لهذه الصكوك تمكنه من بناء نموذج يمكن الاستفادة منه في الواقع الفلسطيني.

واعتمد الباحث في جمع البيانات على المصادر الثانوية من خلال جمع البيانات من البحوث العلمية والكتابات والدراسات السابقة المختصة في مثل هذا الموضوع.

وكذلك قام الباحث بإجراء اختبارات على واقع قطاع غزة وذلك من خلال إعداد إستبانة قام الباحث بتوزيعها على المختصين ومن ثم قام بتحليلها واستخراج النتائج التي تهدف هذه الدراسة إلى التاكد من صحتها.

ولتحقيق ذلك قام الباحث عند إعداد الاستبانة باستخدام المقياس النسبي "%" بدلا من استخدام مقياس ليكرت الخماسي وذلك نظرا لعدم دقته في مثل هذه الاختبارات.

كما قام الباحث بإجراء مقابلات مع بعض المختصين وتحليلها الأمر الذي يهدف الى التأكد من احتمالية الوصول إلى بيانات تفيد واقع مجتمعنا الفلسطيني.

ومن الجدير ذكره بأن الباحث لجأ إلى استخدام أدوات قياس مختلفة حسب حاجة عينة الدراسة وهي على النحو التالي:

1- إستبانة مختصة بالمبحوثين الذين يتبعون للجهات التمويلية.

2- مقابلات مع الخبراء والأكاديمين في هذا المجال.

ولجأ الباحث إلى استخدام الاستبانة حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية يمكن الاستفادة منها في واقع الدراسة أما المقابلات فأتت لمناقشة نتائج الإستبانة.

1.7 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من المختصين والمهتمين في مثل هذا المجال داخل قطاع غزة والذين يمكن تلخيصهم على انهم المختصين بالغرفة التجارية والاتحاد العام للصناعات وسلطة النقد الفلسطينية والبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية وجمعية رجال الأعمال والأكاديميين والخبراء ذوي الإختصاص بالاقتصاد والذي قد يقدر عددهم بحوالي (2500شخص).

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة عشوائية منتظمة ممثلة لجميع عناصر المجتمع السالفة الذكر والتي بلغ عددها حوالى 250 مبحوث موزعة على جميع عناصر المجتمع على النحو التالي:

1- 100 مبحوث يتبعون للجهات التمويلية: وهنا تم تقسيمهم إلى قسمين، قسم تم استبيانهم من خلال الاستبانة الموجهة للجهات التمويلية والقسم الثاني من خلال إجراء بعض المقابلات وذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة.

2- 100 مبحوث مختصين في مجال القطاع الصناعي: وهنا تم استبيان ارائهم من خلال توزيع الاستبانة عليهم.

3- 50 مبحوث من الخبراء والاكاديمين في مثل هذا المجال: وهنا تم استبانتهم من خلال الاستبانة والمقابلات ومشاركتهم في ورشات العمل.

1.8 مصطلحات الدراسة:

1- صكوك الاستصناع: أدوات تمويلية حديثة يتم إصدارها بهدف الاستفادة من الأموال التي سيتم جمعها من خلالها.

2- القطاع الصناعي: القطاع الذي يهتم بموضوع الصناعات سواء الاستهلاكية أو الكمالية.

3- أدوات التمويل الإسلامي: جميع الأدوات الإسلامية والتي لا تعتمد على الفائدة المحرمة شرعا وتكون بعيدة كل البعد عن الربا والمخالفات الشرعية.

1.9 الدراسات السابقة:

1- الدماغ، 2015م، صكوك الاستصناع ودورها في التمويل العقاري الفلسطيني، مجلة الاقتصاد والإدارة، القاهرة.

وقد تكونت هذه الدراسة من ثلاثة مباحث وهدفت إلى التأكيد على مفهوم صكوك الاستصناع وأهميتها وأنواعها وتطبيقاتها المعاصرة وكذلك تهدف إلى التعرف على أهمية المشاريع العقارية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في فلسطين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1- تعد صناعة الصكوك حديثة العهد حيث نجد غياب الإطار التنظيمي للصكوك فضلا عن افتقارها لمؤسسات البنية التحتية الساندة لها.

2- غياب ثقافة الصكوك لدى الجمهور.

3- صلاحية إستخدام صكوك الإستصناع كأداة تمويلية معاصرة في حشد الموارد المالية لاستخدامها في التمويل العقاري الفلسطيني.

4- تعد صناعة التمويل العقاري في الاقتصاد الفلسطيني حديثة العهد نسبيا لذلك هناك فرصة كبيرة أمام المستثمرين.

2- خير الدين، رفيق، 2012م، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

تتكون هذه الدراسة أربعة مباحث تهدف الى دراسة الدور الي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية في توفير التمويل اللازم للحكومات والشركات وبالتالي مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل الدول خاصة الإسلامية منها

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وما يختص بموضوع دراستي مايلي:-

1- صلاحية استخدام الصكوك في تعبئة الموارد المالية اللازمة، وذلك نظرا لتنوعها من حيث الاجال والصيغ.

2- تنوع وتعدد هياكل إصدار الصكوك الإسلامية من شأنه أن يوفر حلولا متنوعة للشركات والحكومات الراغبة في الإستفادة من تقانة التصكيك الإسلامي.

3- الصكوك الإسلامية وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى ومشروعات التنمية الإجتماعية ومكافحة الفقر.

4- تستند الصكوك الإسلامية وهياكل إصدارها على قواعد ومبادئ شرعية تمثل أساسا مرنا قابل للتطور واستحداث منتجات إسلامية متنوعة.

3- الشرفا، 2012م، أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة أجزاء متناسقة ومتتابعة تهدف الى توجيه الانظار والتركيز على أهمية دور المصارف الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة في قطاع غزة بصيغة الاستصناع كأداة تمويلية اسلامية في ظل الصعوبات الكبيرة التي يعاني منهاهذا القطاع إنطلاقا من تسليط الضوء على تطبيقاته في العصر الحاضر وصولا إلى صياغة نموذج عملي مقترح لتمويل قطاع الصناعة بهذا النوع. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:-

1- البنوك الإسلامية في فلسطين لديها رغبة في التوسع في إنماء القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي إلا أن هناك العديد من

الصعوبات التي تواجهها من أهمها حداثة صيغ التمويل الإسلامي وخاصة صيغة الاستصناع وضعف الضمانات التي يقدمها أصحاب المشاريع الصناعية.

2- اتضح بأن البنوك عامة تفضل التعامل مع القطاع التجاري عن غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى.

4- محمد، 2010م، الصكوك المالية الاسلامية الأزمة – المخرج، دار الفكر العربي، مدينة نصر، القاهرة.

تتكون هذه الدراسة ثلاثة فصول متناسقة ومتتابعة تهدف الى توجيه الانظار والتركيز على إيجاد نوع من الحلول للازمات المالية وخاصة في ظل نشأت و وجود البنوك الاسلامية الا وهو التوجه إلا إستخدام الصكوك الإسلامية وقد وضح إبداع الباحث وإهتمامه في مثل هذا الموضوع إلى التطرق لذكر أغلب أنواع الصكوك ومميزات كل نوع وكيف يمكن الاستفادة منها. كذلك تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى كيف بالإمكان دمج هذه الصكوك في عمل البنوك وخاصة الإسلامية منها والبحث بجدية عن تجنب المعضلة الثلاثية والمحافظة على عدم الوقوع فيها، وكذلك اجتهد الباحث في تقديم إطار عام مقترح لتوضيح كيف يمكن إستخدامها وتطبيقها على أرض الواقع وماهي أبرز المعوقات التي قد تواجه تطبيقها وذلك كي تكون بديلة عن أدوات التمويل التقليدية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:-

1- هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه عمل وتطوير المصرفية. وقد تم حصرها في العديد من النقاط منها الالتزام باللوائح والسياسات المنظمة وقصور المؤسسات المساعدة واللازمة لإنشاء مصارف إسلامية.

2- يتكون الإطار المقترح من مجموعة من الصكوك تقوم المصارف الإسلامية بإصدارها لتكون بديلا عن الأدوات التمويلية التقليدية وهذه الصكوك يمكن تصنيفها وفق لسياسة كل مصرف إسلامي.

3- حزمة الصكوك الإسلامية التي تصدرها البنوك الإسلامية لتجنب تعارض السيولة والربحية والامان الامر الذي قد يوصلنا إلى المعضلة الثلاثية في حال عدم تجنب التعارض بينهم.

5- بلا محمود، 2010م، صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية.

وقد تكونت هذه الدراسة من خمسة فقرات وهدفت إلى دراسة صكوك الإستصناع دراسة فقهية بوصفها إحدى البدائل الشرعية للسندات التقليدية الربوية، وذكر نماذج تطبيقية لبعض الدول الإسلامية التي عملت على تطبيقها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1- صكوك الإستصناع هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلتها في مشروع معين على أساس عقد الإستصناع.

2- صكوك الإستصناع تعتبر أدوات تمويل جديدة ومهمة في الاقتصاد الإسلامي.

3- يجوز إصدار صكوك الإستصناع من القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع الخيري.

4- لايجوز استرداد صكوك الاستصناع ولا أي صك إسلامي بالقيمة الإسمية لأن في ذلك ضمان رأس المال وذلك لا يجوز شرعا وإنما يتم إستردادها بالقيمة السوقية.

6- صالح، 2008م، دور الصكوك الاسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة عمل، منتدى الصيرفة الإسلامي، بيروت.

وقد تكونت هذه الدراسة من خمسة أقسام وهدفت إلى تسليط الضوء على أهمية الصكوك الإسلامية وإمكانية إستخدامها في تمويل المشروعات التنموية وبيان مخاطرها وسبل إدارتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1- تستند الصكوك الإسلامية وهياكل إصدارها على إرث شرعي متين وقابل للتطور.

2- هناك فروقات جوهرية بين مفهوم هندسة التوريق ومفهوم إصدار الصكوك الإسلامية.

3- تجارب إصدار الصكوك يبين أن هذه الصكوك صارت ذات قيمة مضافة أعلى وأن إستخدامها يعتبر أفضل نسبيا من إستخدام أدوات الدين التقليدية.

4- توجد مساحة رحبة لتمويل المشاريع التنموية وعلى وجه الخصوص مشروعات التنمية الإجتماعية ومكافحة الفقر.

7-نصرالله، عواد، 2004م، واقع القطاع الصناعي في فلسطين، دراسة مقدمة من إدارة الدراسات والتخطيط.

وقد تكونت هذه الدراسة من خمسة فصول وهدفت إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع الصناعي وضرورة التركيز على تطويره والمراحل التاريخية التي مر بها القطاع الصناعي وأسباب تدهور هذا القطاع وتراجعه من جميع الجوانب.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1- تركيز القطاع الصناعي الفلسطيني على المشروعات الصغيرة وذلك بسبب طابعها الفردي والعائلي.
2- تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الحصار الاسرائيلي المفروض.
3- تراجع استيعاب القطاع الصناعي للعاملين الامر الذي قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
4- ضعف إنتاجية العامل الفلسطيني في قطاع الصناعة تشكل أحد الاسباب الاساسية في تراجع هذا القطاع.

الدراسات الأجنبية:

1- BADRI, MOHD& SAID, MIKAIL, 2014, ISTISNA, SUKUK-APRELIMINARY GLIMPSE

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية توليد صكوك الاستصناع في الصناعات المالية ومشاريع البنية التحتية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

1- صكوك الاستصناع غير قابلة لتقسيم أو الملكية.
2- صكوك الاستصناع في الشرق الاوسط لايمكن تداولها في الاسواق الثانوية الا إذا كانت ذات قيمة عالية.
3- تبادل الأصول بواسطة صكوك الاستصناع يتطلب وصف تفصيلي للسعر والمواصفات لهذا الاصل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- **نقاط الالتقاء:**

نلاحظ من خلال الاستعراض السابق للدراسات بأن جميعها تجمع على حتمية إيجاد مصادر تمويل جديدة تبتعد كل البعد عند المصادر التقليدية ومن أهم هذه المصادر هي الصكوك الإسلامية وكيفية استثمارها في تحقيق التنمية المرجوة.

- **نقاط الاختلاف:**

من الملاحظ أن أغلب الدراسات السابقة اتجهت إلى التحدث عن الصكوك من وجهة نظر شرعية من ناحية حكمها وأنواعها وكيفية إستخدامها وشروطها دون التطرق إلى الناحية العملية وإيجاد نموذج يمكن من خلاله تفسير واقع التطبيق وهذا ماستتطرق إليه دراستي.

- **مايميز دراستي:**

تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات (حسب علم الباحث) التي تطرق إلى التركيز على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة من خلال التعرف على مدى فاعلية صكوك الإستصناع على تنمية القطاع الصناعي وإمكانية الاستفادة في تعميمها على جميع القطاعات الأخرى، الأمر الذي قد يكون معول إيجابي في الوصول إلى تنمية حقيقية شاملة، وكذلك سيقوم الباحث بإيجاد نموذج عملي يمكن من خلاله إيضاح العلاقة بين تطبيق صكوك الاستصناع وتنمية القطاع الصناعي بعيدا عن التمويل المسيس من أجل البدء في التفكير العميق في كيفية بناء اقتصاد مستقل يمكنه خدمة الشعب الفلسطيني والرقي بمستوى الرفاه المجتمعي.

وكذلك من أهم ما يميز دراستي هي عدم إعتمادها على الدراسة الفقهية وإنما تطرقت إلى دراسة تحليلية توجد مخرجات بيانية يمكن الإستفادة منها في تجارب لاحقة.

الفصل الثاني

صكوك الاستصناع في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية لعقود الاستصناع

2.1.1 التمهيد:

الناظر إلى واقع الأزمات المالية التي يتعرض لها العالم يجزم بما لا يدع مجالاً للشك بأن من ضمن الأسباب الرئيسية للأزمات هي أدوات التمويل العالمية التقليدية المعتمدة على نسبة الفائدة، والتي أوجدت هاجساً لدى السكان بالإحجام عن التعامل مع مثل تلك الأدوات إلى حد ما. ولذلك نلاحظ وجود تطلعات دولية نحو تطبيق الصكوك الاسلامية، الأمر الذي دعى الباحث إلى الاتجاه في البحث عن أنواع الصكوك التي يمكن استخدامها للتغلب على بعض المعضلات في قطاع غزة، والتي يعتبر من أهمها الأزمات التي تواجه القطاع الصناعي والتي قد يكون من الممكن التغلب عليها من خلال استخدام صكوك الاستصناع.

2.1.2 مفاهيم عقد الاستصناع:

عند الحديث عن مفهوم عقد الاستصناع فإن أول مايتبادر إلى ذهن القارئ بأن التعريف من الناحية اللغوية (لغة، اصطلاحا) فقط، ولكنني وفي هذا المقام سأتطرق الى المفهوم الاقتصادي وذلك نظرا لوصول المقصود من التعريف بكل وضوح.

تعريف الاستصناع لغة:

على وزن استفعال واصطنع: أمر أن يصنع له.(الفيروزابادي، 1996م، ص955) وذلك امتثالا لقول الله تعالى " واصطنعتك لنفسي" (سورة طه، اية41).

تعريف عقد الاستصناع اصطلاحا:

هناك العديد من التعريفات في الاصطلاح تناول الباحث بعضها على النحو التالي:

عرفه السمرقندي في تحفة الفقهاء:538/2 بأنه "عقد على مبيع في الذمة، وشرط عمله على الصانع".

وعرفه صاحب العناية: (هو أن يجئ إنسان إلى صانع فيقول اصنع لي شيئا صورته كذا وقدره كذا بكذا درهما ويسلم إليه جميع الدراهم أو بعضها أو لايسلم.) (السالوس، 2008م، ص511)

ويعتبر هاذان التعريفان محور اتفاق العلماء على تعريف عقد الاستصناع اصطلاحا.

وبعد هذا الاستعراض البسيط والموجز لتعريف عقد الاستصناع لغة واصطلاحا يتطلب التنويه إلى تعريف عقد الاستصناع من الناحية الاقتصادية :

فقد عرفته هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية على أنه (عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها). (المعايير الشرعية، 2010م، ص158)

أما بلخير فقد عرفه على النحو التالي " صيغة من صيغ تمويل إنتاج السلعة في مرحلة ما قبل التسليم، أو مرحلة الإنتاج، أي بمعنى تمويل عملية إنتاج السلعة ذاتها" (بلخير،2007م-2008م، ص5).

ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف الاستصناع من الناحية الاقتصادية بأنه أداة من أدوات التمويل الإسلامي تهدف إلى إنتاج السلعة المتفق عليها ضمن وقت زمني محدد وثمن معلوم.

2.1.3 المصطلحات ذات الصلة :

اضطر الباحث إلى وضع المصطلحات ذات الصلة نظرا لتشابه عقود البيع وتداخلها فكان لزاما على الباحي أن يوضح ماهي العقود المتقاربة والمتشابهة مع عقود الاستصناع.

ومن الجدير ذكره بان بعض العلماء " شبه عقد الاستصناع بعقد الإجارة، ومنهم من شبهه بعقد المقاولة، ومنهم من شبهه بعقد السَّلَم وهنا سيتطرق الباحث لتوضيح الفرق بين هذه المصطلحات حتى نستطيع التعرف على المعنى الواضح والدقيق لعقود الاستصناع دون أي لبس.

الفرق بين عقد الاستصناع وعقد الإجارة:

يختلف عقد الاستصناع عن عقد الإجارة بأن الإجارة عقد على عمل الأجير دون إلتزامه بتقديم مواد الصنع، أما الاستصناع فيلتزم فيه الصانع بتقديم المواد والعمل جميعا منه.(النجدي، 2010م، ص158).

وقد أكد ذلك منتدى دار الحديث بالقول (الفرق بين الاستصناع والاجارة بأن الإجارة عقد على عمل الأجير دون التزامه بتقديم مواد الصنع، أما الاستصناع فيلتزم فيه الصانع بتقديم المواد والعمل جميعاً منه) (دار الحديث، 2008م)

أما الفرق بين عقد الاستصناع والمقاولة:

يختلف عقد الاستصناع عن عقد المقاولة بأن المقاولة إجارة إذا اقتصرت على العمل وكانت المواد من العميل (المستأجر)، أما إذا شملت المقاولة عمل المقاول وتقديم المواد منه فهي استصناع. (النجدي، 2010م، ص158)

فالمقاولة أعم من الاستصناع إذ بينهما عموم وخصوص مطلق ، يجتمعان فيما إذا كانت المادة والعمل من المقاول وهو الصانع ، فيكون مقاولة في القانون والعرف واستصناعاً في الفقه ، وتنفرد المقاولة فيما إذا كانت المادة من المستصنع والعمل من المقاول وهو الصانع ، فهي مقاولة في القانون والعرف، إجارة على العمل عند الفقهاء. (النشمي، 2014م)

والفرق بين عقد الاستصناع والسلم:

يختلف عقد الاستصناع عن عقد السلم بأن الاستصناع عقد على عين موصوفة في الذمة اشترط فيها العمل فلا يجري إلا فيما يتطلب صناعة، أما السلم فهو عقد على عين موصوفة في الذمة لم يشترط فيها العمل. (النجدي، 2010م، ص158)

وهناك بعض العلماء من وضع عقد الاستصناع في وضع عقد المقاولة وأوجد له الفاظ عدة من أهمها وأكثرها شيوعا:-

1) الإجارة على الصنع:- عند بعض العلماء بيع عمل وهذا يختلف عن الاستصناع، حيث أن الاخير يبيع عين موصوف في الذمة وليس بيع عمل.
2) الجعالة:- التزام عوض معلوم على عمل معين وهذا عقد عمل في الصناعة وغيرها أما الاستصناع فهو خاص بالصناعات والإنشاءات.
3) السلم بالصناعات: وهو بيع السلم[1]." (بدران، 1984م، ص62).

2.1.4 مشروعية عقد الاستصناع:

" اختلف الفقهاء في حكم عقد الاستصناع بين مبيح وحاظر، وقد كان هذا الاختلاف بسبب اختلافهم في تكييف عقد الاستصناع، **حيث يرى جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة:** أن الاستصناع ملحق بالسلم ؛ فيشترط فيه ما يشترط في السلم.

---

(1) بيع السلم :هو بيع اجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالا، ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة.

وأما الأحناف: فيرون أن الاستصناع عقد مستقل بذاته وله خصائصه وأحكامه. ومن هذا المنطلق اختلف العلماء في حكم عقد الاستصناع كعقد مستقل بذاته إلى قولين:

- **القول الأول** : عدم جواز عقد الاستصناع إذا كان على غير وجه السلم. وهو قول جمهور العلماء من الأحناف والمالكية والشافعية. والدليل ما رواه ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ.
- **القول الثاني** : جواز عقد الاستصناع، وهو قول الأحناف، والدليل ما ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما– أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتما من ذهب وجعل فصه في بطن كفه إذا لبسه فاصطنع الناس خواتيم من ذهب فرقي المنبر فحمد الله وأثنى عليه فقال إني كنت اصطنعته وإني لا ألبسه فنبذه فنبذ الناس ..." (أبوزيد، 2008م، ص11).

ويرى جمهور الفقهاء أن مقتضى القياس والقواعد العامة لا يجيز الاستصناع، وأنه يمكن تحقيق الهدف منه عن طريق الإجارة أو السلم. إلا أن فقهاء الحنفية أجازوا عقد الإستصناع على غير القياس، لأن القياس يقتضي منعه على اعتبار أنه من بيع المعدوم. (ريحان، 2004م، ص11).

وبعد بيان علاقة عقد الاستصناع بالعقود الجائزة فإن هذه العلاقة تجعل لحكم الجواز في عقد الاستصناع قوة، فالأمة كلها الآن مطالبة في حياتها المعاصرة أن تطرق مجالات الاستصناع التي تقتضيها المعاصرة، ليتحقق لها الوجود القوي الذي يؤثر ويتأثر بصورة إيجابية، لا تكون في موقع المستهلك فحسب وإنما تحقق في داخلها التكامل الذي يسر الله سبحانه أسبابه، فعنصر المال يفتح مجالات الاستصناع (مجمع الفقه، ص1116)

ويتفق الباحث مع القول الأخير بجواز عقد الاستصناع وذلك تطبيقا لسنة نبينا أولا وتأكيدا على تشابه عقود البيع مع بعضها رغم استقلالها بشروط وتركيبات خاصة منفصلة ومستقلة لكل نوع، ومراعاة لحاجة الوضع الاقتصادي القائم من ما يمر به من حصار وتضيق للخناق وإلخ ... من العقوبات التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، الأمر الذي يساعد على استخدام مثل هذا النوع من التمويل لأنه قد يعتبر الطريق الامن لمحاولة النهوض بالواقع الأليم.

2.1.5 أهمية عقد الاستصناع:

تعود أهمية عقد الاستصناع لما له من أثر واضح في تيسير أمور المعسرين وتذليل الطريق أمامهم لتحقيق مشاريعهم وفق أسس تحميهم من الوقوع في الربا المنتشر في واقعنا وقد "ورد في صحيح مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ" (النابلسي، 1995م).

وقوله تعالى "﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾" (سورة البقرة، ص47).

ولتوضيح هذه الأهمية وبعد إطلاع الباحث تبين بأنه من الضروري تقسيم هذه الأهمية إلى وجهات نظر منفصلة من أهمها:

- **من جهة الصانع:** فهو يرى في كون ما يصنعه جرى بيعه مسبقاً، وتحقق أنه ربح فيه، وعرف مقدار ربحه، فهو يعمل بطمأنينة، وعلى هدى وبصيرة، أما بغير عقد الاستصناع فإن الصانع قد يحتاج إلى مدة لتسويقه وربما يخسر خسائر كبيرة على حفظه لحين البيع، وقد تكسد البضاعة فتكون الخسارة مضاعفة – من جهة العمل ومن جهة المواد. (أبوزيد، 2008م، ص3).
- **من جهة المستصنع:** فبكونه يحصل على ما يريد بالصفة والنوع الذي يريد، فلا يضطر لشراء ما قد لا يناسبه من البضائع الجاهزة، بل إن بعض الأمور لا توجد جاهزة بل لا بد من طلب صنعها من الصانع فتصنع حسب الطلب، كبعض البيوت والأبنية، كما أن المستصنع يكون مطمئناً بالاستصناع لكونه يتابع الصنع بنفسه، فيتأكد من عدم وجود غرر أو تدليس في المصنوع، مما يجعله مرتاح النفس مطمئناً. (أبوزيد، 2008م، ص3)
- **من جهة المجتمع** : فبالاستصناع تتحرك الأموال من جهة إلى أخرى مما ينعش الحركة الاقتصادية في البلد، ولذلك يدعو كثير من الاقتصاديين المسلمين إلى أهمية جعل أطراف الاستصناع من المسلمين لتنعش اقتصادهم وتزيد من مصادر دخلهم، كما أن فيه تفريغاً لأصحاب التخصصات في تخصصاتهم، فلو أن العالم أراد أن يبني بيتاً ولم يجد من يصنع له، لكان في ذلك ضرر كبير على المجتمع بإشغال هذا العالم مما يحرم المجتمع من علمه ونفعه، ومثل ذلك الطبيب والمفكر وغيرهم. (أبوزيد، 2008م، ص3).

2.1.6 أركان عقد الاستصناع:

وحتى يكون عقد الاستصناع عقدا صحيحا فله أركان يجب أن يتم الالتزام بها كما ذكرها أبو زيد حيث أكد على أنها كأركان عقد السلم.

وذكرها حسن أبو غدة تتشابه أركان عقد الاستصناع مع أركان العقود المالية عامة، وهي هنا ثلاثة:

1. الصيغة: وهي التي يقال لها: الإيجاب والقبول.
2. العاقدان: أي: المستصنع المشتري طالب السلعة، والصانع البائع الذي يقدم هذه السلعة.
3. المحل: أي: السلعة المستصنعة، والثمن المدفوع مقابلها. (أبوغدة، 2009م).

وقال الأحناف: ركنه الصيغة فقط، فينعقد بالإيجاب والقبول . (أبو زيد، 2008م، ص13-14).

2.1.7 ضوابط وشروط عقد الاستصناع:

الواضح من المشروعية بأن عقد الاستصناع يعتبر عقد ملزم شريطة أن تتوفر فيه بعض الشروط كما ذكرها الباحث حسام الدين خليل وهي على النحو التالي:

1. بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.
2. أن يحدد فيه الأجل.
3. يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجال محددة.
4. يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى مااتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة. " (خليل، 2015م، ص17-18).

ويرى بعض الكتاب بالتوسع في توضيح شروط الاستصناع بإلزامها في شروط عقد البيع كما تم توضيحها على النحو التالي:

1- أن يكون المصنوع معلوماً: بتحديد مواصفات الشيء المطلوب صناعته تحديداً وافياً يمنع التنازع عند التسليم.

2- أن يكون المصنوع مما تدخله الصناعة، فلا يصح في البقول والحبوب ونحو ذلك.

3- أن يكون المصنوع مما يجري التعامل فيه؛ لأن الاستصناع جائز استحساناً، فلا يصح فيما لا تعامل فيه، وذلك يختلف بحسب الأعراف السائدة في كل مكان وزمان، فلا يقاس مكان

على مكان ولا زمان على زمان، وأما إذا كان الشيء المطلوب صنعه مما لم تجر العادة بصناعته فإنه يمكن التوصل إليه بطريق السلم.

4- أن تكون المواد المستخدمة في المصنوع من الصانع، فإذا كانت من المستصنع فإنه يكون عقد إجارة لا عقد استصناع.

5- بيان الثمن جنساً وعدداً بما يمنع التنازع، فالجنس: كالريال السعودي، والعدد: كالألف.

6- بيان مكان تسليم المبيع إذا احتيج إلى ذلك.

7- ألا يكون فيه أجل: فإن ذكر أجل انقلب إلى عقد سلم تراعى فيه شروط السلم وأحكامه، وهذا عند الإمام أبي حنيفة. (إسلام ويب، 2001م).

2.1.8 أنواع عقد الاستصناع:

بعد البحث في أنواع عقد الاستصناع خلص الباحث إلى وجود نوعين لعقد الاستصناع على النحو التالي:

أولا / الاستصناع التقليدي (البسيط). ثانيا / الاستصناع التمويلي (الموازي).

وهنا يقوم الباحث بتوضيح المقصود بكل نوع حسب ماذكره الباحث / أحمد بلخير الذي أعطى شرحا وافيا ومبسطا لكل نوع وهو على النحو التالي:

أولا / الاستصناع التقليدي (البسيط):

وهو العقد الذي يتم فيه التعاقد بين طرفى المستصنع (المؤسسة أو الفرد) والطرف الاخر الصانع (الشركة أو المقاول أوإلخ.....). على أن يتم صنع شئ متفق عليه بين الطرفين مقابل مبلغ معروف سواء مؤجل بالكامل أو جزء منه.

شريطة أن يتم توفير المواد الداخلة في الصناعة من طرف الصانع، وهنا تكون العلاقة مباشرة بين الطرفين دون وجود وسيط.

وهذا النوع هو الشائع في الاستعمال في حياة الناس وذلك لأنه يوفر حاجات أساسية لدى الطرفين وهي:- "

1. في مجال الحاجات الشخصية:- فكثير من الناس يمتلكون حاجاتهم من الثياب والأثاث ..... من خلال الاستصناع.

2. في المجال الصناعي:- المؤسسات الصناعية الكبيرة تتمول بما تحتاجه من ألات وقطع غيار ومكونات لمصنوعاتها النهائية عن طريق استصناعها لدى المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو مايمكن تسميته (عقود من الباطن).
3. في مجال البناء والإنشاء:- كثير من هذه العقود التي تتم في هذا النوع هي في الحقيقة عقود استصناع. " (بلخير، 2007م-2008م، ص20-21).

ويمكن تلخيص الإجراءات فيما يلي:

المشتري: يعبر عن رغبته لشراء سلعة ، ويتقدم للبنك بطلب استصناعه بسعر معين يتفق على طريقه دفعه معجلا أو مؤجلا أو مقسطا (ويحسب البنك في هذا السعر عادة ما سوف يدفعه حقيقه في عقد الاستصناع الموازي مضافا إليه الربح الذي يراه مناسبا)

البنك: يلتزم بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها في أجل محدد يتفق عليه (ويراعي البنك أن يكون هذا الأجل مثل أو أبعد من الأجل الذي سيتسلم فيه السلعة بعقد الاستصناع الموازي). (فقه المعاملات، ص65).

ثانيا / الاستصناع التمويلي (الموازي):-

وهذا الأسلوب الذي أحدثته البنوك الإسلامية حيث تم تكوينه من عقدين وهما كما يلي:

1. العقد الأول يجريه البنك مع الراغب في السلعة فيكون المصرف في هذا العقد "صانعا" ويمكن أن يكون هنا الثمن مؤجلا.
2. العقد الثاني يكون مع المختصين بصناعة ذلك النوع من السلع ليقوموا بإنتاج وصنع السلعة المطلوبة وفق المواصفات المتفق عليها في العقد الأول وفي هذا العقد يكون البنك هو " المستصنع " والطرف الاخر هو الصانع ويسمى " الاستصناع الموازي " ويمكن أن يكون هنا الثمن معجلا وأقل من الثمن الأول بطبيعة الحال.

وبعد دخول السلعة في حيز البنك يقوم بتسليمها إلى من طلبها ويكون البنك هنا هو الضامن للسلعة في أي خلل فيها. " (بلخير، 2007م-2008م، ص21-22).

ويمكن تلخيص الإجراءات فيما يلي:

البنك: يعبر عن رغبته في استصناع الشيء الذي التزم به في عقد الاستصناع الأول (أي بنفس المواصفات) ويتفق مع البائع (الصانع) على الثمن والأجل المناسبين.

البائع: يلتزم بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها في الأجل المحدد المتفق عليه. تسليم وتسلم السلعة البائع: يسلم المبيع المستصنع إلى البنك مباشرة أو إلى جهة أو مكان يحدده البنك في العقد.

البنك: يسلم المبيع المستصنع إلى المشتري بنفسه مباشرة أو عن طريق أي جهة يفوضها بالتسليم بما في ذلك تفويض البائع لتسليم السلعة إلى المشتري الذي يكون من حقه التأكد من مطابقه المبيع للمواصفات التي طلبها في عقد الاستصناع الأول ، ولكن يظل كل طرف مسئولا تجاه الطرف الذي تعاقد معه. (فقه المعاملات، ص65).

2.1.9 الخطوات العملية لعقود الاستصناع:

لتكوين عقد الاستصناع يتحتم دائما المرور بعدة خطوات متصلة تشكل في مجملها تسلسل ملزم ومحدد لكل من الصانع والمستصنع، ويمكن تلخيص هذه الخطوات بشكل مبسط على النحو التالي :

1- توفر رغبة لدى المشتري بشراء سلعة معينة، مما يتطلب منه التقدم بطلب للبنك ليستصنعها له ضمن سعر وزمن وطريقة دفع محددة.
2- يقوم البنك بالاعلان عن رغبته في استصناع السلعة المطلوبة من قبل الراغب في الشراء ويقوم بالاتفاق مع صانع معين لصناعة تلك السلعة.
3- الصانع يقوم بالالتزام بتصنيع السلعة وفق المواصفات التي تم تحديدها له من قبل البنك. (تعتبر المرحلة الثانية والثالثة هي عقد الاستصناع الموازي[1])
4- يقوم الصانع بتسليم البنك السلعة المتفق عليها وبهذا يكون قد انتهى عقد الاستصناع الموازي.
5- قيام البنك بتسليم السلعة المستصنعة للمشتري الأصلي الذي تقدم بطلب الشراء. (خوجة، 1995م، ص55).

(1) عقد الاستصناع الموازي : هو أن يقوم البنك بتمثيل دور المشتري من البائع بعد أن التزم بالوفاء بالسلعة في العقد الأول.

ويمكن توضيح جميع ماسبق من خلال الشكل رقم (2.1):

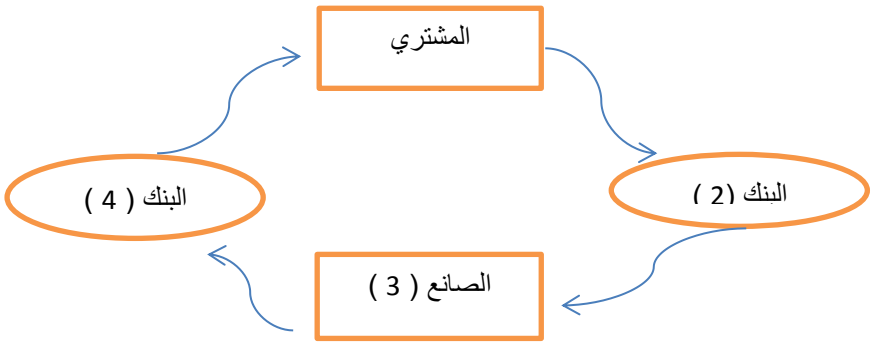

شكل (2.1): شكل مبسط يوضح الخطوات المتتالية لعقد الاستصناع والاستصناع الموازي

المصدر / الباحث

وهنا أورد الباحث شكل تفصيلي رقم (2.2) المقتبس من كتاب أدوات الاستثمار الإسلامي يوضح كيفية وألية تسلسل عقد الاستصناع والاستصناع الموازي وهو على النحو التالي: (خوجة، 1995م، ص55).

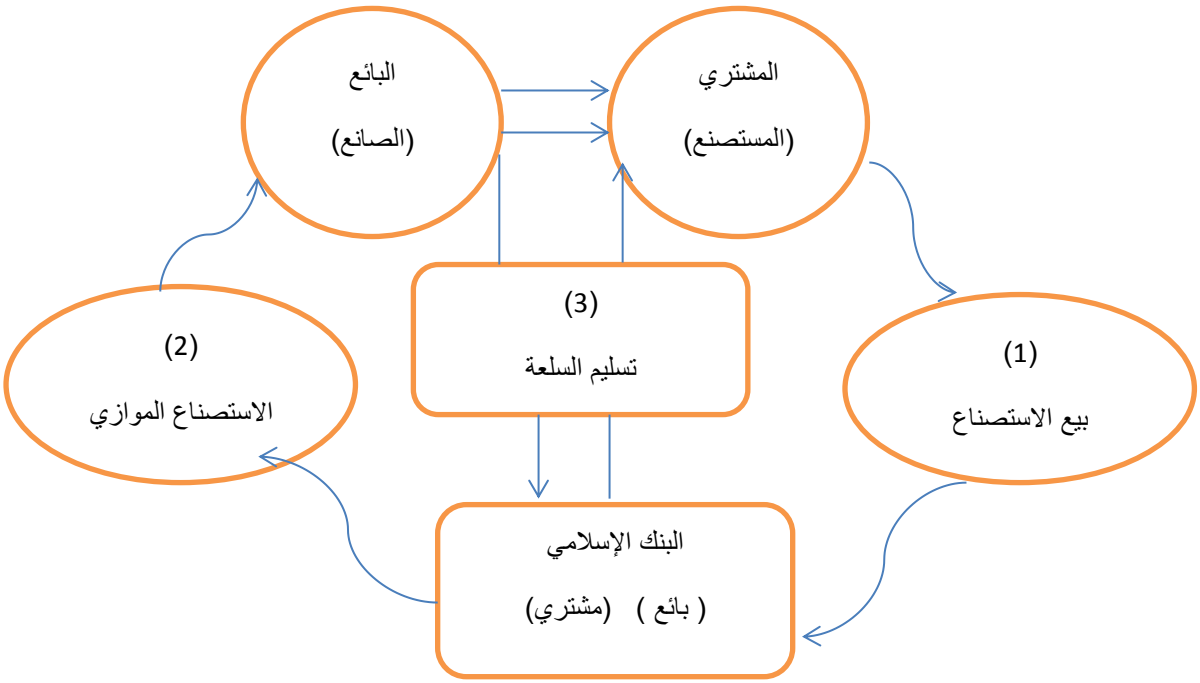

شكل (2.2): شكل مبسط يوضح كيفية والية تسلسل عقد الاستصناع والاستصناع الموازي

المصدر / كتاب أدوات الاستثمار الإسلامي

2.1.10 مجالات تطبيق عقد الاستصناع:

يعتبر عقد الاستصناع عقد تسهيل وتيسير للمعاملات ويمكن استخدامه في العديد من التطبيقات اليومية والحياتية والتي قد تساعدنا على المساهمة في تنمية مجتمعنا ومن هذا المنطلق يمكن استخدام عقود الاستصناع فيما يلي:-

- يغطى عقد الاستصناع مجالات كثيرة من مجالات الاستثمار المصرفي الإسلامي، مثل تمويل القطاع الصناعي والقطاع العقاري متوسط وطويل الآجل، مثل:
  - بناء الفيلات والعمارات السكنية، والمراكز التجارية والفنادق حسب موصفات العملاء.
  - تصنيع السفن والحاويات وحافلات نقل الركاب والطائرات.
  - أنشاء محطات توليد الكهرباء (توريد وتركيب)
  - أنشاء المدارس الحكومية. (الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، موقع الكتروني).
- استخدام عقود الاستصناع كوعاء ادخاري:-

وهذا التطبيق يمكن للبنوك أن تستفيد منه في تطبيقات مختلفة وهنا يتبع نوع الاستصناع التمويلي (الموازي) حيث أن البنك سيقوم بالتمويل ومن ثم تسليم السلع للطالبين وبذلك يكون هناك فائدة عائدة على البنك وفائدة على المجتمع بشكل عام وخاصة للمدخرين في هذا البنك أو أن يكون البنك هو المستصنع بنفسه وبهذه الوضعية يكون البنك قد حقق وعاء ادخاريا شرعيا لا يمكن الشك أو التدليس فيه. (خليل، 2015م، ص36).

" ومن أهم التطبيقات التي استخدمت عقود الاستصناع هو البنك الإسلامي للتنمية في تمويل عدة مشاريع إنمائية منها ما يلي:

- تمويل عن طريق عقد الاستصناع والبيع لأجل لصالح إندونسيا بمبلغ (31 مليون $) للمساهمة في تطوير وتوسعة جامعة إيان سونان كاليجاغا الإسلامية في مدينة يوغياكارتا.
- تمويل عن طريق عقد الاستصناع والبيع لأجل بمبلغ (6.5 مليون$) لصالح سورينام للمساهمة في إنشاء مركز للعلاج بالأشعة في قسم الأمراض السرطانية في المستشفى باراماريبو.
- تمويل عن طريق عقد الاستصناع بمبلغ (15مليون $) لصالح المغرب للمساهمة في تمويل مشروع الصرف الصحي لصالح (81 مركزا حضريا وقرويا) وذلك لتحسين الظروف المعيشية وحماية البيئة.
- تمويل عن طريق عقد الاستصناع بمبلغ (37.5مليون $) لصالح لبنان للمساهمة في تطوير البنية التحتية لمنطقة بيروت الكبرى." (خليل، 2015م، ص39-40).

المبحث الثاني:

المفاهيم الأساسية لصكوك الاستصناع

2.2.1 التمهيد:

تعد الصكوك الإسلامية أحد أهم أنواع أدوات التمويل الإسلامي، والذي يعد من الاتجاهات التي تتوجه الأنظار إليها للخروج من الأزمات المالية العالمية.

حيث ظهر ذلك جليا من خلال انتشار البنوك الإسلامية التي تتعامل بنظام المرابحات الإسلامية والفائدة الصفرية والصكوك الإسلامية، ومن الملاحظ بأن استخدام مثل هذه الصكوك ظهر واضحا في بعض الدول مثل ماليزيا، المملكة العربية السعودية، باكستان وغيرها من الدول.

الأمر الذي دفع الباحث لإعداد هذه الدراسة وإمكانية نقل الفكرة إلى فلسطين وتركزها في قطاع الصناعة.

2.2.2 مفاهيم صكوك الاستصناع :

قبل الحديث عن ماهية[1] صكوك الاستصناع وتطبيقاتها وكيفية الاستفادة من التجارب السابقة للدول جدير بنا أن نتعرف على مفاهيم هذه الصكوك وماهي مدلولاتها وقبل ذلك كله يجب التعرف على معنى التصكيك:

التصكيك، أو التوريق، أو التسنيد هو ما يُعْرَف عند الاقتصاديين والماليين بـ Securitization، " يُراد بذلك تحويل الأدوات المالية والموجودات من الأصول والعقود – كعقود الاستهلاك، والإجارات – إلى صكوك متداولة تحقق ربحا". (الاقتصادية، 2008م، العدد5278).

(1) ماهية: التعرف على حكمة مشروعيتها، المصطلحات ذات الصلة والعلاقة بها، أهميتها، خصائصها وشروطها.

وننتقل الان لتعريف صكوك الاستصناع بشكل مفصل وهي على النحو التالي:

فأما تعريف صكوك الاستصناع لغة: وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أونحوه. (الدماغ، 2015م، ص10).

وأما صكوك الاستصناع اصطلاحا:

هي وثيقة متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك. (هيئة المحاسبة، 2010م، ص239).

ومن وجهة نظر الباحث يمكن تعريف صكوك الاستصناع بأنها وثائق إسلامية يتم إصدارها بغية تقديم سلع أو إقامة مشاريع ضخمة، شريطة أن يصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.

2.2.3 المصطلحات ذات الصلة:

هناك العديد من المصطلحات المرادفة لمعنى التصكيك التي يتم استخدامها ولذلك كان لزاما على الباحث أن يذكرها حتى لا يحدث أي لبس أو خلط في المصطلحات ومن أهم المصطلحات التي تفيد نفس معنى التصكيك كما ذكرها (الدماغ، 2015م، ص11) في بحثه هي التصكيك، التوريق، التسنيد جميعها مصطلحات ذات مدلول واحد، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على مصطلح التصكيك لأنه أكثر انسجاما مع المفاهيم الشرعية.

2.2.4 مشروعية صكوك الاستصناع :

بما أن صكوك الاستصناع هي أحد أنواع صكوك ملكية الخدمات[1]، فقد أوضح المعيار الشرعي رقم (17) من هيئة المحاسبة الاسلامية العلاقة بين طرفي العقد وبين ذلك كالتالي : المصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع) والمكتتبون فيها حملة الصكوك (المشترون) للعين المراد صنعها وحصيلة الاكتتاب تكلفة المصنوع ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة ويستحقون ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد. (هيئة المحاسبة الاسلامية، 2010م، ص241).

(1) صكوك ملكية الخدمات: هي أحد أنواع صكوك ملكية المنافع المتفرعة من أنواع الصكوك الاستثمارية

2.2.5 أهمية صكوك الاستصناع :

تعتبر صكوك الاستصناع أحد أنواع الصكوك الإسلامية بشكل عام ولكن نظرا لتركز موضوع الدراسة في صكوك الاستصناع فمن الضروري توضيح أهميتها وذلك بهدف الوصول إلى صورة واضحة عن هذا النوع من الصكوك فلذلك يرى الباحث استعراض الأهمية على شكل نقاط وهي على النحو التالي:-

1- تلبي احتياجات الدولة في تمويل المشاريع اللازمة بدلا من سندات الدين.
2- يثري بها الأسواق المالية لأنها الطرف المكمل للأسهم والبورصة.
3- تعد من الأدوات الهامة في تنويع المصادر المالية للمؤسسات والحكومات.
4- أن الوصول بفكرتها إلى التدوال العالمي يوضح مدى سعة النظام الإسلامي. (الدماغ، 2015م، ص11).

وهناك من الباحثين من ارتأى بأن أهمية صكوك الاستصناع تكمن فيمايلي:

1- الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق.
2- تسهيل تدفق التمويل، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول وتقليل مخاطر ائتمان الأصول. (الزعتري، 2010م، ص10).

ومن رأي الباحث أن التعامل بالصكوك الإسلامية يساعد فيما يلي:

1- إيجاد بديل لنظام الفائدة الربوية والاعتماد على التمويل الذاتي.
2-الاستغناء عن المال المسيس الممول لواقعنا الفلسطيني.

2.2.6 خصائص صكوك الاستصناع:

تعتبر خصائص الصكوك الإسلامية متشابهة بالرغم من إختلاف أنواعها وأشكالها، ولكن هناك خصائص تميز صكوك الاستصناع عن غيرها من الصكوك يمكن سردها كما يلي:-

1- إن صكوك الاستصناع تصدر خاصة لاستخدام حصيلة الاكتتاب في تصنيع سلعة معينة موصوفة في الذمة.
2- إن صكوك الاستصناع يتم إصدارها على أساس عقد الاستصناع المعروف في الفقه الإسلامي، فعلى هذا تخضع لجميع أحكامه.

3- تترتب على عقد إصدار صكوك الاستصناع جميع آثار عقد الاستصناع وذلك بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك. (محمود، 2010م، ص5).

2.2.7 شروط صكوك الاستصناع:

يقوم الباحث بتوضيح وذكر شروط صكوك الاستصناع وذلك بهدف التخفيف والتسهيل في الية التعامل مع هذه الصكوك ويمكن تلخيص هذه الشروط على النحو التالي:

أ- يجوز تداول الصكوك واستردادها إذا كانت تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات من أعيان أو منافع أو خدمات، بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط.

ب- في الصكوك القابلة للتداول يجوز أن يتعهد مصدر الصك في نشرة إصدار الصكوك، بشراء ما يعرض عليه من هذه الصكوك، بعد إتمام عملية الإصدار، بسعر السوق، ولكن لا يجوز أن يكون وعد الشراء بالقيمة الاسمية للصك.

ت- لا يجوز تداول صكوك السلم.

ث- يجوز تداول الصكوك بأي طريقة متعارف عليها فيما لا يخالف الشرع.

ج- يجوز تداول أو استرداد صكوك الاستصناع إذا تحولت النقود إلى أعيان مملوكة لحملة الصكوك في مدة الاستصناع.

ح- يجوز إجراء إجارة موازية على عين بنفس مواصفات المنفعة لحملة الصكوك.

خ- يجوز تداول صكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك الوكالة بالاستثمار بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع. (وزارة المالية السورية، 2010م، ص16).

2.2.8 أنواع صكوك الاستصناع:

يمكن تقسيم صكوك الاستصناع إلى عدة أنواع حسب عدة اعتبارات من أهمها :

1- من حيث جهة الإصدار:

أ- صكوك الاستصناع الحكومية: هي الصكوك التي تصدرها الحكومة أو من يقوم مقامها.

ب-صكوك الاستصناع الأهلية: هي الصكوك التي يتم إصدارها من قبل الهيئات أو المؤسسات الأهلية غير الحكومية.

2- من حيث مستوى الإصدار:

أ- صكوك الاستصناع المحلية: هي الصكوك التي يتم إصدارها على المستوى المحلي.

ب-صكوك الاستصناع الدولية: هي الصكوك التي يتم إصدارها على المستوى الدولي.

3- من حيث الأجل :

أ- صكوك استصناع قصيرة الأجل: هي الصكوك التي يتم اصدارها لاستخدامها في مشروع قصير الأجل (مدته غالبا لاتتجاوز السنة).

ب- صكوك استصناع متوسطة الأجل: هي الصكوك التي يتم اصدارها لاستخدامها في مشروع متوسط الأجل (مدته من سنة إلى خمس سنوات).

ت-صكوك استصناع طويلة الأجل: هي الصكوك التي يتم اصدارها لاستخدامها في مشروع طويل الأجل (مدته خمس سنوات فأكثر). (محمود، 2010م، ص5-6).

2.2.9 خطوات إصدار صكوك الاستصناع:

إصدار صكوك الاستصناع ليس بالأمر المعقد، ولكن من الواجب الاخذ بعين الاعتبار أن إصدار صكوك الاستصناع تتم وفق خطوات منظمة وليست عشوائية، مع العلم أنه قد تتم جميع الخطوات أو بعضها. وتشتمل عملية إصدار الصكوك على خطوات أولية مختلفة يطلق عليها "تنظيم الإصدار" أو "ترتيب الإصدار". وهذه الخطوات كما ذكرها (بدران، 2014م) هي على النحو التالي:

1- إعداد التصور والهيكل التنظيمي: الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والإجرائية والتنظيمية ودراسة الجدوى، وتضمين ذلك كله في نشرة الإصدار، مع وضع النظام أو اللائحة والاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة.

2- تمثيل حملة الصكوك (المستثمرين): من خلال تأسيس شركة ذات أغراض خاصة تسجل في مناطق ذات إعفاء ضريبي، وتكون ذات شخصية مستقلة بالرغم من أنها مملوكة بالكامل للمستثمرين؛ وذلك لتمثلهم في إيجاد العلاقات بالجهات المختلفة، وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي ستغطي الوحدات المصدرة.

وبذلك تحقق شرط انفصال الذمة المالية للمصكك الأصلي عن الجهة المصدرة للصكوك، وذلك لتحسين الجدارة الائتمانية للصكوك المصدرة.

3- طرح الصكوك للاكتتاب: بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك.

4- تسويق الصكوك: وهو إما أن يتم بالطرح مباشرة إلى الجمهور، وإما أن يتم ببيع الصكوك التي تمثل موجودات الأعيان أو المنافع إلى المستثمر الأول الذي يكون بنكا أو مجموعة بنوك؛ وذلك للقيام بتسويقها وبيعها إلى حاملي الصكوك.

5- التعهد بتغطية الاكتتاب: تسعى الجهة المصدرة للصكوك إلى تأمين تغطية كاملة للإصدار من قبل مؤسسة مالية أخرى مستعدة لذلك التعهد الذي يتطلب منها توفير السيولة، وتستهدف منه الحصول على نصيب من الربح؛ حيث يباع لها بسعر أقل من القيمة الاسمية لتحقيق ربح للجهة المتعهدة بالتغطية، وبعد التملك من تلك الجهة تقوم بتوكيل الجهة المنشئة للإصدار بالبيع والتسويق. (بدران، 2014م).

وهناك شكل يستدل به الباحث في كيفية ألية إصدار صكوك الاستصناع الحكومية في سوريا وذلك بهدف التخفيف والتسهيل:

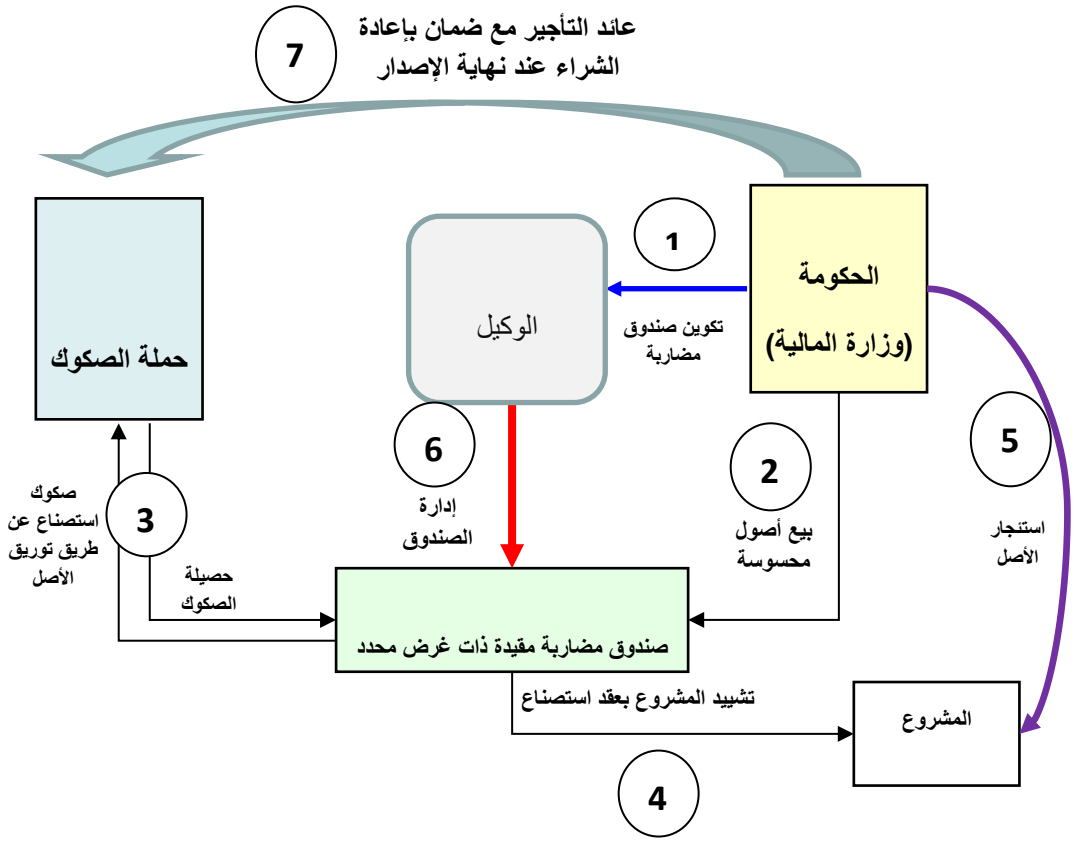

شكل (2.3): يوضح ألية إصدار صكوك الاستصناع الحكومية في سوريا

المصدر / وزارة المالية السورية، ص25، 2009م.

2.2.10 تطبيقات صكوك الاستصناع:

توجد العديد من المجالات التي يمكن تطبقها من خلال صكوك الاستصناع وهي كما يلي:

1- الأصول المنقولة والثابتة العقارية المدرة للدخل سواء كانت مؤجرة أو مشغلة في مشروع معين .

2- الاستثمارات القائمة على صيغة المشاركة .

3- ذمم البيوع المختلفة (المرابحة والسلم والاستصناع)، وبعض الفقهاء يشترط دخولها ضمن وعاء التصكيك بقيمتها الإسمية (وفي ذلك منافع للمصكك الأصلي حيث تأتيه موارد حالية بدلاً من وردوها مستقبلا).

4- المجمعات التجارية والسكنية وكل العمليات القائمة على صيغة الإجارة، وغيرها من المجالات المستوفية للضوابط. (صالح، فتح الرحمن، 2016م).

الفصل الثالث

القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية للقطاع الصناعي.

3.1.1 التمهيد:

يعتبر القطاع الصناعي من ضمن القطاعات الأساسية التي يعتمد عليها أي اقتصاد ينوي النهوض وإحداث تنمية ترتقي بمستوى المجتمع الذي يعتمد عليه وذلك نظرا لما يحققه من خفض للواردات الأمر الذي يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي.

ولكن وللأسف الباحث في الاقتصاد الفلسطيني يلاحظ بأن الاحتلال الصهيوني يحاول مرارا وتكرارا إرهاقه والقضاء عليه من خلال استهدافه بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يزيد من عبء هذا القطاع على الاقتصاد الفلسطيني.

3.1.2 مفهوم القطاع الصناعي:

للوصول لمفهوم واضح للقطاع الصناعي يجب معرفة وإدراك المعنى الحقيقي لهيكل الصناعة والذي هو " عبارة عن بنية أو تركيبة الصناعة من حيث عدد المنتجين وتوزيعهم حسب أحجامهم وأشكال الملكية وعوائق الدخول والخروج من الصناعة ودرجة التكامل العامودي وغيرها من المؤشرات التي تعكس ظروف العرض والطلب والإنتاج في الصناعة". (نصرالله، 2004م، ص15).

ومن التعريف السابق لهيكل الصناعة يتضح بأن الهيكل خاص بكل صناعة على حدة وبالتالي يمكن تعريف القطاع الصناعي بأنه ذلك القطاع الذي يحتوي على مجموعة مختلفة من الصناعات سواء كانت يدوية أو ميكانيكية أو غيره من أنواع الصناعات الأخرى والتي تهدف إلى المساهمة في تحسين واقع الاقتصاد من خلال (GDP) أو (GNP). [1]

ويعرف القطاع الصناعي حسب منتدى الأعمال الفلسطيني على أنه " نظام أو وحدة رئيسية كبيرة في الاقتصاد الوطني المكون من عدد متزايد باطراد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعية وتحويلها والمواد الزراعية إلى سلع مادية

---

(1) **GDP** : Gross domestic product الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GNP: Gross national product الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي أو خدمات ذات طبيعية صناعية تهدف إلى المحافظة على قيمة استعادتها" (مركز الدراسات والأبحاث،2014م، ص7).

3.1.3 خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني:

عند الحديث عن خصائص القطاع الصناعي الفلسطيني فيجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحيطة ولذلك يتطلب علينا توضيح الخصائص مع مراعاة جميع الجوانب والاتجاهات المحيطة ومن ذلك مراعاة معدلات العمالة والتصنيع والاستيراد والتصدير ....إلخ من العوامل وهنا سيقوم الباحث باقتباس الخصائص ومن ثم توضيحها بالشرح الوافي ومن أهم هذه الخصائص:

1- نمو متذبذب وغير تنموي وغير مستدام.
2- إستمرار التحدي المزدوج (البطالة والفقر)
3- العجز المزمن في الموازنة العامة
4- اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار
5- عجز متزايد في الميزان التجاري السلعي والخدمي (عبدالكريم،2012م).

وكذلك من ضمن الخصائص يمكن إضافة مايلي:

1- غياب التنوع في الصناعات.
6- ضعف الترابطات الأمامية والخلفية بين الصناعات
7- صغر حجم المنشات الصناعية.
8- إنخفاض المستوى العلمي للعاملين. (نصرالله، عواد، 2004م، ص59).

وسنتطرق الان لتوضيح كل نقطة بشكل موجز:

1- نمو متذبذب وغير تنموي وغير مستدام:

المحلل للاقتصاد الفلسطيني يلاحظ بأن هناك حالة عدم استقرار في الاقتصاد بشكل عام ومن أهم تلك الحالات عدم التوازن بين أجور العاملين وانتاجياتهم وكذلك بين الانتاج والاستهلاك الامر الذي ادى إلى حالة اضطراب وعدم استقرار في النمو وسيتم توضيح ذلك في المبحث القادم من خلال إستعراض واقع ومؤشرات القطاع الصناعي في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص. (عبدالكريم،2012م).

2- إستمرار التحدي المزدوج (البطالة والفقر):

يعد هاذان المؤشران من الركائز الأساسية للاقتصاد فكلما قلت معدلات البطالة فهذا يدل على زيادة معدلات القوى العاملة وبالتالي انخفاض معدلات الفقر، ولكن وللأسف واقع اقتصادنا لم يستطع ان يسد الفجوة التنموية بين جميع المناطق الفلسطينية بالإضافة للحصار والإغلاقات المستمرة والحروب المتتالية الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات البطالة بالتالي زيادة معدلات الفقر. (عبدالكريم،2012م).

3- العجز المزمن في الموازنة العامة :

زيادة العجز المالي والاعتماد غير المحدد على المساعدات والمنح الدولية واللجوء للاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي وزيادة الدين العام كل ذلك أدى إلى حدوث إضطرابات في الموازنة العامة الأمر الذي ينعكس سلبا على الاقتصاد الفلسطيني. (عبدالكريم،2012م).

4- اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار:

نلاحظ في الاقتصاد الفلسطيني أن الإدخارات المحلية لاتغطي الاستثمارات المحلية الامر الذي يدل على وجود اختلال في منحى الاقتصاد. (عبدالكريم،2012م).

5- عجز متزايد في الميزان التجاري السلعي والخدمي:

الباحث والمطلع على الميزان التجاري الفلسطيني يلاحظ بأن الاقتصاد الفلسطيني إقتصاد تبعي للإقتصاد الاسرائيلي وهذا يدل على زيادة تركز درجة التجارة الخارجية مع إسرائيل، إضافة إلى انخفاض نسبة الصادرات وارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي. (عبدالكريم،2012م).

6- غياب التنوع في الصناعات:

ومن أهم الدلائل التي يمكن الاستدلال بها على غياب التنوع في الصناعات هو توجه جميع الصناعات للصناعات الإستهلاكية كالطعام وغيره من السلع الاستهلاكية. (نصرالله، عواد، 2004م، ص59).

7- ضعف الترابطات الأمامية والخلفية بين الصناعات:

يعود هذا الضعف في الترابطات إلى غياب التنوع في الصناعات. (نصرالله، عواد، 2004م، ص60).

8- صغر حجم المنشات الصناعية:

صغر حجم هذه المنشأت الصناعية يؤدي إلى قلة عدد العاملين في المنشأة وتركز الإدارة في يد مدير أو صاحب المصنع بالإضافة إلى تركز معظم هذه المصانع بشكل عائلي. (نصرالله، عواد، 2004م، ص60).

9- إنخفاض المستوى العلمي للعاملين:

ويعتبر هذا العامل مهم جدا وذلك نظرا لتركزه في كيفية مواكبة التكنولوجيا وتطور أداء العمل والعاملين. (نصرالله، عواد، 2004م، ص61).

3.1.4 الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات في أي اقتصاد كان، وذلك نظرا لمكانته من حيث إمكانية استيعاب عددمن القوى العاملة الأمر الذي يساعد على الحد والتخفيف من معدلات البطالة، بالإضافة إلى الإعتماد على الذات والتقليل من حدة التبعية الدولية والاعتماد على المنتجا ت الأجنبية الأمر الذي يساعد على انتشار سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات الذي قد يؤدي إلى التقليل من الدين العام أو العجز في الميزان التجاري.

إن تعزيز قطاعنا الصناعي بطرق عديدة ومتنوعة أمر مطلوب بشكل ملح وعاجل، وفق حزمة إصلاحات وإجراءات جديدة ومتوازنة، كعوامل مساعدة ترتقي بهذا الكيان لأهميته الشديدة ويعد القطاع الصناعي مهم للأسباب التالية:

- يسهم قطاع الصناعة في إيجاد فرص عمل، وكلما زاد حجم الإنتاج الصناعي أفقياً وعمودياً نقص عدد العاطلين عن العمل.
- يسهم في زيادة الدخل الوطني، فعندما ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد الصادرات ويقل عندئذ الاعتماد على تصدير المواد الأولية كالنفط مثلاً.
- يسهم في رفع مستوى الإنتاجية، وذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية.
- يسهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني ويساعد على رفع النمو في القطاعات الأخرى أيضاً مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لترابط العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى.
- يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد للقطع الأجنبية، وذلك بتصنيع سلع تحل محل المستوردات أو تصنيع سلع للتصدير الخارجي. (العنزي، 2016م).

3.1.5 أهم تصنيفات القطاع الصناعي:

لقد تم تصنيف وتحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة تصنيفات أهمها:

1. التصنيف على أساس العملية الإنتاجية ويتم تقسيم الصناعة فيها إلى الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.
2. التصنيف إلى صناعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة وهذا على حسب حجم المشروع.
3. التصنيف إلى صناعات خاصة وعامة ومختلطة وتعاونية وذلك على أساس ملكية المشروع.
4. تصنيف الصناعة حسب التصنيف الدولي للأنشطة الصناعية (**Isic**) ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية الذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة. (الصوراني،2006م، ص7).

وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى **ثلاث مجموعات رئيسية** كالتالي :

– التعدين والمقالع. – الصناعات التحويلية. – الكهرباء والمياء.

وبموجب هذا التصنيف فانه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية في فلسطين الى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي:

1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
2. صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
3. صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث.
4. صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
5. صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.
6. صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم).
7. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
8. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
9. الصناعات التحويلية الأخرى. (الراعي،2003م، ص11).

3.1.6 خطوات استنهاض القطاع الصناعي:

إن مقومات النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره تتطلب ما يلي:

1. المعد للبرامج التنموية الهادفة إلى الرقي بالقطاع الصناعي من الواجب عليه مراعاة الاضطرابات التي يعاني منها القطاع الصناعي بالإضافة إلى التخلخلات الموجودة في الاقتصاد بشكل عام.
2. ضرورة إيجاد فلسفات وخطط سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الاجل للتصنيع تكون مرتبطة بشكل أساسي بالخطة التنموية العامة.
3. ضرورة إيجاد مناخ استثماري جيد وحالة من الاستقرار السياسي لأن تلك العوامل التي تساعد على استقطاب الاستثمارات الاجنبية.
4. ضرورة التوعية والتوجه الى الابتعاد عن التبعية للاقتصاد الاسرائيلي الامر الذي من شأنه النهوض بالقطاع الصناعي.
5. التركيز على الصناعات التي لها مزايا نسبية ومطلقة للمنتجات الاسرائيلية.
6. التركيز والتشديد على ضرورة إنشاء مراكز التدريب المهني الأمر الذي يساعد على تخريج مهنين وحرفيين في جميع التخصصات الصناعية.
7. الاهتمام بالصناعات التي يمكن تصديرها وذلك للابتعاد عن المشاكل التي قد تواجه منتجاتنا في التسويق، ومحاولة الابتعاد عن التركزية في الصادرات من ناحية الدولة أو المنتج وذلك حتى يمكن مواكبة وتعديل أي خلل في الصادرات.
8. الاهتمام بالبنية التحية للقطاع الصناعي وذلك من خلال إنشاء مناطق صناعية حدودية أو محلية بحيث يتم تأجيرها للقطاع الخاص بأسعار معقولة وتقديم الخدمات فيها أيضاً بأسعار تشجيعية وتقديم كل التسهيلات الجمركية والضرائبية لتشجيع عملية الاستثمار في المناطق الصناعية. (أبوظريفة، 2003م، ص7).

3.1.7 مصادر تمويل القطاع الصناعي:

من أجل ضمان سير القطاع الصناعي وفقا لما هو مخطط له مسبقا فلا بد أن يخضع إلى نظام مهيكل يتسنى من خلاله معرفة مراحل وخطوات انتقاله من مرحلة إلى أخرى ويمكن نسج هيكل نظام التمويل الصناعي كما تطرق له الباحث محمد القدرة وهي على النحو التالي:

" يتكون هيكل نظام التمويل الصناعي كجزء من هيكل النظام التمويلي بشكل عام في أي دولة من القنوات التمويلية الرئيسية التالية:

1- التمويل الحكومي بأشكاله المختلفة.
2- المؤسسات التمويلية التخصصية أو العامة.
3- الأفراد أو المنظمات ذات الطابع غير المالي والذين يستثمرون بصورة مباشرة في المشروعات الصناعية عن طريق حقوق الملكية وسوق رأس المال.
4- التمويل الذاتي للمشروعات من مدخراتها." (القدرة،2007م، ص20).

3.1.8 مؤسسات تمويل القطاع الصناعي:

يعتبر التخصص والتفصيل هو عماد النجاح في أي مشروع كان ولذلك ومن أجل ضمان تقدم ونجاح القطاع الصناعي كان لزاما عليه بأن يتخصص في مؤسسات تمويلية تخصه وهنا سأتحدث وبختصر موجز عن هذه المؤسسات من قبيل التعرف عليها ليس إلا وهي كما تطرق لها الباحث محمد القدرة الذي تمكن من الحصول على هذه المعلومات من خلال العودة إلى تصنيف المؤسسات الدولية (UNIDO.1969)على النحو التالي:

1- مؤسسات متخصصة في التمويل الصناعي (خاصة، مشتركة أو عامة)
2- البنوك التجارية.
3- مؤسسات أخرى مثل شركات التامين، صناديق المعاشات أو الضمان الإجتماعي. (القدرة،2007م، ص21).

3.1.9 القطاع الصناعي وسياسة إحلال الواردات:

عند الحديث عن سياسة إحلال الواردات فمن أفضل ماوجدت ماروا لنا الدكتور/ سيف الدين عودة في إحدى محاضراته بأن سياسة إحلال الواردات ظهرت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي نظرا لانخفاض الطلب العالمي على منتجات الدول النامية والعجز المتزايد في موازين مدفوعاتها، ولذلك تبنت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات"[1]" الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلاً من استيرادها، والتركيز على تصنيع المواد الخام محلياً، سواء لأسباب اقتصادية أو سياسية. وذلك على الرغم من ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة التي يحملها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول التي تتبنى هذه الإستراتيجية.

(1) سياسة إحلال الواردات: إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقا.

ومن أجل ضمان نجاح هذه السياسة كما هو مخطط له فيستوجب علينا التعرف على المبادئ التي تعتمد عليها وهي كما تم سردها من قبل الدكتور / سيف الدين عودة في إحدى محاضراته على النحو التالي: (عودة، 2013م، الجامعة الإسلامية)

أ- في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية إذن لابد من التصنيع.

ب- في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محلياً إذن لابد من البدء بالصناعات الاستهلاكية التي لا تحتاج إلى خبرات تكنولوجية متقدمة.

ت- قيم الواردات من سلع معينة خاصة السلع الاستهلاكية تمثل ضمان للطلب.

ث- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض حواجز جمركية وغير جمركية.

وللتعرف بشكل أوسع على هذا الموضوع نستشهد بقول **الدكتور / ماهر الطباع** إن " العديد من الصناعات الفلسطينية في وقت قد تمكنت من تلبية احتياجات السوق الفلسطيني و توفير فائض كان يتم تسويقه للأسواق الخارجية، غير أن سياسات الاحتلال التدميرية وفرض الحصار على القطاع وإعاقة عمل المصانع في الضفة الغربية أدى إلى تراجع القطاع الصناعي بصفة عامة".

وأضاف الطباع أن "إعادة الاعتبار للصناعة الفلسطينية يتحقق من خلال فرض سياسية إحلال الواردات ودعم المنتج الوطني، لأن عودة النشاط إلى القطاع الصناعي المرتبط بقطاعات اقتصادية أخرى، ما يساهم في خفض نسب البطالة المرتفعة، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي". (الطباع، 2013م).

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح بأن سياسة إحلال الواردات ستساعد في التخلص من التبعية والوصول لمرحلة التحرر والاكتفاء الذاتي خاصة في ظل الاحتلال الغاشم الذي نعيشه على اراضينا.

المبحث الثاني

القطاع الصناعي الفلسطيني

3.2.1 التمهيد:

في هذا المبحث سيقوم الباحث بالتطرق إلى تحليل واقع القطاع الصناعي والمراحل التي مر بها القطاع من حالات اختلالات واضطرابات على مدار الحد الزمني المحدد في إطار الدراسة ومحاولة التعرف والإلمام بالأسباب التي أدت إلى تلك الإضطرابات ومحاولة إيجاد حلول تمكن ذلك القطاع من النهوض والتعافي من حالات الركود، علما بأن هذا القطاع يرتبط وبشكل أساسي في واقع التجارة الخارجية والداخلية، الأمر الذي قد يساعد في التخفيف من الدين العام والتشجيع على زيادة الصادرات وإمكانية الإستقلال عن التبعية الإقتصادية للإحتلال الإسرائيلي.

3.2.2 أهم أفرع القطاع الصناعي الفلسطيني:

من أهم القطاعات التي يمكن الحديث عنها في الفلسطيني كما يلي:

1- القطاعات البلاستيكية .

2- القطاع الاستهلاكي: والذي يمكن تقسيمه حسب وجهة نظر الباحث إلى:

أ- قطاع الملابس. ب- قطاع الأغذية.

وسأقوم الأن بشرح موجزلكل قطاع نظرا لتعمقنا في تفصيلها في المبحث القادم:

1. قطاع الصناعات البلاستيكية:

يقصد بالصناعات البلاستيكية هي الصناعات المنتجة من البلاستيك مثل صناعة المعلبات والأدوات المنزلية وبعض معدات الزراعة من البلاستيك وغيرها ويضم قطاع غزة عددا من المصانع التي يسارع الاحتلال بتدميرها بشكل مستمر ومن هذه المصانع التي يمكن الاستشهاد به مصنع القدس للصناعات البلاستيكية.

2. قطاع صناعة الملابس

يضم صناعات الملابس بكافة أشكالها وأنواعها سواء كانت للاستهلاك المحلي أو تصديرها للاستهلاك الدولي، ومن أهم الدلائل على مثل صناعات هذا القطاع هي مصانع

بلاطين الجينز الموجودة داخل قطاع غزة التي كانت تستوعب عدد لابأس به من الايدي العاملة.

3. قطاع صناعة الأغذية:

تعتبر صناعة الأغذية من القطاعات المهمة جدا خاصة وأن سكان قطاع غزة يعدون من ضمن الشعوب الاستهلاكية، إضافة إلى أنها تعتبر من مقومات الحياة حيث أنه لايمكن الإستغناء عن الطعام ومن أهم هذه الصناعات هي صناعة الخبز. (مطر، 2010م، ص2).

3.2.3 أهم معوقات القطاع الصناعي الفلسطيني:

لقد ألحق الاحتلال الصهيوني الضرر والانهيار في القطاع الصناعي بكافة ممارساته العدوانية أو العراقيل الحركية الأمر الذي أوجد معوقات كان لابد من التطرق لها وذكرها كما سردها الكاتب جميل العبادسة حيث قال اتبعت إسرائيل العديد من الأساليب والممارسات غير الإنسانية ضد هذا القطاع ومنشآته الصناعية وبنيته التحتية تمثلت فيما يلي:

1- عدم السماح بدخول المواد الخام اللازمة للصناعة واستمرا الحصار المفروض على قطاع غزة.
2- عدم السماح بخروج المواد المصنعة والمنتجات المعدة للتصدير.
3- قطع التيار الكهربائي بشكل جزئي ومتكرر.
4- عرقلة العمل داخل المناطق الصناعية وعدم السماح بدخول المواد الخام لها أو خروج المواد المصنعة منها. على الرغم من وجود اتفاقية مع الطرف الإسرائيلي بعدم إخضاع المناطق الصناعية لأي إجراءات في حالات الإغلاق.
5- عدم تمكن العمال من الوصول إلى أعمالهم ومصانعهم نتيجة الحصار المفروض على المدن الفلسطينية.
6- تعطل الحركة التجارة الداخلية بين المدن الفلسطينية بسبب الحصار المفروض عليها ما أدى إلى مشاكل في التسويق للمنتجات الصناعية، كما تعطلت التجارة الخارجية بسبب إغلاق المعابر والمنافذ الرئيسية.
7- الضرر الذي لحق بالقطاع الخاص الناتج عن ضرب فرص الاستثمار والتأثير السلبي الكبير على المناخ الاستثماري في فلسطين لفترة قادمة قد تمتد لعدة سنوات. (العبادسة، 2007م).

3.2.4 تحليل واقع القطاع الصناعي الفلسطيني:

سيتطرق الباحث في هذا التحليل إلى العديد من النقاط التي يمكن خلالها إستعراض جميع الجوانب والمراحل التي مر بها هذا القطاع من جميع الاتجاهات والتي تتركز فيما يلي:

3.2.4.1: نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

يعتبر النشاط الصناعي من أهم القطاعات التي يجب أن يكون لها مساهمة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و يقصد بالدخل القومي الاجمالي قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع الوطنيون من السلع والخدمات خلال عام واحد، حيث يستثني من ذلك الأجانب المقيمون في داخل الدولة. ويضاف اليه أفراد المجتمع المقيمون في الخارج. كذلك يمكن تعريف الدخل القومي على أنه اجمالي الناتج المحلي مضافاً اليه تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية ويمكن التعرف على مقدار هذه المساهمة من الجدول رقم (3.1) على النحو التالي:

جدول (3.1): نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي

القيمة بالمليون دولار أمريكي

النشاط الصناعي	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والبخاروتكييف الهواء	امدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي	المجموع
1994	21.0	535.8	34.6	35.2	**626.6**
1995	22.1	573.3	41.6	36.9	**673.9**
1996	21.9	483.7	40.1	38.8	**584.5**
1997	24.3	463.3	61.9	33.7	**583.2**
1998	27.9	496.7	66.8	37.9	**629.3**
1999	32.8	452.1	64.6	40.6	**590.1**
2000	36.3	450.3	90.3	36.6	**613.5**
2001	23.4	439.3	118.6	53.6	**634.9**
2002	20.5	321.5	128.6	51.1	**521.7**
2003	17.6	499.3	130.6	47.8	**695.3**
2004	19.7	477.1	161.1	49.7	**707.6**
2005	19.7	609.3	155.4	52.4	**836.8**
2006	18.6	490.0	131.2	68.3	**708.1**
2007	14.3	634.5	125.0	63.7	**837.5**
2008	39.8	798.4	141.3	66.6	**1046.1**
2009	48.9	871.4	150.6	84.0	**1,154.9**
2010	33.1	1,184.0	160.2	64.8	**1,442.1**
2011	69.6	1282.9	169.0	72.2	**1593.7**
2012	34.1	1,600.6	140.8	89.4	**1,864.9**
2013	81.7	1,549.8	201.7	99.2	**1,932.4**
2014	78.8	1,485.0	200.7	82.8	**1,847.3**

المصدر/ سلطة النقد الفلسطينية،2014م.

من خلال الجدول رقم (3.1) نلاحظ بأن نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في حالة تذبذب واضطراب مستمرة، فمن الملاحظ في نشاط التعدين واستغلال المحاجر نلاحظ حالة انحدار من عام1994م-1997م ومن ثم نلاحظ استقرار في عامي 1997و1998 حيث تبلغ نسبة المساهمة (7.)، ومن ثم نلاحظ ارتفاع في عام 1999 حيث بلغت نسبة المساهمة (8.)، الأمر الذي يمكن تصنيفه ضمن تحسن نسبة مساهمة النشاط في (GDP)، ومن ثم نلاحظ انحدار في عام 2000و2001 ومن ثم ارتفاع في عام 2002 ومن ثم انخفاض في عام 2003.

وعند التمعن في نشاط الصناعات التحويلية نلاحظ انحدار منذ عام 1994 وحتى عام2000، ومن ثم نلاحظ ارتفاع في عام 2001 وانخفاض في عام 2002 ومن ثم يتلوه ارتفاع في عام 2003.

وعند النظر إلى إمدادات المياه والكهرباء نلاحظ انحدار في نسبة المساهمة من عام 1994 وحتى عام 1996 ومن ثم نلاحظ ارتفاع يتبعه استقرار في عامي 1997و1998 ومن ثم انحدار واستقرار في عامي 1999و 2000 ومن ثم نلاحظ صعود بشكل كبير من عام 2001وحتى 2003.

وعند دراسة مساهمة القطاع الصناعي بشكل عام في إجمالي الناتج المحلي نلاحظ انحدار مستمر منذ عام 1994 وحتى عام 2000 ومن ثم صعود ملحوظ في عام 2001 وحتى 2003.ومن الملاحظ بأن هذا الصعود يأتي في فترة بداية انتفاضة الأقصى، ويمكن تمثيل جميع ماسبق بالشكل التالي:

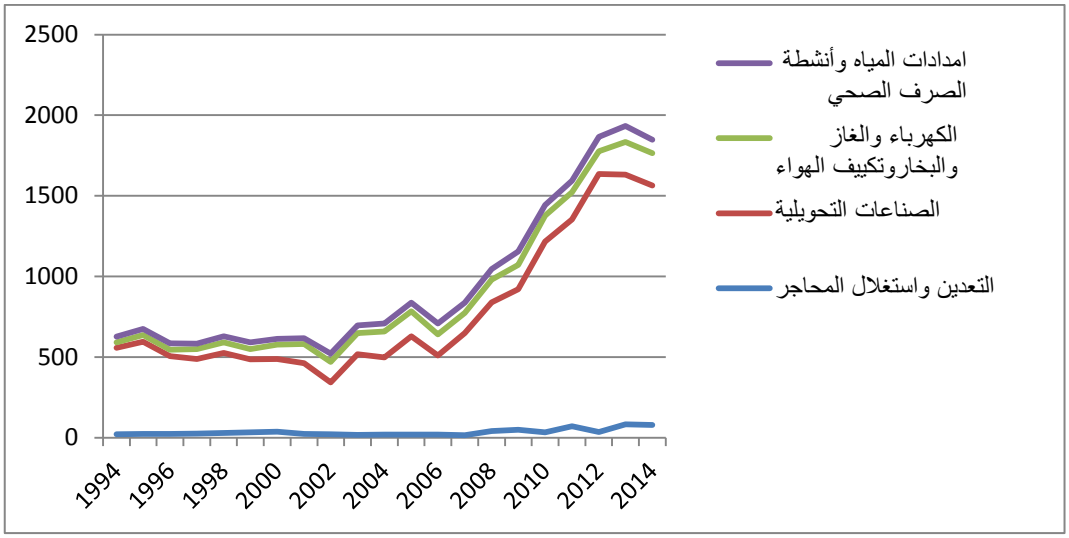

شكل (3.1): يوضح نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر/ الباحث بالاستناد لبيانات سلطة النقد الفلسطينية،2014م

3.2.4.2: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة في فلسطين 1997-2013:

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة من النسب المهمة حيث أنها توضح المساهمة الحقيقية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة في الصناعات التي تعتمد على التجميع، أو الصناعات التي تمثل فيها مستلزمات الإنتاج المشتراه من خارج المنشأة جزءاً كبيراً من قيمة الإنتاج النهائي لها.

ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها: الجهد المبذول في إنتاج السلع، أو الفرق بين المدخلات والمخرجات، وينظر إليها كمؤشر أفضل من مؤشر الانتاج. (نوفل، 2001م). ويمكن التعرف على مقدار هذه المساهمة من الجدول رقم (3.2) على النحو التالي:

جدول (3.2): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة

النشاط الصناعي	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعات التحويلية	إمدادات المياه والكهرباء	المجموع
1994	23.8	593.5	88.6	705.9
1995	22.4	590.8	89.6	702.8
1996	22.1	482.8	87.2	592.1
1997	19.4	479.5	108.6	607.5
1998	24.4	521.8	125.3	671.5
1999	33	494.8	131.5	659.3
2000	13.9	472.8	104.8	591.5
2001	15.4	467.5	191	673.9

النشاط الصناعي	التعدين واستغلال المحاجر	الصناعات التحويلية	إمدادات المياه والكهرباء	المجموع
2002	19.4	356.2	196.8	572.4
2003	19.5	481.0	196.4	696.9
2004	19.7	477.1	210.8	707.6
2005	19.9	599.3	212.6	831.8
2006	18.4	440.0	185.2	643.6
2007	12.3	494.4	203.5	710.2
2008	21.5	655.2	217.8	894.5
2009	22.6	707.5	195.8	925.9
2010	24.3	775.8	156.5	956.6
2011	50	757.5	155.8	963.3
2012	25.9	890.9	174.8	1091.6
2013	48.3	929.1	181.1	1158.5
2014	45	866.6	118.4	1030

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014م.

من الملاحظ من الجدول رقم (3.2) أن حالة التذبذب واضحة من حالة صعود من عام 1994 وعام 1995 ومن ثم نلاحظ حالة انحدار عام 1996 يتلوه صعود عام 1997وعام 1998 يليه انحدار عام 1999 وهكذا صعود يتلوه انحدار حتى عام 2014. وهذا إن دل فإنما يدل على حالة عدم استقرار التجارة الأمر الذي يؤدي إلى حالة عدم استقرار في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة، ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

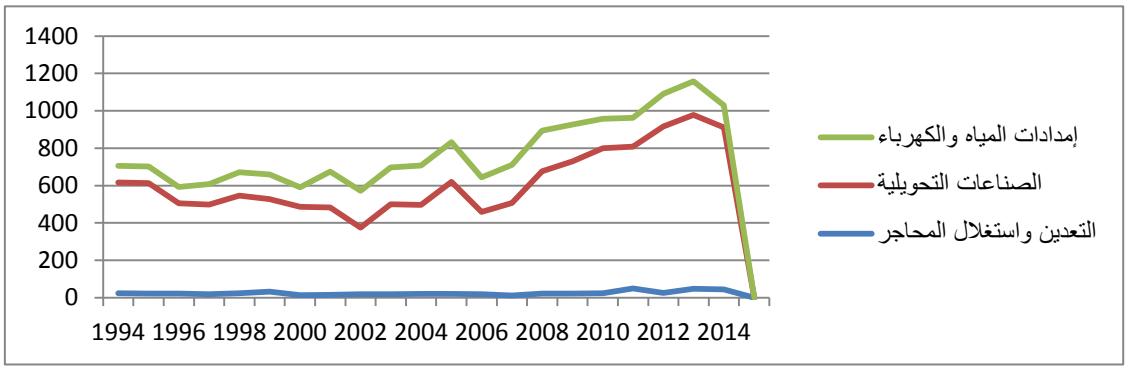

شكل (3.2): شكل مبسط يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة في فلسطين

المصدر / الباحث بالاستناد لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014م

3.2.4.3: عدد المؤسسات والمشتغلين في فلسطين لقطاع الصناعة 1997م-2013م :

يعتبر عدد المؤسسات والمشتغلين في قطاع الصناعة من أهم المتغيرات التي قد تؤثر في العملية الانتاجية للقطاع الصناعي ومن أجل التعرف على ذلك تطلب من الباحث تحديد ذلك العدد ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول رقم (3.3) على النحو التالي:

جدول (3.3):عدد المؤسسات والمشتغلين في فلسطين لقطاع الصناعة

(القيمة بألألف دولار أمريكي)

المؤشر	عدد المؤسسات	عدد العاملين
1997	14438	66113
1998	14471	65099
1999	14849	72660
2000	14509	76918
2001	14605	69569
2002	14179	65526
2003	13693	60185
2004	12690	58979
2005	12211	58242
2006	11351	49990
2007	14508	61690
2008	14539	59641
2009	15322	67052
2010	15617	65538
2011	17090	72022
2012	16263	78724
2013	16201	79566

المصدر / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013م.

من الملاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (3.3) أيضا وجود حالة عدم استقرار واضطرابات أيضا في عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي وقد تم اختيار هاذين المؤشرين لملاحظة مقدرة القطاع الصناعي عل استيعاب قوى عاملة من خلال المؤسسات

والشركات التابعة له، وقد لوحظ أيضا بأن العلاقة بين عدد المؤسسات والعاملين علاقة طردية تدل على أنه كلما زاد عدد المؤسسات فتلقائيا سيكون هناك زيادة في عدد العاملين باستثناء عام 1998 نلاحظ بأن هناك زيادة في عدد المؤسسات إلا أنه يقابله إنخفاض في عدد العاملين وهذا قد يعود السبب فيه إلى انخفاض عدد العاملين بسبب وجود فرص عمل داخل الأراضي المحتلة ويمكن توضيح حالة عدم الاستقرار من خلال الشكل رقم (3.3):

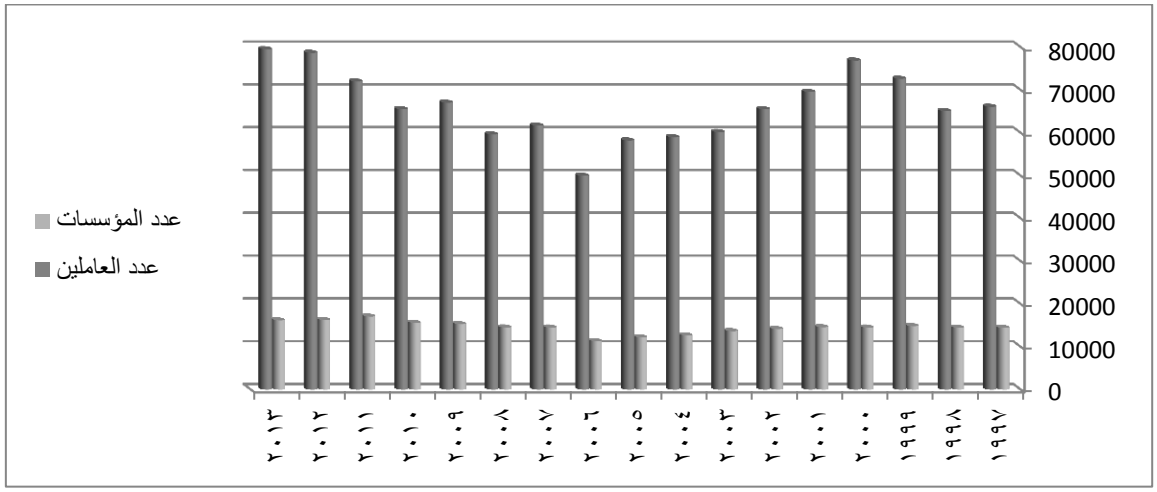

شكل (3.3) كل مبسط يوضح عدد المؤسسات والمشتغلين في القطاع الصناعي

المصدر/ الباحث بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013م.

3.2.4.4: خسائر القطاع الصناعي خلال حرب 2014:

يهدف الباحث من خلال هذا العرض الموجز توضيح مدى الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م وذلك بهدف توضيح الرؤيا والتمكن من إيجاد حلول تكون منطقية لاستنهاض واقع هذا القطاع.

أ- القطاعات الصناعية المتضررة:

جدول (3.4): القطاعات الصناعية المتضررة

الرقم	القطاع الصناعي	عدد المنشات المستهدفة
1-	الإنشائية	116
2-	الغذائية	38
3-	المعدنية	58
4-	الخشبية	104
5-	الكيميائية	9

الرقم	القطاع الصناعي	عدد المنشات المستهدفة
6-	البلاستيكية	25
7-	الملابس والنسيج والجلدية	29
8-	الورقية	10
9-	التقليدية	2
10-	الالمونيوم	28
المجموع		**419**

المصدر / محافظة غزة،2014م،ص2

من خلال الجدول رقم (3.4) نلاحظ بأن محافظة غزة قد قامت بتصنيف جميع القطاعات النشطة داخل القطاع الصناعي دون الاعتماد على التصنيف المعتمد لدى سلطة النقد أو الجهاز المركزي للاحصاء وقد بلغ عدد الأنشطة (10أنشطة) موزعة على مستوى مدينة غزة، وقد بلغ تقريبا عدد المنشات المستهدفة في العدوان على قطاع غزة 27% من إجمالي عدد المنشات الصناعية في فلسطين وهذه نسبة لايستهان بها. **ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:**

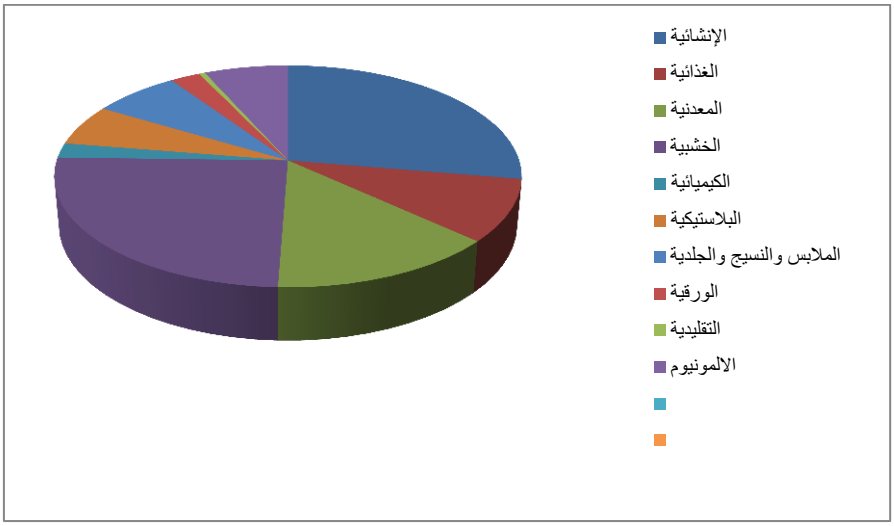

شكل (3.4): القطاعات الصناعية المتضررة

المصدر / الباحث بالاستناد لبيانات محافظة غزة،2014م،ص2

ب-إجمالي التقديرات المالية للخسائر: (بالمليون دولار)

تعتبر الخسائر التي تلحق بالقطاع الصناعي من أهم العناصر التي قد توجد عجز مستمر في القطاع الصناعي، الامر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انتهاء العملية الانتاجية في الكثير من القطاعات الصناعية المختلفة ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول رقم (3.5) على النحو التالي:

جدول (3.5): التقديرات المالية للخسائر

الرقم	القطاع الصناعي	المبلغ بالدولار
1-	الإنشائية	35.319.800
2-	الغذائية	87.116.000
3-	المعدنية	6.500.000
4-	الخشبية	8.000.000
5-	الكيميائية	12.000.000
6-	البلاستيكية	16.893.000
7-	الملابس والنسيج والجلدية	5.500.000
8-	الورقية	17.017.000
9-	التقليدية	40.000
10-	الالمونيوم	1.560.200
المجموع		190.000.000

المصدر / محافظة غزة،2014م، ص5

توضح البيانات المدرجة ضمن الجدول رقم (3.5) مقدار الخسائر المالية التي ألحق بها القطاع الصناعي بعد العدوان الاسرائيلي عام 2014 وقد بلغ إجمالي الخسائر (190 مليون دولار أمريكي) وسيتم توضيح ذلك من خلا الرسم البياني رقم (3.5):

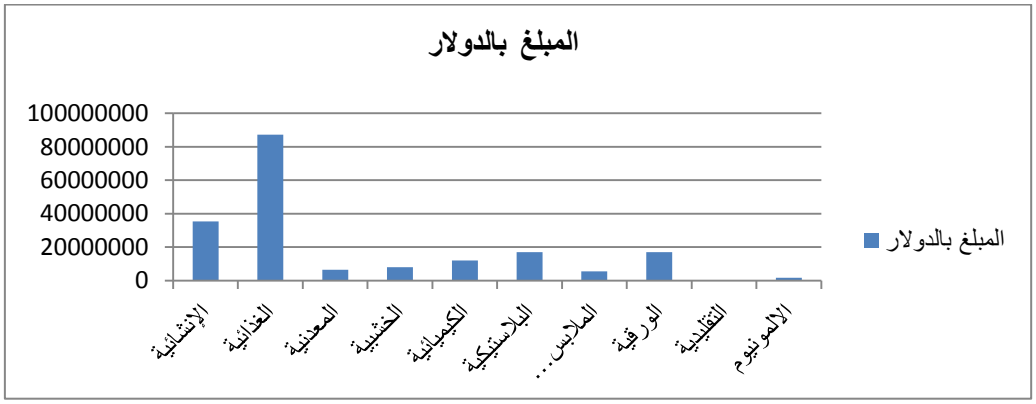

شكل (3.5): إجمالي التقديرات المالية للخسائر

المصدر / الباحث بالاستناد لبيانات محافظة غزة،2014م،ص5

ث- عدد العاملين في القطاعات الصناعية المتضررة: يعتمد عدد العاملين في القطاع الصناعي على مقدار نمو وازدهار هذا القطاع الأمر الذي يعني استيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة يعني وجود ازدهار ونمو اقتصادي، ممايعني لانخفاض معدلات البطالة ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول رقم (3.6) على النحو التالي:

جدول (3.6):عدد العاملين في القطاعات الصناعية المتضررة

الرقم	القطاع الصناعي	عدد العاملين
1-	الإنشائية	1000
2-	الغذائية	1955
3-	المعدنية	600
4-	الخشبية	1500
5-	الكيميائية	150
6-	البلاستيكية	500
7-	الملابس والنسيج والجلدية	1000
8-	الورقية	130
9-	التقليدية	25
10-	الالمونيوم	70
المجموع		6930

المصدر / محافظة غزة،2014م،ص6

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (3.6) حجم العاملين في الأنشطة الصناعية المتضررة خلال العدوان الاسرائيلي عام 2014 وقد بلغ عددهم (6930 عامل) وسيتم توضيح ذلك من خلا الرسم البياني التالي:

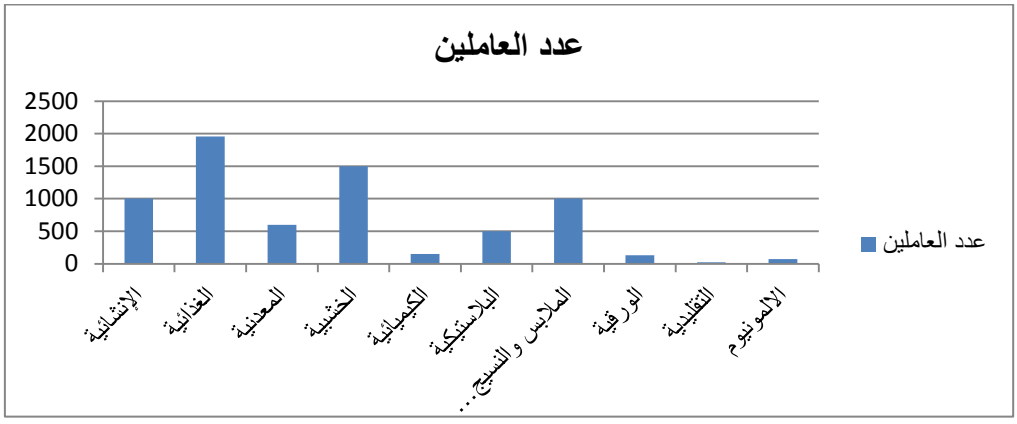

شكل (3.6): عدد العاملين في القطاعات الصناعية المتضررة

المصدر / الباحث بالاستناد لبيانات محافظة غزة،2014م، ص6

ج- توزيع المتضررين حسب المحافظات: لجأ الباحث لإيجاد مثل هذا العنوان وذلك من أجل التسهيل في التعرف على التقسيم الجغرافي للعمال المتضررين ويتضح ذلك جليا من خلال الجدول رقم (3.7):

جدول (3.7): توزيع المتضررين حسب المحافظات

المحافظة	عدد المنشات المستهدفة
محافظة الشمال	**83**
محافظة غزة	**283**
محافظة الوسطى	**22**
محافظتي خان يونس ورفح	**31**
المجموع	**419**

المصدر / محافظة غزة،2014م.

ويمكن تمثيل الجدول بيانيا على النحو التالي:

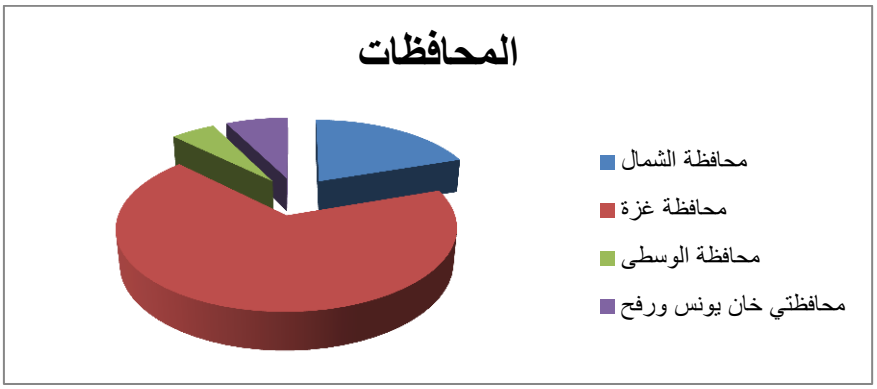

شكل (3.7): توزيع المتضررين حسب المحافظات

المصدر / الباحث بالاستناد لبيانات محافظة غزة،2014م.

3.2.5 مقومات نهضة القطاع الصناعي الفلسطيني:

عند الحديث عن مقومات نهضة القطاع الصناعي فإنه منذ بداية الحديث يتبادر إلى ذهن القارئ العوامل التي ستساعد على نهوض القطاع الصناعي عند أخذها بعين الاعتبار ولذلك فإن واقع الاقتصاد الفلسطيني يكاد يتميز وبشكل كبير بالعديد من العوامل التي تعتبر من أهم مقومات النهوض بالقطاع الصناعي ويمكن تلخيصها فيمايلي:

1- توفر القوى العاملة بكافة تخصصاتها :-

هذا العامل الذي يتطلب اهتماما ودراسة جادة تأخذ ذلك بعين الاعتبار وتراعي الزيادة المستمرة في الكثافة السكانية، الأمر الذي يتطلب وضع خطط اقتصادية تجنبنا الوقوع في ارتفاع معدلات البطالة وهذا أحد العوامل التي ترهق كاهل الاقتصاد الفلسطيني والذي قد يسبب اختلالات واضحة في مسيرة الاقتصاد الفلسطيني.

2-التسهيلات المالية :-

من أهم العوامل التي تساعد على نجاح أو فشل أي قطاع هي التسهيلات المالية المقدمة لهذا القطاع، الأمر الذي يساعد على التشجيع على الاستثمار، وهذا الامر وبدون أي مبررات أو مسببات مقنعة يكاد مغيب في واقع اقتصادنا الفلسطيني، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الفائدة إن وجدت مثل تلك التسهيلات.

3- الاهتمام الحكومي وسن التشريعات القانونية:-

الاهتمام الحكومي ومتابعة أمور القطاعات الاقتصادية يعتبر حافزا وقفزة متقدمة إلى الأمام تساعد على الشعور بالامن الاقتصادي والبحث والتفكير العميق في تجسيد المشاريع الصناعية وهذا مايتطلب سن قوانين وتشريعات تعطي ضمانات لأصحاب رؤوس الاموال في الاهتمام في مثل هذا القطاع.

3.2.6 الاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي الفلسطيني:

بعد السرد السابق للقطاع الصناعي، يتضح لنا بأن هذا القطاع يحتاج إلى تمويل بصوره المختلفة في كافة المسارات والخطوات، ومن الملاحظ بأن الاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي تختلف من نشاط صناعي إلى اخر ولكن يمكن إجمال الاحتياجات التمويلية بصورة عامة فيما يلي:

1- تمويل الموارد الأساسية للقطاع الصناعي (المواد الخام، الالات والمعدات،....)
2- توفير التمويل اللازم للأصول الثابتة و المتداولة اللازمة للقطاع الصناعي (أراضي، مباني،أدوات نقل، ....)
3- تقديم التسهيلات المالية التي تساعد على تشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي.
4- توفير تمويل يساعد على إيجاد مراكز مهنية متخصصة في المجال الصناعي.

3.2.7 التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الفلسطيني:

تعتبر التسهيلات المالية المقدمة من البنوك والجهات التمويلية من أهم الركائز الأساسية التي تساعد على تشجيع هذا القطاع، وتحفيزه في النهوض بواقعه، ومن خلال البحث والتدقيق بأن حجم التسهيلات المالية المقدمة للقطاع الصناعي الفلسطيني تعتبر تسهيلات معقدة لاتساعد على الاستفادة منها، وهنا قام الباحث بإدراج حجم التسهيلات المقدمة استنادا لى بيانات سلطة النقد الفلسطينية وهي على النحو التالي:

جدول (3.8): التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الفلسطيني

القيمة بالمليون دولار أمريكي

النشاط الصناعي	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التعدين	0.0	2.4	1.0	2.0	1.5	4.3	1.9	1.8	1.9	7.8	8.3	9.2	19.3	3.4	4.8	9.1	9.2	27.5	29.7
الصناعة	82.6	76.9	89.5	103.9	108.4	108.2	99.2	90.8	96.5	97.9	108.8	109.6	133.4	181.4	253.0	294.6	164.6	194.7	227.6
المجموع	**82.6**	**79.3**	**90.5**	**105.9**	**109.9**	**112.5**	**101.1**	**92.6**	**98.3**	**105.7**	**117.1**	**118.8**	**152.7**	**184.8**	**257.9**	**303.7**	**173.8**	**222.2**	**257.2**

المصدر / سلطة النقد الفلسطينية، 2014م.

ومن خلال الجدول رقم (3.8) يتضح لنا هناك حالات إرتفاع وإنخفاض في التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الأمر الذي قد يسبب اضطرابات و نفور لأصحاب رؤوس الأموال، ويمكن تمثيل الاضطرابات في التسهيلات المالية بيانيا على النحو التالي:

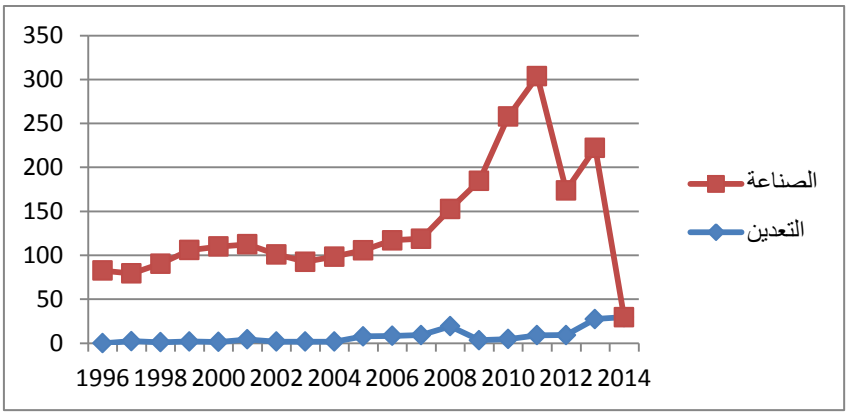

شكل (3.8): يوضح التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الفلسطيني

المصدر/ الباحث بالاستناد لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، 2014م.

3.2.8 الفجوة التمويلية للقطاع الصناعي– فلسطين– غزة:

تطرق الباحث لهذا العنوان وذلك لمعرفة هل هناك عجز(–) يحتاج فيه القطاع الصناعي للتعزيز حتى يستطيع أن يتجاوز الأزمات والمنح التي تحيط بهذا القطاع، أم هناك فائض (+) يحتاج من الجميع البحث والتفكير في كيفية الاستفادة منه وتطويره.

ومن أجل التعرف على مثل ذلك قام الباحث بجمع البيانات التالية لعام 2014 :

جدول (3.9): يوضح مؤشرات تخص القطاع الصناعي

القيمة بالمليون دولار

البيان	الحجم
نسبة مساهمة النشاط الصناعي في GDP	1,847.3
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة	1030
التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي الفلسطيني	257.2
إجمالي التقديرات المالية للخسائر في القطاع الصناعي في قطاع غزة	190

المصدر / سلطة النقد الفلسطينية،2014م.

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول رقم (3.9) نلاحظ بأن هناك فجوة مالية تستوجب البحث عن حلول لمحاولة التقليل منها، ويتمثل ذلك بزيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP، وكذلك يتطلب زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة وتقليل الخسائر المالية لهذا القطاع، ومن أجل الوصول إلى ذلك يتطلب زيادة التسهيلات المالية الممنوحة لهذا القطاع. **ويرى الباحث أنه عند حساب الفجوة التمويلية وحملت الرمز (G: GAP) رياضيا يتطلب ذلك البحث عن البيانات التالية من خلال:**

1– مدى مساهمة القطاع الصناعي في (GDP)، ورمز لها بالرمز (M).
2– التسهيلات المالية الممنوحة للقطاع الصناعي من الجهاز المصرفي، ورمز لها بالرمز (T).
3– الاحتياجات التمويلية للقطاع الصناعي. ورمز لها بالرمز (E).

وتجميعها في المعادلة التالية: $G = (M+T) - E$

الفصل الرابع

تطبيقات صكوك الاستصناع

4.1 التمهيد:

الاستعراض السابق لصكوك الاستصناع يثبت لنا مدى أهية مثل هذه الأدوات في التنمية الاقتصادية وبشكل خاص في مجال القطاع الصناعي، ومن أجل وضوح مثل هذه الأهمية يستوجب من الباحث استعراض بعض تجارب الدول بهدف التأكد من هذه الأهمية من الناحية العملية، وحتى نتمكن من الوصول إلى نموذج مقترح قد يساعد الواقع الفلسطيني من النهوض بواقع القطاع الصناعي.

4.2 التجربة الماليزية:

تعد ماليزيا من أوائل الدول التي انتهجت مبدأ استخدام أدوات التمويل الإسلامية، وذلك بهدف التحفيز على وجود تنمية مستدامة شاملة في جميع القطاعات باختلاف أنواعها، كما " تعتبر أكبر سوق للصكوك (ثلاثة أرباع الصكوك الإسلامية العالمية في العشر سنوات الماضية) ، حيث تنشط شركات النفط والغاز بشكل كبير في إصدار الصكوك، مثل شل ماليزيا وبترورناس الحكومية والتي أصدرت صكوك بمليارات الرينجيت[1] فقد أصدرت شركة "خزانة" الذراع الاستثمارية الماليزية صكوك ما قيمته 750 مليون دولار في سبتمبر 2008 م في واحدة من كبرى عمليات بيع صكوك قابلة للتحويل في جنوب شرقي آسيا، وهي الصفقة التي تمت بمشاركة مصارف عربية حيث عززت هذه العملية مكانة ماليزيا كدولة رائدة في المصرفية الإسلامية" (عثمان، 2009م، ص3-4).

"وتعتبر صكوك الاستصناع إحدى منتجات سوق الصكوك الاسلامية في ماليزيا، وتقوم على أساس التمويل بالبيوع وكان أول إصدار لصكوك الاستصناع في ماليزيا سنة 2003م بقيمة "5.6 مليار" رينغت ماليزي والتي أصدرتها شركة " SKS POWER SDN BHD" ومدة استحقاقها من 5 – 9 سنوات". (صالح، مونية، 2013م، ص287)

وهنا يوضح الباحث مدى مساهمة ماليزيا في إصدار الصكوك مقارنة بدول العالم (**2001-2012**) وهي على النحو التالي: (محمد، جعاز، 2015م، ص134)

(1) الرينجيت: هي العملة المتداولة في ماليزيا ويرمز لها بالرمز RM وتعادل 300-320 رنجت لكل 100دولار.

جدول (4.1): مساهمة ماليزيا في إصدار الصكوك مقارنة بدول العالم

الدولة	باكستان	قطر	السعودية	السودان	سنغافورة	U.S	الإمارات	البحرين	بروناي	اندونسيا	ماليزيا	أخرى	المجموع
النسبة	%2	%3	%5	%4	.02	%17	%2	%1	%1	%3	%62	%.20	%100

المصدر/ محمد، جعاز، 2015م، ص134

ويمكن تمثيل الجدول رقم (4.1) بيانيا على النحو التالي:

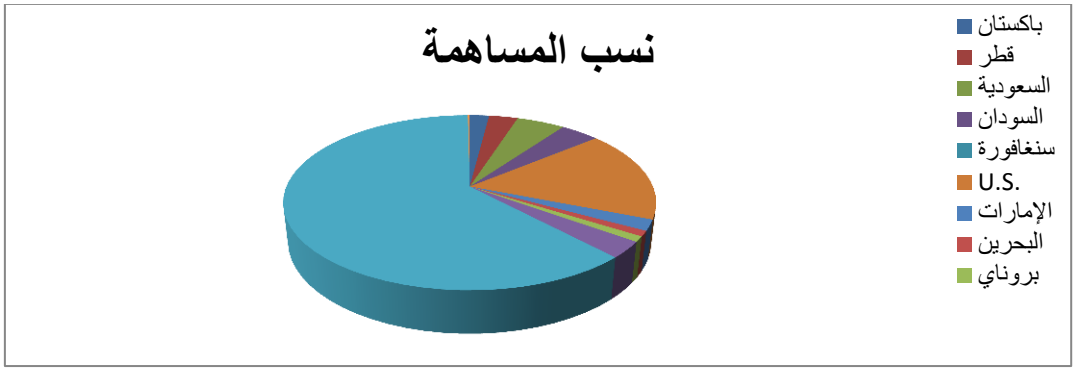

شكل (4.1): يوضح مساهمة ماليزيا في إصدار الصكوك

المصدر/ الباحث بالاستناد لبيانات محمد، جعاز، 2015، ص134

ومن خلال الرسم رقم (4.1) نلاحظ بأن ماليزيا تتصدر السيادة في إصدار الصكوك الإسلامية على مستوى جميع الدول المقارنة بها وهذا يدل على التركيز على استنهاض الواقع الماليزي والتأكيد على ضرورة التخلص من طرق التمويل التقليدية.

وكذلك يمكن توضيح مقدار مساهمة ماليزيا في كل نوع من أنواع الصكوك الإسلامية (2001-2011) وهي على النحو التالي:

جدول (4.2): مساهمة ماليزيا في كل نوع من أنواع الصكوك الإسلامية

نوع الصك	الإجارة	المشاركة	المضاربة	الوكالة	الهجين	السلم	المرابحة	الاستصناع
نسبة المشاركة	%44	%16	%8	%8	%5	%4	%2	%2

المصدر / محمد، جعاز، 2015، ص131

ويمكن تمثيل الجدول رقم (4.2) بيانيا على النحو التالي:

شكل (4.2): يوضح مساهمة ماليزيا في إصدار كل نوع من أنواع الصكوك

المصدر / الباحث بالاستناد لبيانات محمد، جعاز، 2015م، ص131

ومن خلال الرسم رقم (4.2) يلاحظ بأن ماليزيا تعتمد في إصدارها للصكوك الإسلامية على صكوك الإجارة، ونسبة مساهمتها في إصدار صكوك المرابحة و الاستصناع قليلة جدا وهذا قد يعود إلى قلة ثقافتهم ومعرفتهم في هذه الأدوات بالاضافة للمخاطر التي قد تنتج عنها.

4.3 التجربة الإماراتية:

تعتبر التجربة الاماراتية من التجارب الحافلة والواجب التعرف عليها حيث أن الامارات تحتضن شركة الصكوك الوطنية وهي شركة مساهمة خاصة تأسست في مارس عام 2006 برأس مال قدره 150 مليون درهم. تمتلك حكومة دبي فيها نسبة 50 %، ويمتلك المساهمون الرئيسيون وهم دبي القابضة، وإعمار العقارية ومصرف دبي، نسبة 16.6%. وتعد الصكوك الوطنية شركة استثمارية مرخصة للعمل داخل الإمارات العربية المتحدة من قبل مصرف الإمارات المركزي وخاضعة لقوانينه. (بورصة دبي، 2015م)

ومن أهم المشاريع التي تم تمويلها وانشاؤها:

- مشروع "سكاي كورتس" السكني الذي يقع ضمن مجمع "دبي لاند"،
- فلامنغو كريك"
- سلسلة مراكز "سوق إكسترا"
- إطلاق" الشركة الوطنية العقارية "والتي تعمل على تزويد مجتمع الإمارات بخيارات مميزة في مجال العقارات السكنية ومرافق الحياة العصرية ورصد الفرص غير المطروقة واستثمارها.
- شركة بي سي اس وهي متخصصة في إدارة العقارات

- إطلاق الشركة المساهمة الخاصة "تعليم" بهدف تعزيز الجودة في قطاع التعليم الإقليمي والارتقاء بمعاييره. إنه من أفضل المناهج التعليمية التي تهدف إلى مساعدة الطلاب في اكتشاف وتطوير مواهبهم وقدراتهم. (بورصة دبي، 2015م).

ومن أهم الإنجازات المالية التي تم تحقيقها:

- الإعلان عن أكبر نسبة أرباح سنوية على التوفير في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7.07% لحاملي الصكوك في عام 2008 وللسنة الثانية على التوالي. وتعد هذه النسبة من أعلى العوائد المالية مقارنة ببرامج الإدخار الأخرى التي تقدمها المؤسسات المالية المتوفرة في الإمارات
- تمتع حملة الصكوك بأعلى نسبة نمو في معدل الربح للعام 2008 بالمقارنة مع العام الماضي بنسبة 17,25%
- فرصة الفوز بجوائز قيمة بقيمة إجمالية 5 ملايين درهم في السحوبات الشهرية. كما تبلغ قيمة الجائزة الكبرى مليون درهم.
- بلغت نسبة مبيعات الصكوك الوطنية، 4 مليار درهم في عام 2008م، أي بمعدل زيادة 152.%. (بورصة دبي، 2015م).

4.4 التجربة السعودية:

تعتبر التجربة السعودية من أهم التجارب العربية التي يجب التطرق إليها حيث طرحت شركة أرامكو توتال العربية للخدمات صكوك إسلامية مقومة بالريال السعودي قدرها (2000000ريال) لعدد (200000 صك) بقيمة صك قدرها (10 ريال) عام 2010، وقد هدفت هذه الصكوك التي تم إصدارها من قبل هذه الشركة إلى إستخدامها في تطوير مصفاة تجميع وتكرير بتروكيماويات بطاقة إنتاجية 400000 برميل يوميا وبتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 14 مليار دولار امريكي وقد تضمنت فكرة تطوير هذا المشروع عدة مراحل وهي على النحو التالي:

1- المرحلة الأولى / عام 2011م تنفيذ الأعمال المدنية بما يتضمن تركيب شبكة الكوابل الأرضية والأساسات الخاصة بالمعدات وتركيبات معينة.
2- المرحلة الثانية / عام 2011 رفع المعدات الثقيلة.
3- المرحلة الثالثة / 2011-2013 الأعمال الميكانيكية الذي يتضمن تركيب الأنانيب فوق الأرض والأعمال الكهربائية وأجهزة القياس والعزل وإجراءات ماقبل التشغيل الجريبي.

4- المرحلة الرابعة /2011- ديسمبر 2013 التشغيل التجريبي وبدء التشغيل للقطار الأول للمصفاة.

ومن الجدير ذكره أيضا لجوء المملكة العربية السعودية إلى إصدار "صكوك الإجارة " لإقامة برج زمزم عام 2007 والذي يبعد مسافة 100 متر عن الحرم المكي ويبلغ عدد الأدوار 35 دورا متكررا مكونة من 1750وحدة سكنية ويبلغ عدد المصاعد فيه 41 مصعدا. وقد خول لحملة الصكوك والتي أطلق عليها إسم صكوك الإنتفاع استخدام أجنحة البرج وعددها 1240 جناحاً (شقة) في أيام معينة من السنة يحددها مالك الصك . ويحق لمشتري الصك استخدام واستثمار وتوريث الجناح على مدى 24 عاماً هي مدة استثمار شركة منشآت لبرج زمزم. (الزغبي، 2003م).

4.5 التجربة القطرية:-

تعتبر دولة قطر رغم صغر حجمها إلا أنها ومنذ عام 2003م أُصدرت صكوك بقيمة 500 مليون دولار ومدتها سبع سنوات، عن طريق بيت التمويل الكويتي، حيث استفادت قطر من النمو الاقتصادي الهائل، والذي حدث خلال السنوات العشر الأخيرة وشملت التنمية في مختلف المجالات البشرية والمالية .(القرة، 2008م)

4.6 التجربة البحرينية:

تعتبر دولة البحرين من أهم الدول العربية التي تسعى إلى تحقيق نهضة اقتصادية اسوة ببقية الدول المجاورة لها، فقد أصدر مصرف البحرين المركزي صكوكا قيمتها 1.3 بليون دولار في تسعة إصدارات منذ عام 2001، وتم إدراج جزء منها تبلغ قيمته 780 مليون دولار في سوق البحرين للأوراق المالية، كما يصدر المصرف (صكوك السلم) وهي صكوك شهرية بقيمة 25 مليون دولار من أجل امتصاص السيولة الزائدة في السوق. واستطاعت المؤسسات المصرفية الإسلامية في البحرين أن توجد سوقا ماليا كبيرا جذب سيولة كبيرة وخلق أدوات استثمارية جديدة معززة بتشريعات وقوانين دفعت العديد من المؤسسات الإسلامية العالمية إلى التواجد فيها.

ودشنت المنامة قبل ثلاث سنوات مشروع «مرفأ البحرين المالي» الذي تبلغ تكلفة إنشائه 1.3 بليون دولار، وتأمل أن يعزز المرفأ دور البحرين كمركز للخدمات المالية في الشرق الأوسط.

وحسب ما هو مخطط للمرفأ، فإنه سيضم مؤسسات مالية ومصرفية تحت سقف واحد وتوفير بيئة مالية ملائمة تلبي احتياجات المؤسسات والشركات العاملة في البحرين، ويكون المرفأ عاملا مساعدا لاستقطاب مزيد من البنوك الإسلامية ويعزز مركز البحرين في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

وتبلغ مساحة المرفأ 380 ألف متر مربع، ويضم مجمعا ماليا يتكون من 3 أقسام رئيسة بما فيها برجان يتألف كل منهما من 53 طابقًا، وفندق مكون من 38 طابقا ..(النهار، 2007م).

3.7 التجربة التركية:

الملاحظ للتطور الباهر الذي وصلت إليه تركيا، يعلم جيدا بأن هناك تخطيط ناجح للوصول لذلك فمنذ عام 1984م قامت تركيا بالبحث عن طرق تمويل جسر البوسفور الثاني "جسر محمد الفاتح ." (القرة، 2008م)

وهذا الجسر المعلق يضم برجين من الصلب والذي تبلغ تكلفته 130 مليون دولار أمريكي الذي تم توفيرها من خلال طرح صكوك إسلامية للتداول، وتبلغ المسافة بين برجيه 1090 متر ويرتفع البرجين عن مستوى الطريق 105 أمتار والمسافة بين الجسر ومستوى سطح البحر هي 64 متر، وكان جسر السلطان محمد الفاتح سادس أطول جسر معلق في العالم عند بنائه في عام 1988م. وهو حاليا في المركز الرابع عشر كأطول جسر معلق في العالم، تم تصميم البرج بواسطة شركة فريمان فوكس وشركاؤه وهي نفس الشركة التي قامت بتصميم جسر البوسفور، وقد تولى العمل على إنشاء الجسر ائتلاف عالمي مكون من ثلاث شركات يابانية وشركة إيطالية وشركة تركية وقد أكتمل الجسر في 3 يوليو 1988موقام بافتتاحه نائب الرئيس التركي Turgut Özal الذي قاد بنفسه سيارته الرسمية كأول شخص يعبر الجسر. (الموسوعة الحرة، 2015م)

4.8 التجربة السودانية:

تعتبر التجربة السودانية من ضمن التجارب الغنية التي لابد من التطرق إليها ودراستها والاستفادة منها، فقد تم إجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994م، وتتنوع الصكوك الاسلامية المصدرة في السودان لعدة أنواع منها:

أ. شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)1999.

ب. صكوك المشاركة الحكومية (شهامة)1999.

ت. شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب).

ث. صكوك الاستثمار الحكومي (صرح).

ج. شهادة إدارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامية).(علي، مايا، 2013م، ص14-19).

وقد شهدت الفترة من عام 2003-2009 طرح اربعة عشر اصدار لصكوك الاستثمار وقد بلغ حجم الموارد المحققة حوالي 2,237مليون جنيه سوداني. (خير، 1431هـ، ص9).

وقد تم توجيهها على النحو التالي: 59.5%(مشروعات تنموية قومية وولائية) وتم توجيه 8.9%(للبنك الزراعي) وتم توجيه 26.7%(مقابلة مشروعات مختلفة كالحيوانية والصناعة والنسيج والبنية التحتية). (خير، 1431هـ، ص12).

ويمكن توضيح استغلال الموارد حسب القطاعات الاقتصادية للفترة من 2003-2007م من خلال الجدول التالي:

جدول (4.3): استغلال الموارد حسب القطاعات

البيان	المبلغ (بالمليون دولار)	النسبة
الخدمات (صحة، مياه، تنمية)	659	%29.5
البنيات الأساسية	756	%33.8
تمويل قطاعات إنتاجية	138	%6.2
مدخلات إنتاج (البنك الزراعي)	199	%8.9
انفاق تشغيلية	492	%22
الإجمالي	2.237	%100

المصدر / علي، مايا، 2013م، ص17.

ويمكن بلورة جدول رقم (4.3) من خلال الرسم البياني التالي :-

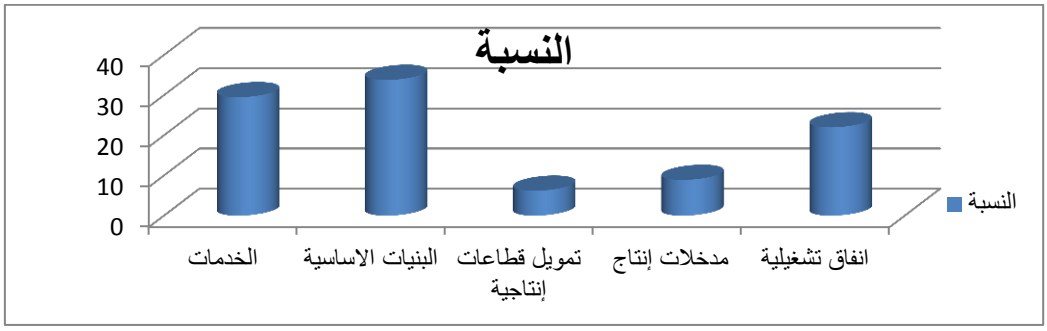

شكل (4.3): يوضح نسب استغلال الموارد حسب القطاعات

المصدر/ الباحث استنادا لبيانات علي، مايا، 2013م، ص17

4.9 التجربة الفلسطينية:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، ويتسم الجهاز المصرفي الفلسطيني بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي، وقد اهتمت سلطة النقد الفلسطينية بتفعيل هذا القطاع من خلال إعادة تفعيل وافتتاح المصارف العربية التي كانت تعمل في فلسطين قبل عام 1967م، بالإضافة إلى تأسيس وترخيص بنوك محلية، بالإضافة إلى تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين)، ومن أهم البنوك التي تم تأسيسها البنك الإسلامي الفلسطيني. (عودة،2011م، ص1)، ويمكن الاطلاع على تطور حجم ودائع البنوك والمؤسسات المالية كما يلي:

جدول (4.4): تطور حجم ودائع البنوك والمؤسسات المالية

القيمة بالمليون دولار أمريكي

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حجم الودائع	44.4	193.8	248.0	266.4	321.4	380.4	338.9	357.2	479.0	530.0

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الودائع	539.6	492.5	687.0	1091.3	1189.7	1056.1	917.1	992.1	996.0	1048.0

المرجع / سلطة النقد الفلسطينية،2014م.

ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كما يلي:

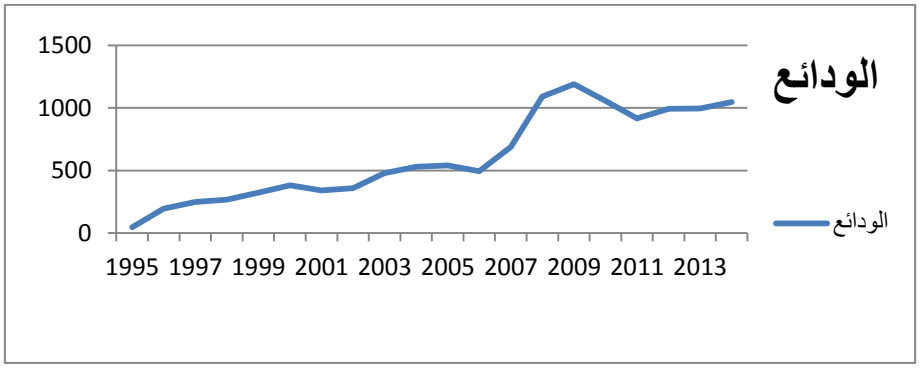

شكل (4.4): تطور حجم ودائع البنوك والمؤسسات المالية

المصدر/ الباحث استنادا لبيانات سلطة النقد الفلسطينية،2014م

ومن خلال الشكل رقم (4.4) يتضح بان التطور في الودائع كان واضحا وهذا إن دل فإنما يدل على قدرة الجهاز المصرفي على التطور.

ومن خلال دراسة الباحث عن التجربة الفلسطينية في مجال الصكوك الاسلامية توصل إلى عدم توفر تجربة حقيقية في الصكوك الاسلامية بشكل عام وفي صكوك الاستصناع بشكل خاص، وقد يعود ذلك لعدم توفر بنية قانونية لأدوات التمويل الإسلامي بالاضافة لعدم توفر معرفة مجتمعية بأهمية مثل هذا النوع من أدوات التمويل الإسلامي، مع الاخذ بعين الاعتبار توفر حاجة ماسة وشهوة حقيقية لدى القطاع الخاص لتوفير مثل هذه الأدوات الأمر الذي سيساعد عل إعطاء دفعة للقطاع الصناعي.

4.10 تطور صناعة الصكوك الإسلامية

تعتبر صكوك الاستثمار الإسلامية ابتكار مهم ونقلة نوعية لأسواق رأس المال، حيث لعبت دوراً مهما في جذب الموارد فقد أصدر البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا خطة للصناعة المالية الإسلامية للسنوات من عام 2006 – 2015م وقد هدفت هذه الخطة إلى تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية نشطة وشاملة وتقدمية تساند أنشطة اقتصادية حقيقية مساندة وثيقة ومندمجة تماما مع النظام المالي العالمي، وقد تضمنت العديد من التوقعات من أهمها:

1- من المقدر أن متوسط معدل النمو السنوي لأصول الصناعة في السنوات الماضية لعام 2006 كان يتراوح بين 10 و15 في المائة. وبافتراض أن حجم هذه الأصول في عام

2005 كان 700 مليار دولار أمريكي، وبافتراض أن هذه الصناعة ستستمر في النمو والتوسع بمعدل 15 في المائة سنويا فإن حجمها سينمو إلى 1.4 تريليون دولار بحلول عام 2010، وإلى 2.8 تريليون دولار بحلول عام 2015 .

2- يستند نمو الصناعة المصرفية الإسلامية إلى إنشاء بنوك جديدة وتحويل الخدمات المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية .

3- من المتوقع أن تحدث اندماجات تدفع إليها تأثيرات عوامل السوق أو بدافع التقيد بحجم إلزامي تفرضه السلطات المختصة، ولاسيما بالنظر إلى صغر حجم رأسمال معظم البنوك الإسلامية. (الاقتصادية، 2006م).

4.11 الحجم الإجمالي العالمي لإصدار الصكوك الإسلامية:-

الصكوك الإسلامية شهدت رواجا منقطع النظير حيث زاد حجم الإصدارات المحلية بأكثر من ثلاثة أضعاف المقدار 5,645 مليار دولار سنة 2004 إلى 17,897 مليار دولار سنة 2006، ولقد سجل الإصدار المحلي أكبر إصدار له سنة 2007 م بقيمة 34.997 مليار دولار أي بنسبة زيادة تعادل: 32%، في حين بلغ حجم الإصدار العالمي 13,811 مليار دولار بنسبة نمو تقدر بـ 31%، وذلك نظراً لفائض السيولة الذي ظهر لدى المصارف الإسلامية كنتيجة منطقية للطفرة النفطية التي عرفتها دول الخليج خاصة.

أما في سنة 2008 م فقد شهدت الصكوك الإسلامية تراجعا بنسبة 54%حيث بلغ حجم الإصدار المحلي قيمة 16,252 مليار دولار، وبلغ حجم الإصدار العالمي 2,140 مليار دولار مسجلاً انخفاضاً كبيراً بنسبة 85%، وذلك راجع إلى انعكاسات الأزمة المالية العالمية التي دفعت المستثمرين بالابتعاد عن الاستثمار في الأدوات الاستثمارية ذات العائد الثابت بما فيها الصكوك الإسلامية كرد فعل طبيعي للأزمة، لتعرف بعدها الصكوك الإسلامية المحلية ارتفاعاً سنة 2009 لتبلغ قيمتها 17,885 مليار دولار، بالمقابل بلغ الإصدار العالمي 8,7 مليار دولار، إلا أن حجم الإصدار المحلي تضاعف سنة 2010م لتبلغ قيمته 42,623 مليار دولار، في حين بلغ حجم الإصدار العالمي 4.658 مليار دولار، وذلك بسبب زيادة المشاريع والبرامج الاتفاقية الضخمة التي أطلقتها الحكومات، بالإضافة إلى التحسن الكبير الذي عرفته الصناديق السيادية، وعودة الحركة الاقتصادية لدى القطاع الخاص، والتوجه العالمي للاستفادة قدر الإمكان من امتصاص السيولة باستخدام الصكوك الإسلامية.

أما خلال سنة 2011 فقد بلغت قيمة الإصدارات نحو 85 مليار دولار بزيادة نسبتها 90.2 % مقارنة بعام 2010، مع اتساع شعبية الصكوك والمبادرات الحكومية حيث كانت الإصدارات السيادية المحرك الرئيسي لسوق الصكوك خلال العام الماضي بالغة نحو 59مليار دولار في حين سجلت إصدارات الشركات 19مليار دولار.وسجلت سوق الصكوك الثانوية العالمية أعلى مستوياتها على الإطلاق بالغة نحو 178.2 مليار دولار بزيادة قدرها 24 % عن إصدارات سنة 2010 التي بلغ حجم الإصدارات خلالها نحو 143.3 مليار دولار، وبلغ معدل نمو إصدار الصكوك السيادية السنوي بلغ 95.6 % خلال 2011 ليبلغ نحو 58.9 مليار دولار في حين نمت إصدارات صكوك الشركات في العام ذاته بنسبة 169.6 % مقارنة بالعام السابق وصولا إلى 19 مليار دولار.

وقد بلغت إصدارات الصكوك الإسلامية خلال 2012 حاجز 200 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو تتراوح بين 25 و30 % عن عام 2011 نتيجة لعدد من العوامل الايجابية منها الدور المتزايد للإصدارات الحكومية التي ستشكل العمود الفقري للسوق قصد إنعاش القطاع الخاص وتمويل مشاريع التنمية كذلك فان الصناعة المالية الإسلامية نمت بمعدل 15 و20 % سنويا خلال العقد الماضي لتصل إلى حوالي 1.3 تريليون دولار عام 2011، وبرزت صناعة الصكوك باعتبارها واحدة من المكونات الرئيسية للنظام المالي الإسلامي. (طرطار، جباري، 2015م)

وقد قالت مديرة صندوق النقد الدولي "كريستين لاجارد"،الأربعاء (11/11) ، إن حجم الأصول الإسلامية في العالم، بلغ نحو 2 تريليون دولار، وهو ما يمثل 1% من إجمالي الأصول المالية العالمية.(فلسطين اونلاين، 2015م).

وقد كشفت دراسة إحصائية أعدتها وكالة رويترز لتوقعات وافاق الصكوك الإسلامية عن أن حجم إصدارات الصكوك عالميا وصل 237 مليار دولار في العام 2013، ومن المتوقع أن ينمو حجم سوق الصكوك إلى 749مليار دولار في العام 2018.(الشيخ عيد، 2014، ص78).

نموذج مقترح لتمويل مشروع صناعي في قطاع غزة

من خلال إصدار صكوك الاستصناع

تتم عملية التصكيك للأصول في المشروع المنوي إقامته من خلال المراحل التالية:

1- قيام شركة (SPV) (ممثل حملة الصكوك) أو الجهة المصدرة للصكوك بإصدار صكوك الاستصناع وفق نشرة إصدار خاصة يتم صياغتها مع وضع النظام أو اللائحة والاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة.

2- يتم طرح الصكوك للاكتتاب بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك، وهو إما أن يتم بالطرح مباشرة إلى الجمهور، وإما أن يتم ببيع الصكوك التي تمثل موجودات الأعيان أو المنافع إلى المستثمر الأول الذي يكون بنكا أو مجموعة بنوك؛ وذلك للقيام بتسويقها وبيعها إلى حاملي الصكوك.

3- التعهد بتغطية الاكتتاب: تسعى الجهة المصدرة للصكوك إلى تأمين تغطية كاملة للإصدار من قبل مؤسسة مالية أخرى مستعدة لذلك التعهد الذي يتطلب منها توفير السيولة، وتستهدف منه الحصول على نصيب من الربح؛ حيث يباع لها بسعر أقل من القيمة الاسمية لتحقيق ربح للجهة المتعهدة بالتغطية، وبعد التملك من تلك الجهة تقوم بتوكيل الجهة المنشئة للإصدار بالبيع والتسويق

4- تقوم الشركة المصدرة بإبرام عقد مع الجهات المختصة التي تنوي انشاء المشروع.

5- تقوم الشركة باستلام السلع من المنفذ ومن ثم طرحها للبيع أو تسليمها لمن طلبوا صناعتها.

الفصل الخامس

التحليل الإحصائي

المبحث الأول

تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة.

5.1.1 التمهيد:

يتطرق هذا المبحث إلى إيجاد وصفا شاملا لمنهجية الدراسة التي استخدمها الباحث في تنفيذ هذه الدراسة، من خلال التعرف على مختلف الطرق والادوات التي استخدمت في إتمام هذه الدراسة، ويتضمن هذا المبحث وصف شاملا لمشكلة الدراسة وفرضيات الدراسة ومنهجية الدراسة التي تم اتباعها، من حيث منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق الاستبانة، وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وخطوات إجراء الدراسة، ومصادر البيانات، واختبار توزيع البيانات.

5.1.2 مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى مساهمة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟
2. ما مدى مساهمة صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة؟
3. ما مدى مساهمة تطبيقات صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية للقطاع الصناعي بقطاع غزة؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المهنة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخدمة)؟

5.1.3 فرضيات الدراسة:

1- يساهم الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع بما لايقل عن (60%) وزن نسبي.
2- تساهم صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة بما لايقل عن (60%) وزن نسبي.
3- تساهم تطبيقات صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية للقطاع الصناعي بما لايقل عن (60%) وزن نسبي.
4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المهنة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخدمة).

ويتفرع من الفرضية الرابعة الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **الجنس**.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **العمر**.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المهنة**.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **التخصص**.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **عدد سنوات الخدمة.**

5.1.4 منهجية الدراسة وتحليل البيانات

5.1.4.1 منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى التحليل والربط والتفسير، للوصول إلى استنتاجات.

5.1.4.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مختصين يتبعون للجهات التمويلية والمستفيدين من القطاع الصناعي والخبراء والأكاديميين في مجال القطاع الصناعي في قطاع غزة، أي ممن يعملون في المجال الأكاديمي، أو خبراء استشاريون، أو في شركات مالية، أو في البنوك، ويعملون في تخصصات ذات علاقة، مثل: (اقتصاد، إدارة أعمال، محاسبة، علوم مالية ومصرفية) والذي يقدر عددهم بحوالي (2500شخص).

5.1.4.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من عدد (250) ممن يعملون في المجال الأكاديمي، والخبراء الاستشاريون، أو في شركات مالية، أو في البنوك، ويعملون في تخصصات ذات علاقة، مثل: (اقتصاد، إدارة أعمال، محاسبة، علوم مالية ومصرفية)، ويتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الجداول التالية:

جدول (5.1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

م	الجنس	العدد	النسبة المئوية %
1	ذكر	173	69.2
2	أنثى	75	30.0
3	لم يذكر	2	0.8
المجموع		**250**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (5.1) بأن أغلب أفراد العينة هم من الذكور بنسبة (69.2%) بينما بلغت نسبة المستبانين من النساء (30%)، الأمر الذي يدل على أن نسبة العاملين من الذكور في المؤسسات المستبانة أكثر من الإناث وهذا الأمر قد يعود لما يتمتع به الرجال من القدرة على تحمل مشقات العمل والتعامل مع أفراد المجتمع المتنوع، الأمر الذي قد يولد لدى الذكور خبرات مكتسبة أكثر من الإناث.

جدول(5.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

م	العمر	العدد	النسبة المئوية %
1	30 سنة فأقل	34	13.6
2	من 31-35 سنة	54	21.6
3	من 36-40 سنة	67	26.8
4	أكثر من 40 سنة	85	34.0
5	لم يذكر	10	4.0
المجموع		**250**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (5.2) بأن أغلب أفراد العينة المستبانة هم من أصحاب العمر الأكبر من (40 سنة) بنسبة (34%) بينما بلغت نسبة المستبانين من (36-40سنة)(26.8%)، ويلاحظ أيضا بأن الأفراد سواء من الذكور أو الإناث البالغ عمرهم (30سنة فأقل) هم أقلة في المؤسسات المستبانة التي تمثل عينة الدراسة مما يدلل على أن هذه المؤسسات تسعى إلى البحث عن الأفراد المتميزين وأصحاب الخبرات في مجال العمل.

جدول (5.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المهنة

م	المهنة	العدد	النسبة المئوية %
1	أكاديمي	32	12.8
2	خبير استشاري	6	2.4
3	شركة مالية	100	40.0
4	بنك	80	32.0
5	أخرى	21	8.4
6	لم يذكر	11	4.4
المجموع		**250**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (5.3) بأن أغلب أفراد العينة هم من العاملين في البنوك والشركات المالية والتي قدرت بنسبة (40%) للشركات المالية و(32%) للبنوك ممايدل على أن أصحاب الخبرة في هذا المجال تتركز أعمالهم في الشركات المالية والبنوك مع وجود ندرة وقلة من الخبراء الاستشاريين.

جدول (5.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
1	بكالوريوس	159	63.6
2	ماجستير	69	27.6
3	دكتوراة	14	5.6
4	لم يذكر	8	3.2
المجموع		**250**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (5.4) بأن أغلب أفراد العينة المستبانة هم من حملة البكالوريوس بنسبة (63.6%) وهذا يدل على أن هناك قلة في حملة الماجستير والدكتوراة حيث تبلغ نسبة حملة الماجستير (27.6%) ونسبة حملة الدكتوراة(5.6%).

جدول (5.5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

م	التخصص	العدد	النسبة المئوية %
1	اقتصاد	73	29.2
2	إدارة أعمال	79	31.6
3	محاسبة	76	30.4
4	علوم مالية ومصرفية	12	4.8
5	غير ذلك	8	3.2
6	لم يذكر	2	0.8
المجموع		**250**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (5.5) بأن أغلب أفراد العينة المستبانة هم من المتخصصين في مجال إدارة الأعمال وهم الأغلبية وتبلغ نسبتهم (31.6%) والمحاسبة وتبلغ نسبتهم (30.4%) والاقتصاد(29.2%) والعلوم المالية والمصرفية (4.8%).

جدول (5.6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة

م	عدد سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية %
1	5 سنوات فأقل	39	15.6
2	من 6–10 سنوات	103	41.2
3	من 11–15 سنة	36	14.4
4	أكثر من 15 سنة	62	24.8
5	لم يذكر	10	4.0
المجموع		**250**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (5.6) بأن أغلب أفراد العينة المستبانة هم ممن أمضوا خدماتهم من (6–10سنوات) وهذا يدل على أن لديهم خبرة في مجال التمويل الامر الذي قد يسهل من صقل قدراتهم وخبراتهم بصورة أسرع ممن هم أقل خبرة عملية.

5.1.5 أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، والتي تم تصميمها خصيصاً، للتعرف إلى مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة، وتتكون الاستبانة من:

1. **البيانات الشخصية.** وتشتمل على البيانات الشخصية التالية:

- الجنس.
- العمر.
- المهنة.
- المؤهل العلمي.
- التخصص.
- عدد سنوات الخدمة.

2. محاور الاستبانة، وهي:

جدول (5.7): محاور الاستبانة وأعداد فقراتها

م	المحور	عدد الفقرات
1	الوعي المعرفي	10
2	توفير الموارد التمويلية	8
3	تحقيق التنمية	9
	الاستبانة ككل	**27**

وتم استخدام مقياس عشاري التدريج، من (1=10%)، إلى (10=100%)، حيث (1 = 10%) تمثل أدنى درجة موافقة، و(10=100%) تمثل أعلى درجة موافقة حيث أن هذا المقياس يمثل درجة دقة عالية من وجهة نظر الباحث.

5.1.6 صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

ونعني بصدق أداة الدراسة، أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. الصدق من وجهة نظر المحكمين (صدق المحتوى/ الصدق الظاهري):

تم عرض الاستبانة على عدد (13) من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص، من أجل التأكد من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء الفقرات لمحاور الاستبانة، ومدى صلاحية الاستبانة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تم التأكد من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.

2. صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي):

وتم أيضا حساب صدق الاتساق الداخلي لمحاور وفقرات الاستبانة، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (30) من مجتمع الدراسة، ومن خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور وفقرات الاستبانة من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول (5.8): صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	الأول / الوعي المعرفي	0.740	0.000	دالة عند 0.01
2	الثاني / توفير الموارد التمويلية	0.882	0.000	دالة عند 0.01
3	الثالث / تحقيق التنمية	0.904	0.000	دالة عند 0.01

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.05) = (0.349).

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.01) = (0.449).

يتبين من الجدول رقم (5.8) أن **محاور الاستبانة** تتمتع بمعاملات ارتباط دالة إحصائيا، وهذا يدل على أن جميع المحاور تتمتع بمعاملات صدق عالية الأمر الذي قد يساعد في الحصول على نتائج قد تميل إلى الدقة العالية جدا.

جدول (5.9): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول / الوعي المعرفي

م	معامل الارتباط (R)	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	0.664	0.000	دالة عند 0.01
2	0.383	0.036	دالة عند 0.05
3	0.638	0.000	دالة عند 0.01
4	0.803	0.000	دالة عند 0.01
5	0.500	0.005	دالة عند 0.01
6	0.815	0.000	دالة عند 0.01
7	0.759	0.000	دالة عند 0.01
8	0.845	0.000	دالة عند 0.01
9	0.839	0.000	دالة عند 0.01
10	0.395	0.031	دالة عند 0.05

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.05) = (0.349).

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.01) = (0.449).

يتبين من الجدول رقم (5.9) أن فقرات **المحور الأول / الوعي المعرفي** تتمتع بمعاملات ارتباط دالة إحصائيا، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية.

جدول (5.10): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني / توفير الموارد التمويلية

م	معامل الارتباط (R)	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	0.874	0.000	دالة عند 0.01
2	0.883	0.000	دالة عند 0.01
3	0.638	0.000	دالة عند 0.01
4	0.397	0.030	دالة عند 0.01
5	0.909	0.000	دالة عند 0.01
6	0.869	0.000	دالة عند 0.01
7	0.902	0.000	دالة عند 0.01
8	0.825	0.000	دالة عند 0.01

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.05) = (0.349).

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.01) = (0.449).

يتبين من الجدول رقم (5.10) أن فقرات **المحور الثاني / توفير الموارد التمويلية** تتمتع بمعاملات ارتباط دالة إحصائيا، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية.

جدول (5.11): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث / تحقيق التنمية

م	معامل الارتباط (R)	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
1	0.722	0.000	دالة عند 0.01
2	0.863	0.000	دالة عند 0.01
3	0.808	0.000	دالة عند 0.01
4	0.908	0.000	دالة عند 0.01
5	0.845	0.000	دالة عند 0.01
6	0.839	0.000	دالة عند 0.01
7	0.890	0.000	دالة عند 0.01
8	0.929	0.000	دالة عند 0.01
9	0.899	0.000	دالة عند 0.01

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.05) = (0.349).

* قيمة **(R)** عند درجة حرية (28) ومستوى دلالة (0.01) = (0.449).

يتبين من الجدول رقم (5.11) أن فقرات **المحور الثالث / تحقيق التنمية** تتمتع بمعاملات ارتباط دالة إحصائيا، وهذا يدل على أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق عالية.

5.1.7 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

ونعني بثبات أداة الدراسة، أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد، أي أن النتائج لا تتغير، وقد تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال التالي:

1. الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:

تم التأكد من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.12): معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

م	المحور	معامل الارتباط
1	الأول / الوعي المعرفي	0.881
2	الثاني / توفير الموارد التمويلية	0.933
3	الثالث / تحقيق التنمية	0.951
	الاستبانة ككل	**0.899**

يتبين من الجدول رقم (5.12) أن معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل باستخدام معادلة ألفا كرونباخ هي معاملات ثبات عالية، وتفي بأغراض الدراسة.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

وتم التأكد أيضا من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل بطريقة التجزئة النصفية، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.13): معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل بطريقة التجزئة النصفية

م	المحور	معامل الارتباط	
		قبل التعديل	بعد التعديل
1	الأول / الوعي المعرفي	0.754	0.859
2	الثاني / توفير الموارد التمويلية	0.808	0.894
3	الثالث / تحقيق التنمية	0.901	0.948
	الاستبانة ككل	**0.776**	**0.874**

يتبين من الجدول رقم (5.13) أن معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل بطريقة التجزئة النصفية هي معاملات ثبات عالية، وتفي بأغراض الدراسة.

5.1.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وللإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (معامل ارتباط بيرسون، معادلة ألفا كرونباخ، طريقة التجزئة النصفية، اختبار كولمجوروف – سمرنوف، اختبار T للعينة الواحدة، اختبار T-Test، اختبار One-Way ANOVA) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة، وهي على النحو التالي:

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لقياس صدق الاتساق الداخلي وقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وذلك نظرا لأن البيانات كمية (نسبية).
2. معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لقياس ثبات الاستبانة.
3. طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method): لقياس ثبات الاستبانة.
4. اختبار كولمجوروف – سمرنوف: لاختبار إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. اختبار T للعينة الواحدة: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة على فقرات ومحاور الاستبانة، وللتعرف على مدى انحراف الاستجابات لكل فقرة من الفقرات عن وسطها الحسابي، إلى جانب المحاور الرئيسة، وللتعرف على قيمة "T"، وقيمة ".Sig".
6. اختبار T لعينتين مستقلتين (T-Test): للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير: (الجنس).
7. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) و اختبار (LSD): للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقدير أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: (العمر، المهنة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخدمة).

5.1.9 خطوات إجراء الدراسة:

تم إتباع الخطوات التالية:

1. الإطلاع على الدراسات السابقة في مجال الدراسة، وتلخيصها والتعليق عليها.
2. الإطلاع على الأدب النظري السابق في مجال الدراسة، وبناء الإطار النظري للدراسة.
3. بناء أداة الدراسة (الاستبانة)، والتحقق من صدق وثبات الاستبانة.

4. اختيار مجتمع وعينة الدراسة.
5. توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة الدراسة وجمعها.
6. تحليل البيانات وعرضها في جداول والتعقيب عليها.
7. تفسير النتائج ومناقشتها، وصياغة التوصيات والمقترحات.

5.1.10 مصادر البيانات:

تنقسم مصادر البيانات في هذه الدراسة إلى نوعين، وهما:

1. **البيانات الرئيسة:** وتتمثل في أداة الدراسة (الاستبانة) و (المقابلات)، وذلك للتعرف إلى مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة.
2. **البيانات الثانوية:** وتتمثل في الدراسات السابقة والأدب السابق وما تحويه المكتبات من دراسات وأبحاث وكتب ومراجع في مجال موضوع الدراسة.

5.1.11 اختبار توزيع البيانات:

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (5.14): اختبار (كولمجوروف – سمرنوف) التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة

م	المحور	قيمة ".Sig"
1	الأول / الوعي المعرفي	0.138
2	الثاني / توفير الموارد التمويلية	0.097
3	الثالث / تحقيق التنمية	0.136

يتبين من الجدول رقم (5.14) أن قيمة ".Sig" لجميع محاور الاستبانة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك يمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

المبحث الثاني

التحليل الاحصائي لفاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة

5.2.1 نتائج السؤال الرئيس (مشكلة الدراسة) ومناقشتها:

ينص السؤال الرئيس على ما يلي:

ما مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة؟

وقد تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.15): محاور الاستبانة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	الوعي المعرفي	43.545	14.151	43.545	3
2	توفير الموارد التمويلية	62.819	15.796	62.819	1
3	تحقيق التنمية	62.622	14.601	62.622	2
الاستبانة ككل		**55.615**	**11.737**	**55.615**	

وقد تبين من الجدول رقم (5.15) أن:

- مدى مساهمة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع جاء بوزن نسبي (43.545%) أي أنه لايمكن قبول الفرضية وذلك نظرا لان الوزن النسبي للفرضية أقل من (60%)، مما يعني قلة أو ضعف الوعي المعرفي لدى سكان قطاع غزة بماهية هذه الصكوك الامر الذي يتطب العمل الجاد على توسيع ونشر الوعي المعرفي، وتعد نتائج هذه الفرضية متطابقة مع دراسة (الدماغ، 2015) و (الشرفا، 2012) في الدراسات السابقة.
- مدى مساهمة صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة جاء بوزن نسبي (62.819) أي أنه يمكن قبول الفرضية وذلك نظرا لان الوزن النسبي للفرضية أكبر من (60%)، الامر الذي يعني بأن تطبيق صكوك الاستصناع يساعد على توفير الموارد المالية التي تساعد على استنهاض واقع

القطاع الصناعي، وتعد نتائج هذه الفرضية متطابقة مع دراسة (الدماغ، 2015) و(بلا محمود، 2010) و(الشرفا، 2012) و(خير الدين، 2012) في الدراسات السابقة.

- مدى مساهمة تطبيقات صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية للقطاع الصناعي بقطاع غزة جاء بوزن نسبي (62.622) أي أنه يمكن قبول الفرضية وذلك نظرا لان الوزن النسبي للفرضية أكبر من (60%)، الامر الذي يعني بأن تطبيق صكوك الاستصناع يساعد على تحقيق التنمية في مجال القطاع الصناعي بكافة أشكالها مما يؤدي إلى الوصول إلى مستوى يمكن الاعتماد عليه وتتويج القطاع الصناعي بأنه القطاع الرائد والأول وتعد نتائج هذه الفرضية متطابقة مع دراسة (خير الدين، 2012) و (الشرفا، 2012) و (محمد، 2010) و (صالح، 2008) في الدراسات السابقة.

5.2.2 نتائج السؤال الفرعي الأول ومناقشتها:

ينص السؤال الفرعي الأول على ما يلي:

ما مدى مساهمة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟

وقد تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.16): فقرات محور الوعي المعرفي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب
1	يتوفر لدى سكان قطاع غزة وعي معرفي بماهية صكوك الاستصناع.	15.804	15.260	-45.792	0.000	15.804	10
2	يمكن تطبيق صكوك الاستصناع على سكان قطاع غزة.	57.384	23.623	-1.751	0.081	57.384	3
3	يساهم الوازع الديني في تطبيق صكوك الاستصناع.	41.832	25.507	-11.262	0.000	41.832	6
4	يساهم الوعي المعرفي المكتسب من الثقافة الفلسطينية في تطبيق صكوك الاستصناع.	36.460	26.502	-14.044	0.000	36.460	8
5	تساهم الدورات التدريبية في زيادة الوعي المعرفي بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	75.504	16.301	15.039	0.000	75.504	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب
6	يوجد دور هام للحكومة في التعريف بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	43.096	31.938	-8.369	0.000	43.096	5
7	يوجد دور هام للقطاع الخاص في التعريف بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	41.236	29.440	-10.078	0.000	41.236	7
8	يوجد دور هام للقطاع المصرفي في التعريف بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	43.984	31.967	-7.922	0.000	43.984	4
9	تتوفر محفزات لدى الجمهور لتطبيق صكوك الاستصناع	20.468	22.280	-28.055	0.000	20.468	9
10	يساهم تطبيق صكوك الاستصناع في تنشيط بورصة الأوراق المالية (بورصة فلسطين).	59.680	21.503	-0.235	0.814	59.680	2
المحور ككل		**43.545**	**14.151**	**-18.386**	**0.000**	**43.545**	

وقد تبين من الجدول رقم (5.16) أن:

- مدى مساهمة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع جاء بوزن نسبي (43.545) الأمر الذي تطلب من الباحث عدم قبول الفرضية وذلك نظرا لأن وزنها النسبي أقل من (60%).
- أعلى ترتيب فقرة رقم (5)، وهي (تساهم الدورات التدريبية في زيادة الوعي المعرفي بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع)، وقد جاءت بوزن نسبي (75.504)، مما يدل على أن توفر الوعي المعرفي هو أحد المحفزات الأساسية لتداول صكوك الاستصناع.
- أدنى ترتيب فقرة رقم (1)، وهي (يتوفر لدى سكان قطاع غزة وعي معرفي بماهية صكوك الاستصناع)، وقد جاءت بوزن نسبي (15.804)، مما يدل على أن سكان قطاع غزة ينقصهم وعي معرفي بماهية صكوك الاستصناع، الامر الذي إن تم توفيره فيعتقد الباحث بأنه سيؤدي إلى تغير نتيجة الإجابة وبالتالي ستنعكس إيجابا على الفرضية مما قد يؤدي إلى قبولها.

5.2.3 نتائج السؤال الفرعي الثاني ومناقشتها:

ينص السؤال الفرعي الثاني على ما يلي:

ما مدى مساهمة صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة؟

وقد تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.17): فقرات محور توفير الموارد التمويلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب
1	تساهم صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية للقطاع الصناعي.	62.920	19.554	2.361	0.019	62.920	4
2	تساهم صكوك الاستصناع في تمويل الفجوة المالية للقطاع الصناعي.	59.848	22.140	-0.109	0.914	59.848	6
3	تساهم قلة الموارد التمويلية على وجود فجوة مالية في القطاع الصناعي.	71.928	15.033	12.546	0.000	71.928	2
4	تعتبر صكوك الاستصناع أدوات تمويلية محددة المخاطر.	51.992	24.542	-5.159	0.000	51.992	8
5	تساعد صكوك الاستصناع في توفير موارد مالية.	62.696	21.950	1.942	0.053	62.696	5
6	يقلل تطبيق صكوك الاستصناع من العجز المالي في القطاع الصناعي.	63.156	22.497	2.218	0.027	63.156	3
7	تساعد صكوك الاستصناع على التفكير في إقامة مشاريع جديدة.	74.288	14.336	15.758	0.000	74.288	1
8	يساهم تطبيق صكوك الاستصناع على بناء ما دمره العدوان في القطاع الصناعي بقطاع غزة.	55.720	23.802	-2.843	0.005	55.720	7
	المحور ككل	**62.819**	**15.796**	**2.821**	**0.005**	**62.819**	

وقد تبين من الجدول رقم (5.17) أن:

- مدى مساهمة صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة جاء بوزن نسبي (62.819) الأمر الذي تطلب من الباحث قبول الفرضية وذلك نظرا لأن وزنها النسبي أكثر من (60%) والذي يعني بأن تطبيق صكوك الاستصناع يوفر موارد تمويلية تساعد من خلالها على سد العجز أو الفجوة الموجودة في القطاع الصناعي ولكن تطبيق هذا الامر يتطلب العمل على نشر ثقافة مجتمعية من خلال العمل على نشر الوعي المعرفي بماهية صكوك الاستصناع.
- أعلى ترتيب فقرة رقم (7)، وهي (تساعد صكوك الاستصناع على التفكير في إقامة مشاريع جديدة)، وقد جاءت بوزن نسبي (74.288) وهذا يدل على أن توفير الموارد المالية وسد الفجوة التمويلية في القطاع الصناعي تساعد وبشكل لا يدع مجالا للشك في الوصول لمرحلة نمو وازدهار تجعل من الحتمي والضروري التفكير في إقامة مشاريع جديدة.
- أدنى ترتيب فقرة رقم (4)، وهي (تعتبر صكوك الاستصناع أدوات تمويلية محددة المخاطر)، وقد جاءت بوزن نسبي (51.992) وهذا يدل على قلة الوعي المعرفي لدى الجمهور بماهية صكوك الاستصناع ومدى المخاطرة في تداولها.

5.2.4 نتائج السؤال الفرعي الثالث ومناقشتها:

ينص السؤال الفرعي الثالث على ما يلي:

ما مدى مساهمة تطبيقات صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية للقطاع الصناعي بقطاع غزة؟

وقد تم الإجابة على هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.18): فقرات محور تحقيق التنمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب
1	تساعد صكوك الاستصناع على استقطاب استثمارات من الخارج.	63.480	19.881	2.768	0.006	63.480	3
2	تعد صكوك الاستصناع هي أحد عوامل نجاح التنمية الصناعية.	55.728	25.801	-2.618	0.009	55.728	9

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب
3	تساعد صكوك الاستصناع على التخلص تدريجيا من التبعية للمؤسسات المانحة.	59.240	20.185	-0.595	0.552	59.240	7
4	تساعد صكوك الاستصناع على إيجاد استثمار حقيقي.	63.044	17.476	2.754	0.006	63.044	4
5	تنسجم صكوك الاستصناع مع طبيعة تمويل القطاع الصناعي.	56.716	26.061	-1.992	0.047	56.716	8
6	تدعم صكوك الاستصناع إقامة مشاريع صناعية بكافة اشكالها.	60.392	19.577	0.317	0.752	60.392	6
7	تساعد صكوك الاستصناع على توفير فرص عمل جديدة.	77.940	16.806	16.879	0.000	77.940	1
8	تساعد صكوك الاستصناع على توفير بنية ملائمة للقطاع الصناعي.	64.016	20.273	3.132	0.002	64.016	2
9	تساهم صكوك الاستصناع في وجود بوابة لانطلاق قطاع صناعي تنموي.	63.040	17.238	2.788	0.006	63.040	4
	المحور ككل	**62.622**	**14.601**	**2.839**	**0.005**	**62.622**	

وقد تبين من الجدول رقم (5.18) أن:

- مدى مساهمة تطبيقات صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية للقطاع الصناعي بقطاع غزة جاء بوزن نسبي (62.622) الأمر الذي تطلب من الباحث قبول الفرضية وذلك نظرا لأن وزنها النسبي أكثر من (60%) والذي يعني بأن تطبيق صكوك الاستصناع وتوفيرها للموارد التمويلية يؤكد وجود تنمية حقيقية في القطاع الصناعي قائمة على التمويل الذاتي.
- أعلى ترتيب فقرة رقم (7)، وهي (تساعد صكوك الاستصناع على توفير فرص عمل جديدة)، وقد جاءت بوزن نسبي (77.940) وهذا يدل على أن تحقيق تنمية حقيقية في القطاع الصناعي تساعد على التقليل من معدلات البطالة من خلال إيجاد وتوفير فرص عمل جديدة تحتاج لتوفر أيدي عاملة.
- أدنى ترتيب فقرة رقم (2)، وهي (تعد صكوك الاستصناع هي أحد عوامل نجاح التنمية الصناعية)، وقد جاءت بوزن نسبي (55.728) وهذا يدل على أن هناك عدم إدراك لماهية صكوك الاستصناع وكيفية بنائها لطرق الاعتماد على التمويل الذاتي الذي يعتبر من أساسيات إنشاء تنمية حقيقية داخل هذا القطاع الرائد.

5.2.5 نتائج السؤال الفرعي الرابع ومناقشتها:

ينص السؤال الفرعي الرابع على ما يلي:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المهنة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخدمة)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغيرات: (الجنس، العمر، المهنة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخدمة).

وتتفرع من الفرضية الرئيسة السابقة الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **الجنس**. وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار T-Test، كما هو مبين في الجدول التالي

جدول (5.19): الفروقات بالنسبة لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
الأول	ذكر	173	44.480	14.341	1.421	0.156	غير دالة
	أنثى	75	41.735	13.072			
الثاني	ذكر	173	65.444	14.327	4.000	0.000	دالة
	أنثى	75	57.225	16.037			
الثالث	ذكر	173	64.162	14.862	2.346	0.020	دالة
	أنثى	75	59.636	11.593			
الاستبانة ككل	**ذكر**	**173**	**57.253**	**11.168**	**3.248**	**0.001**	**دالة**
	أنثى	**75**	**52.291**	**10.768**			

- قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (246) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.980 وقد

تبين من الجدول رقم (5.19) أن:

- قيمة "T" المحسوبة أكبر من قيمة "T" الجدولية في الاستبانة ككل في المحاور الثاني والثالث، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **الجنس، ولصالح (الذكور)**، الأمر الذي يدل على أن هناك حاجة إلى زيادة الوعي المعرفي بأهمية صكوك الاستصناع في توفير موارد مالية لتحقيق التنمية المرجوة في القطاع الصناعي لدى الذكور أكثر من الإناث وذلك نظرا لأن عدد الذكور في المؤسسات المستبانة أكثر من الإناث.
- قيمة "T" المحسوبة أقل من قيمة "T" الجدولية في المحور الأول، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **الجنس**، ممايدل على أن الوعي المعرفي لايتأثر بالجنس فالذكور والإناث بحاجة لزيادة الوعي المعرفي بأهمية صكوك الاستصناع.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **العمر**. وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول رقم(5.20):

جدول (5.20): الفروقات بالنسبة لمتغير العمر

المحور	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
الأول	30 سنة فأقل	34	42.853	11.924	1.428	0.235	غير دالة
	من 31-35 سنة	54	46.361	14.337			
	من 36-40 سنة	67	41.176	11.930			
	أكثر من 40 سنة	85	43.567	15.447			
الثاني	30 سنة فأقل	34	50.404	12.197	20.439	0.000	دالة
	من 31-35 سنة	54	68.063	11.145			
	من 36-40 سنة	67	58.358	16.441			
	أكثر من 40 سنة	85	68.694	12.398			
الثالث	30 سنة فأقل	34	55.458	13.811	6.981	0.000	دالة

المحور	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
	من 31-35 سنة	54	64.652	11.072			
	من 36-40 سنة	67	60.720	12.139			
	أكثر من 40 سنة	85	66.490	14.019			
الاستبانة ككل	**30 سنة فأقل**	**34**	**49.292**	**7.428**	**10.612**	**0.000**	**دالة**
	من 31-35 سنة	**54**	**58.888**	**9.923**			
	من 36-40 سنة	**67**	**52.782**	**10.783**			
	أكثر من 40 سنة	**85**	**58.653**	**10.595**			

- قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (3، 236) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.680

وقد تبين من الجدول رقم (5.20) أن:

- قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" الجدولية في الاستبانة ككل، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **العمر، ولصالح الذين أعمارهم (من 31-35 سنة)** ويمكن توضيح ذلك والاستدلال عليه من خلال تحليل (LSD).
- قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" الجدولية في المحاور الثاني والثالث، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **العمر، ولصالح الذن أعمارهم (أكثر من 40 سنة)** ويمكن توضيح ذلك والاستدلال عليه من خلال تحليل (LSD).
- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في المحور الأول، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **العمر**.
- ولإيجاد الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير **العمر** في المحور الثاني تم استخدام اختبار (LSD)، كما هو مبين في الجداول التالية:.

جدول (5.21): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير العمر في المحور الثاني

العمر	30 سنة فأقل	من 31-35 سنة	من 36-40 سنة	أكثر من 40 سنة
30 سنة فأقل	1			
من 31-35 سنة	*17.658	1		
من 36-40 سنة	*7.954	-*9.704	1	
أكثر من 40 سنة	18.290	0.632	*10.336	1

وقد تبين من الجدول رقم (5.21) أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (من 31-35 سنة) ومجموعة (30 سنة فأقل)، ولصالح مجموعة (من 31-35 سنة) وهذا يدل على أن متغير العمر من سن(31-35) يتطلب العمل على صقل مواهبه وتدريبه لما لهذا العمر من أهمية وتركيز.
- وجود فروقات بين مجموعة (من 36-40 سنة) ومجموعة (30 سنة فأقل)، ولصالح مجموعة (من 36-40 سنة) وهذا يدل على تميز العمر والخبرة.
- وجود فروقات بين مجموعة (من 36-40 سنة) ومجموعة (من 31-35 سنة)، ولصالح مجموعة (من 31-35 سنة) وهذا مايتطابق مع الفرق الأول وهذا مايؤكد أهمية استهداف هذه الفئة العمرية.
- وجود فروقات بين مجموعة (أكثر من 40 سنة) ومجموعة (من 36-40 سنة)، ولصالح مجموعة (أكثر من 40 سنة).

جدول (5.22): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير العمر في المحور الثالث

العمر	30 سنة فأقل	من 31-35 سنة	من 36-40 سنة	أكثر من 40 سنة
30 سنة فأقل	1			
من 31-35 سنة	*9.195	1		
من 36-40 سنة	5.262	-3.933	1	
أكثر من 40 سنة	*11.033	1.838	*5.770	1

وقد تبين من الجدول رقم (5.22) أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (من 31-35 سنة) ومجموعة (30 سنة فأقل)، ولصالح مجموعة (من 31-35 سنة) وهذا يدل على معرفة هذه الفئة العمرية بتنمية القطاع الصناعي بإستخدام صكوك الإستصناع.

- وجود فروقات بين مجموعة (أكثر من 40 سنة) ومجموعة (30 سنة فأقل)، ولصالح مجموعة (أكثر من 40 سنة) وهذا يدل على أن الخبرة تؤثر في زيادة المعرفة بتنمية القطاع الصناعي بإستخدام صكوك الإستصناع.
- وجود فروقات بين مجموعة (أكثر من 40 سنة) ومجموعة (من 36-40 سنة)، ولصالح مجموعة (أكثر من 40 سنة) وهذا يدل على أنه كلما زاد العمر زادت الخبرة العملية الامر الذي يتطلب جهد أقل في التوعية المعرفية بماهية صكوك الاستصناع.

جدول (5.23): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير العمر في الاستبانة ككل

العمر	30 سنة فأقل	من 31-35 سنة	من 36-40 سنة	أكثر من 40 سنة
30 سنة فأقل	1			
من 31-35 سنة	9.596*	1		
من 36-40 سنة	3.490	-6.107*	1	
أكثر من 40 سنة	9.361*	-0.235	5.871*	1

وقد تبين من الجدول (5.23) أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (من 31-35 سنة) ومجموعة (30 سنة فأقل)، ولصالح مجموعة (من 31-35 سنة).
- وجود فروقات بين مجموعة (أكثر من 40 سنة) ومجموعة (30 سنة فأقل)، ولصالح مجموعة (أكثر من 40 سنة).
- وجود فروقات بين مجموعة (من 36-40 سنة) ومجموعة (من 31-35 سنة)، ولصالح مجموعة (من 31-35 سنة).
- وجود فروقات بين مجموعة (أكثر من 40 سنة) ومجموعة (من 36-40 سنة)، ولصالح مجموعة (أكثر من 40 سنة).

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المهنة.**

وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول رقم (5.24):

جدول (5.24): الفروقات بالنسبة لمتغير المهنة

المحور	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
الأول	أكاديمي	32	46.441	18.754	1.136	0.340	غير دالة
	خبير استشاري	6	39.500	18.780			
	شركة مالية	100	42.881	12.814			
	بنك	80	44.263	13.524			
	أخرى	21	38.857	12.931			
الثاني	أكاديمي	32	54.297	20.251	8.713	0.000	دالة
	خبير استشاري	6	68.333	11.087			
	شركة مالية	100	61.856	13.672			
	بنك	80	69.581	12.179			
	أخرى	21	54.851	19.201			
الثالث	أكاديمي	32	58.556	20.254	4.895	0.001	دالة
	خبير استشاري	6	67.778	10.476			
	شركة مالية	100	61.082	12.358			
	بنك	80	67.889	12.570			
	أخرى	21	56.958	15.235			
الاستبانة ككل	أكاديمي	32	52.807	17.269	4.835	0.001	دالة
	خبير استشاري	6	57.469	10.220			
	شركة مالية	100	54.570	9.379			
	بنك	80	59.640	9.868			
	أخرى	21	49.630	12.711			

- قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (4، 234) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.450

وقد تبين من الجدول رقم (5.24) أن:

- قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" الجدولية في الاستبانة ككل وفي المحاور الثاني والثالث، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في

متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المهنة، ولصالح الذين يعملون في (البنوك)**.

- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في المحور الأول، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المهنة**.

ولإيجاد الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير **المهنة** تم استخدام اختبار (LSD)، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول (5.25): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المهنة في المحور الثاني

المهنة	أكاديمي	خبير استشاري	شركة مالية	بنك	أخرى
أكاديمي	1				
خبير استشاري	14.036*	1			
شركة مالية	7.559*	-6.477	1		
بنك	15.284*	1.248	7.725*	1	
أخرى	0.554	-13.482*	-7.005*	-14.730*	1

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- وجود فروقات بين مجموعة **(خبير استشاري)** ومجموعة **(أكاديمي)**، ولصالح مجموعة **(خبير استشاري)**.
- وجود فروقات بين مجموعة **(شركة مالية)** ومجموعة **(أكاديمي)**، ولصالح مجموعة **(شركة مالية)**.
- وجود فروقات بين مجموعة (بنك) ومجموعة **(أكاديمي)**، ولصالح مجموعة (بنك).
- وجود فروقات بين مجموعة (أخرى) ومجموعة **(خبير استشاري)**، ولصالح مجموعة **(خبير استشاري)**.
- وجود فروقات بين مجموعة (بنك) ومجموعة **(شركة مالية)**، ولصالح مجموعة (بنك).
- وجود فروقات بين مجموعة (أخرى) ومجموعة **(شركة مالية)**، ولصالح مجموعة **(شركة مالية)**.
- وجود فروقات بين مجموعة (أخرى) ومجموعة (بنك)، ولصالح مجموعة (بنك).

جدول (5.26): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المهنة في المحور الثالث

المهنة	أكاديمي	خبير استشاري	شركة مالية	بنك	أخرى
أكاديمي	1				
خبير استشاري	9.222	1			
شركة مالية	2.527	-6.696	1		
بنك	*9.333	0.111	*6.807	1	
أخرى	-1.598	-10.820	-4.125	-*10.931	1

وقد تبين من الجدول (5.26) أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (بنك) ومجموعة (**أكاديمي**)، ولصالح مجموعة (بنك).
- وجود فروقات بين مجموعة (بنك) ومجموعة (**شركة مالية**)، ولصالح مجموعة (بنك).
- وجود فروقات بين مجموعة (أخرى) ومجموعة (بنك)، ولصالح مجموعة (بنك).

جدول (5.27): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير المهنة في الاستبانة ككل

المهنة	أكاديمي	خبير استشاري	شركة مالية	بنك	أخرى
أكاديمي	1				
خبير استشاري	4.662	1			
شركة مالية	1.764	-2.899	1		
بنك	*6.833	2.171	*5.069	1	
أخرى	-3.177	-7.840	-4.941	-*10.010	1

وقد تبين من الجدول (5.27) أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (بنك) ومجموعة (**أكاديمي**)، ولصالح مجموعة (بنك).
- وجود فروقات بين مجموعة (بنك) ومجموعة (**شركة مالية**)، ولصالح مجموعة (بنك).
- وجود فروقات بين مجموعة (أخرى) ومجموعة (بنك)، ولصالح مجموعة (بنك).

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**.

وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.28): الفروقات بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
الأول	بكالوريوس	159	42.783	13.158	0.527	0.591	غير دالة
	ماجستير	69	44.854	14.337			
	دكتوراة	14	44.271	24.231			
الثاني	بكالوريوس	159	64.192	13.823	1.669	0.191	غير دالة
	ماجستير	69	60.063	18.744			
	دكتوراة	14	62.723	18.982			
الثالث	بكالوريوس	159	63.281	12.352	1.105	0.333	غير دالة
	ماجستير	69	60.860	17.448			
	دكتوراة	14	66.310	21.230			
الاستبانة ككل	**بكالوريوس**	**159**	**55.959**	**9.915**	**0.381**	**0.683**	**غير دالة**
	ماجستير	**69**	**54.696**	**14.135**			
	دكتوراة	**14**	**57.085**	**18.310**			

- قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (2، 239) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.070

وقد تبين من الجدول رقم (5.28) أن:

- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في الاستبانة ككل وفي جميع المحاور، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **التخصص**.

وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.29): الفروقات بالنسبة لمتغير التخصص

المحور	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
الأول	اقتصاد	73	49.753	16.206	6.606	0.000	دالة
	إدارة أعمال	79	38.724	11.128			
	محاسبة	76	42.839	12.972			
	علوم مالية ومصرفية	12	39.933	15.175			
	غير ذلك	8	45.625	12.772			
الثاني	اقتصاد	73	63.964	17.461	0.989	0.414	غير دالة
	إدارة أعمال	79	59.850	15.973			
	محاسبة	76	64.112	13.900			
	علوم مالية ومصرفية	12	65.052	14.466			
	غير ذلك	8	63.703	16.093			
الثالث	اقتصاد	73	64.359	16.736	3.523	0.008	دالة
	إدارة أعمال	79	59.430	12.998			
	محاسبة	76	62.368	13.436			
	علوم مالية ومصرفية	12	66.019	13.195			
	غير ذلك	8	77.083	5.064			
الاستبانة ككل	اقتصاد	**73**	**58.833**	**14.075**	**4.085**	**0.003**	**دالة**
	إدارة أعمال	**79**	**51.886**	**9.245**			
	محاسبة	**76**	**55.652**	**10.694**			
	علوم مالية ومصرفية	**12**	**56.071**	**11.758**			
	غير ذلك	**8**	**61.468**	**9.751**			

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (4، 243) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.450

وقد تبين من الجدول رقم (5.29) أن:

- قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" الجدولية في الاستبانة ككل وفي المحور الثالث، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع

الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **التخصص، ولصالح (الذين يعملون في مجالات غير سابقة الذكر)**.

- قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" الجدولية في المحور الأول، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **التخصص، ولصالح الذين يعملون في مجال (الاقتصاد)**.
- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في المحور الثاني، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **التخصص**.

ولإيجاد الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير **التخصص** تم استخدام اختبار (LSD)، كما هو مبين في الجداول التالية:

جدول (5.30): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير التخصص في المحور الأول

التخصص	اقتصاد	إدارة أعمال	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	غير ذلك
اقتصاد	1				
إدارة أعمال	-11.029*	1			
محاسبة	-6.914*	4.115	1		
علوم مالية ومصرفية	-9.820*	1.209	-2.906	1	
غير ذلك	-4.128	6.901	2.786	5.692	1

وقد تبين من الجدول (5.30) أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (إدارة أعمال) ومجموعة (اقتصاد)، ولصالح مجموعة (اقتصاد) وهذا يدل على ارتباط علم الاقتصاد بعلم الصكوك.
- وجود فروقات بين مجموعة (محاسبة) ومجموعة (اقتصاد)، ولصالح مجموعة (اقتصاد) وهذا يدل على ارتباط علم الاقتصاد بعلم الصكوك.
- وجود فروقات بين مجموعة (علوم مالية ومصرفية) ومجموعة (اقتصاد)، ولصالح مجموعة (اقتصاد) وهذا يدل على ارتباط علم الاقتصاد بعلم الصكوك.

جدول (5.31): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير التخصص في المحور الثالث

التخصص	اقتصاد	إدارة أعمال	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	غير ذلك
اقتصاد	1				
إدارة أعمال	-*4.929	1			
محاسبة	-1.991	2.938	1		
علوم مالية ومصرفية	1.659	6.588	3.650	1	
غير ذلك	*12.724	*17.653	*14.715	11.065	1

وقد تبين من الجدول (5.31) أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (إدارة أعمال) ومجموعة (اقتصاد)، ولصالح مجموعة (اقتصاد).
- وجود فروقات بين مجموعة (غير ذلك) ومجموعة (اقتصاد)، ولصالح مجموعة (غير ذلك).
- وجود فروقات بين مجموعة (غير ذلك) ومجموعة (إدارة أعمال)، ولصالح مجموعة (غير ذلك).
- وجود فروقات بين مجموعة (غير ذلك) ومجموعة (محاسبة)، ولصالح مجموعة (غير ذلك).

جدول (5.32): الفروقات بين المجموعات تعزى لمتغير التخصص في الاستبانة ككل

التخصص	اقتصاد	إدارة أعمال	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	غير ذلك
اقتصاد	1				
إدارة أعمال	-*6.947	1			
محاسبة	-3.180	*3.766	1		
علوم مالية ومصرفية	-2.762	4.185	0.419	1	
غير ذلك	2.635	*9.582	5.816	5.397	1

وقد تبين من الجدول **(5.32)** أن:

- وجود فروقات بين مجموعة (إدارة أعمال) ومجموعة (اقتصاد)، ولصالح مجموعة (اقتصاد).
- وجود فروقات بين مجموعة (محاسبة) ومجموعة (إدارة أعمال)، ولصالح مجموعة (محاسبة).
- وجود فروقات بين مجموعة (غير ذلك) ومجموعة (إدارة أعمال)، ولصالح مجموعة (غير ذلك).

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **عدد سنوات الخدمة.**

وتم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (5.33): الفروقات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة

المحور	عدد سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
الأول	5 سنوات فأقل	39	45.218	15.125	0.862	0.462	غير دالة
	من 6-10 سنوات	103	41.830	12.552			
	من 11-15 سنة	36	43.064	12.336			
	أكثر من 15 سنة	62	44.689	15.373			
الثاني	5 سنوات فأقل	39	60.147	17.077	1.935	0.125	غير دالة
	من 6-10 سنوات	103	61.714	13.922			
	من 11-15 سنة	36	62.969	18.855			
	أكثر من 15 سنة	62	66.637	12.687			
الثالث	5 سنوات فأقل	39	62.405	13.964	2.163	0.093	غير دالة
	من 6-10 سنوات	103	61.786	11.768			
	من 11-15 سنة	36	60.370	12.829			
	أكثر من 15 سنة	62	66.478	15.658			
الاستبانة ككل	**5 سنوات فأقل**	**39**	**55.370**	**11.744**	**1.997**	**0.115**	**غير دالة**
	من 6-10 سنوات	**103**	**54.374**	**9.602**			
	من 11-15 سنة	**36**	**54.730**	**11.919**			
	أكثر من 15 سنة	**62**	**58.455**	**11.110**			

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (3، 236) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.680

وقد تبين من الجدول رقم (5.33) أن:

- قيمة "F" المحسوبة أقل من قيمة "F" الجدولية في الاستبانة ككل وفي جميع المحاور، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط

تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة تعزى لمتغير **عدد سنوات الخدمة.**

ومن خلال الاستعراض السابق للجداول رقم (4.23-4.27) يتضح بأن تطبيق صكوك الاستصناع يرتبط ارتباط وثيق مع المتغيرات الديموغرافية: (الجنس، العمر، المهنة، المؤهل العلمي، التخصص، عدد سنوات الخدمة) والذي يعني بأن تطبيق صكوك الاستصناع يعتمد على متغيرات المهنة حيث أن العاملين في المؤسسات المصوفية والمالية يكون لديهم حافز أكبر في تداول صكوك الاستصناع وذلك لما يتمتعون به من مهنية وتخصصية وخبرة في هذا المجال دون النظر والارتباط بالعمر أو الجنس، لان توفر الخبرة والمعرفة غير مرتبط بجنس معين سواءا (ذكور أو اناث) أو حتى بعمر معين.

5.2.6 الاستنتاج والاستخلاص:

من خلال الاستعراض السابق لتحليل البيانات لفرضيات الدراسة ومحاور كل فرضية نستنتج مايلي بأن هناك قلة وعي معرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع وهذا ماأيدته أيضا المقابلات التي قام الباحث بإجرائها، وأن الوعي المعرفي قد يكون متركز في الخبراء والاكاديميين والمختصين في مجال الاقتصاد، الامر الذي يتطلب العمل على نشر المعرفة في هذا المجال ومدى أهميته.

ويرى الباحث بأن الدراسة التطبيقية أثبتت صحة الدراسة النظرية من خلال إظهار أهمية صكوك الاستصناع ومساهمتها في توفير موارد مالية تساعد على التقليل من الفجوة المالية للقطاع الصناعي وتحقيق تنمية حقيقية تمكن القطاع الصناعي من الرقي والازدهار والانطلاق كقطاع رائد يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة الأمر الذي اكد عليه المقابلين في خلال مقابلاتهم والذين اعزوا قلة الوعي المعرفي بفاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي إلى الأسباب التالية:

الرقم	البيان	نقاط الاتفاق	التمايز
1.	أسباب قلة الوعي المعرفي	• عدم وجود حالة استقرار سياسي في قطاع غزة اوجد حاجز لدى الجمهور في عمل التداول أو استخدام ماهو جديد خوفا من حالات التعرض للمخاطر من حالات النصب والاحتيال.	• عدم وجود ورشات عمل تعريفية من جهات الاختصاص بماهية وأهمية تداول هذه الصكوك. • معظم الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة هي عبارة عن شركات عائلية (تعتمد على مالها الشخصي) لاتعتمد على نظام الاكتتاب مما يؤدي إلى عدم الاعتاد أو

الرقم	البيان	نقاط الاتفاق	التمايز
			الاهتمام بصكوك الاستصناع. • وجود فجوة عميقة مابين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من ناحية تعريف الطلاب بماهية صكوك الاستصناع ونشر ثقافة التعامل بصكوك الاستصناع. • لعدم وجود تجارب حقيقية مطبقة على أرض الواقع في قطاع غزة.
2.	سبل زيادة الوعي المعرفي	• إجراء ورش عمل توعوية للتعريف بأهمية تداول صكوك الاستصناع	• توفر بيئة قانونية وتشريعية حاضنة لتداول صكوك الاستصناع. • توفير ضامن حقيقي لتداول صكوك الاستصناع. • إقامة علاقة ارتباطية ووثيقة مابين القطاع الخاص والقطاع المصرفي والحكومة من أجل التشجيع على تداول هذه الصكوك. • لابد من العمل على تقليل الفجوة عميقة مابين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية
3.	دور الحكومة	يتوجب وجود دور للحكومة تساعد على نشر الوعي المعرفي	
4.	دور القطاع الخاص	يتوجب وجود دور للقطاع الخص يساعد على نشر الوعي المعرفي	
5.	دور القطاع المصرفي	يتوجب وجود دور للقطاع المصرفي يساعد على نشر الوعي المعرفي	
6.	اعتبار صكوك الاستصناع ادوات تمويلية لسد الفجوة في القطاع الصناعي	بالتأكيد تعتبر صكوك الاستصناع أدوات تمويلية تساعد على سد الفجوة في القطاع الصناعي	
7.	البيئة القانونية	عدم وجود بيئة قانونية ويجب العمل على إيجادها	
8.	البيئة التنظيمية	عدم وجود بيئة تنظيمية ويجب العمل على إيجادها	
9.	الكادر المؤهل	يوجد مختصين ولكن بحاجة لإيجاد كادر وتدريبه حتى نتمكن من الانطلاق في العمل.	

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج:

توصلت الدراسة بعد مناقشتها واستعراضها من الجانب النظري وجمع البيانات وتحليلها من الجانب العملي إلى عدة نتائج يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- ضعف الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع.

2- تعد صكوك الاستصناع بديلا يمكن تطبيقه للاستغناء عن ادوات التمويل التقليدية.

3- عدم توفر محفزات لدى الجمهور للتشجيع على تداول صكوك الاستصناع.

4- تطبيق صكوك الاستصناع يساعد على تشجيع الاستثمار وتقليل التسرب.

5- تعد صكوك الاستصناع أحد أدوات التمويل الاسلامي هي أدوات حديثة تحتاج إلى وقت حتى يمكن تطبيقها بشكل كامل.

6- عدم وجود قوانين تشريعية تساعد على التشجيع والتحفيز على استخدام وتطبيق صكوك الاستصناع.

7- عدم وجود مؤسسات مختصة تعمل على نشر تداول هذه الصكوك.

8- عدم توفر كادر وظيفي مؤهل يعمل على إيجاد طرق وسبل تداول هذه الصكوك.

9- تطبيق صكوك الاستصناع تساعد على جلب استثمارات خارجية تعمل على تنمية القطاع الصناعي.

10- تطبيق صكوك الاستصناع في القطاع الصناعي يساعد على وجود استقلالية مالية والابتعاد عن التبعية الدولية في تمويل المشاريع الصناعية التي يحتاج إليها قطاع غزة.

11- تطبيق صكوك الاستصناع في القطاع الصناعي يساعد على إيجاد مشاريع صناعية جديدة تعمل على التقليل من معدلات البطالة.

12- يساهم تطبيق صكوك الاستصناع في المساعدة على إعادة بناء مادمره العدوان في القطاع الصناعي.

13- يتطلب تطبيق صكوك الاستصناع توفير بيئة تنظيمية ملائمة تساعد على تطبيق هذه الصكوك ونشر التعامل بها داخل مجتمع قطاع غزة.

14- تداول صكوك الاستصناع تساعد على تطبيق المشاريع الصناعية بكافة اشكالها وانواعها وتكاليفها.

15- عدم توفر ضامن حقيقي يعمل على ضمان الحقوق في تداول صكوك الاستصناع.

6.2 التوصيات

1- يوصي الباحث بقيام الحكومة نشر الوعي المعرفي بصكوك الاستصناع وذلك من خلال عقد ندوات وورشات عمل ودورات تعريفية.

2- يوصي الباحث بقيام الحكومة والجهات التشريعية بالعمل على سن قانون خاص يجيز ويسمح تداول صكوك الاستصناع.

3- يوصي الباحث بقيام الحكومة بالاشتراك مع سلطة النقد الفلسطينية بالعمل على تجهيز كادر إداري مختص للعمل في تنظيم اليات تداول هذه الصكوك.

4- يوصي الباحث بقيام القطاع الخاص بالعمل على إيجاد حاضنة لانطلاق العمل بهذه الصكوك مثل تأسيس شركة (SPV) أو (SPE) [1] تكون هي نطة الانطلاق والضامن في التداول.

5- يوصي الباحث بالعمل على رفع جميع القيود التي تعمل على إعاقة العمل بصكوك الاستصناع من أجل التمكن من جلب استثمارات محلية وخارجية تساعد على تنمية القطاع الصناعي.

6- يوصي الباحث بالاهتمام والعمل الجاد المشترك مابين الحكومة والقطاع الخاص من اجل تنمية القطاع الصناعي لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني.

7- يوصي الباحث بقيام المؤسسات التعليمية باعتماد خطط منهجية وتدريسية تتضمن التعريف بصكوك الاستصناع.

---

(1) SPV: special purpose vehicle
SPE: special purpose entity

المـــراجـــع

قائمة المراجع

الكتب العلمية:

الفيروزابادي، *القاموس المحيط*، مؤسسة الرسالة، باب العين، فصل الصاد، 1996م.

سورة طه، الجزء16، اية 41.

سورة البقرة، الجزء3، اية 280.

السالوس، علي، *موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي*، مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، 2008م.

بلخير، أحمد، *عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية*، رسالة ماجستير، جامعة الحاج بلخضر، الجزائر، ،2007م–2008م.

البدران، كاسب، *عقد الاستصناع في الفقه الاسلامي*، جامعة الملك فيصل،1984م.

أبو زيد، بكر، *عقد الاستصناع*، 2008م.

ريحان، بكر، *صيغ التمويل والإستثمار في المصارف الإسلامية*، البنك الإسلامي الأردني، 2004م.

الدين خليل، حسام، *عقد الاستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الإدخارية البنكية*، مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد، 2015م.

خوجة، عزالدين، *أدوات الاستثمار الإسلامي*، الطبعة الثانية، إدارة التطوير والبحوث، 1995م.

الدماغ، زياد، *صكوك الاستصناع ودورها في التمويل العقاري الفلسطيني*، بحث محكم، القاهرة، مجلة الاقتصاد والإدارة، 2015م.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، *المعايير الشرعية*، 2010م.

الزعتري، علاء الدين، *الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية*، بحث مقدَّم لورشة العمل التي أقامتها شركةBDO، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان، 2010م.

بلا، محمود، *صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية*، 2010م.

وزارة المالية، *تداول الصكوك الإسلامية*، الجمهورية العربية السورية، وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية، 2010م.

نصرالله، عبدالفتاح، عواد، طاهر، *واقع القطاع الصناعي في فلسطين*، 2004م.

مركز الدراسات والأبحاث، منتدى الأعمال الفلسطيني، *تقرير عن واقع القطاع الصناعي في فلسطين*، 2014م.

الصوراني، غازي، *واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة*، 2006م.

الراعي، محمد، *دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية)*، وزارة الاقتصاد الوطني، الاصدار (17)، 2003م.

أبوظريفة، سامي، *المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني*، ورشة عمل، الجلسة الثانية، الورقة الثالثة، 2012م.

مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عقد الاستصناع، الجزء 7، 1432.

القدرة، محمد، *أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2007م.

مطر، هاني، *واقع القطاع الصناعي واستراتيجية تحدياتها في قطاع غزة، مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة اثار الحرب والحصار على قطاع غزة*، الجامعة الإسلامية، 2010م.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013-2014م.

الإدارة العامة للشؤون العامة، *تقرير إحصائي حول خسائر القطاع الصناعي*، محافظة غزة، 2014م.

صالح، مونية، *الأدوات المستخدمة في سوق الأوراق المالية الإسلامية (دراسة حالة سوق ماليزيا)*، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013م.

عثمان، عبدالقوي، *الصكوك الاسلامية و إدارة السيولة*، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية دمشق-سوريا، 2009م.

محمد، سامي، جعاز، عدنان، *الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) – تجربة ماليزيا*، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، 2015م.

علي، بن ثابت، مايا، فتني، *التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجا*، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، 2013م.

خير، عثمان، *تجربة السودان في مجال إصدار الصكوك الحكومية*، ورشة عمل، 1431هـ.

عودة، سيف الدين، *دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني*، دائر الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، ورقة عمل، 2011م.

شملخ، ساطع، *نظره على الجهاز المصرفي الفلسطيني*، 2010م.

الشيخ عيد، *صكوك الإجارة ودورها في تمويل مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني*، 2014م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر.

عودة، سيف الدين، محاضرات في التمويل والتنمية، 2013م، الجامعة الإسلامية.

المواقع الإلكترونية:

فقه المعاملات، المكتبة الشاملة، *الاستصناع الموازي* ، تاريخ الإطلاع 25سبتمبر2015م
http://shamela.ws/browse.php/book-968/page-1166

سليم، زين، 2014م، *أحاديث عن طلب العلم*، تاريخ الإطلاع20مايو2016م.
http://cutt.us/P4PX

موقع فتاوي اسلامية، 2001م، *الاستصناع ...تعريفه وشروطه وأحكامه*، تاريخ الإطلاع 1يناير2016م. http://cutt.us/AHE0

أبوغدة، حسن، 2009م، *عقد الاستصناع وأهميته في النشاط الاقتصادي المعاصر*، موقع الوعي الإسلامي، تاريخ الإطلاع 12أكتوبر 2015م.
http://alwaei.gov.kw/site/Pages/ChildDetails.aspx?PageId=260&Vol=584

النابلسي، محمد، 1995م، *من نفس عن مؤمن كربة*، تاريخ الإطلاع 11نوفمبر 2015م.
http://www.nabulsi.com/blue/ar/art.php?art=5873&id=44&sid=46&ssid=48&sssid=49

الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، 2013م، *أدوات جديدة للتمويل الإسلامي*، تاريخ الإطلاع 8أكتوبر 2015م. http://www.raqaba.co.uk/?q=content

النشمي، عجيل، 2014، نشره الشهري، محمد، *عقد المقاولة*، ملتقى أهل الحديث، تاريخ الإطلاع 5/فبراير 2016م.
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=334908

عقد الاستصناع، تاريخ الإطلاع 30مارس 2016م.
www.kau.edu.sa/Files/0002230/Subjects/عقد%20الاستصناع.doc.

الاقتصادية، 2008، *ماهية الصكوك*، تاريخ الإطلاع 30مارس 2016م، العدد5278.
http://www.aleqt.com/2008/03/24/article_134225.html.

المطلق، عبدالله، 2014م، الصكوك، موقع المسلم، تاريخ الإطلاع 30 أبريل 2016م.
http://www.almoslim.net/node/221059.

دار الحديث، 2008م، *الفرق بين الاستصناع وبعض العقود المالية*، تاريخ الإطلاع 25يناير 2016م.
http://www.mareb.org/showthread.php?t=2148

العنزي، رمضان، 2016م، أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، موقع الجزيرة، تاريخ الإطلاع 25فبراير 2016م.
http://www.al-jazirah.com/2016/20160409/ar4.htm

بدران، أحمد، 2014م، *الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق*، مجلة المسلم المعاصر، تاريخ الإطلاع 5يناير 2016م.
http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=814:el-

صالح، فتح الرحمن، 2016م، *المفاهيم والفنيات الأساسية للتصكيك*، اتحاد المصارف العربية، تاريخ الإطلاع 2فبراير 2016م، http://cutt.us/iOvCj

نوفل، أسامة، 2001، تحليل المؤشرات الصناعية لعامي 1994-2000، تاريخ الإطلاع 3مارس2016م،
http://www.oppc.pna.net/mag/mag1/p1_2.htm

عبدالكريم، نصر، 2012م، *قراءة في الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني*، تاريخ الإطلاع 4فبراير 2016م،
http://www.abufara.net/index.php/2012-12-20-18-09-41/97-00001100

الطباع، ماهر، 2013م، *تطبيق "احلال الواردات" يتطلب تعزيز القطاع الصناعي الفلسطيني ودراسته بعمق وتفصيل شامل*، شبكة سديسان للبحوث، تاريخ الإطلاع 25نوفمبر2015م.

http://www.abufara.net/index.php/2013-02-26-09-24-54/153-2013-04-10-03-08-50

العبادسة، جميل، *القطاع الصناعي في قطاع غزة على وشك الانهيار جراء سياسة الحصار الإسرائيلي 2006*، 2007م، تاريخ الإطلاع 22نوفمبر 2015م.
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3062

موقع بورصة دبي، 2015م، www.borsedubai.ae

الزغبي، فادية، 2003م، *السعودية: إطلاق «ماس» لتسويق صكوك الانتفاع في برج زمزم بمكة المكرمة*، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع 25فبراير 2015م. http://cutt.us/VE5ff

القرة، علي، 2008م، *التمويل الإسلامي*، تاريخ الإطلاع 30ديسمبر 2015م
http://www.aleqt.com/2010/03/27/article_369755.html

الموسوعة الحرة، 2015م، *جسر السلطان محمد الفاتح*، 4أبريل2016م.
http://cutt.us/RCM0k

النهار، جريدة، 2007م، *المنافسة تحتدم «خليجيا» بين المنامة والدوحة ودبي*،العدد 53، تاريخ الإطلاع 22ابريل2016م.
http://www.annaharkw.com/annahar/ArticlePrint.aspx?id=28676

الاقتصادية، 2006، *المصرفية الإسلامية*، تاريخ الإطلاع 22يناير 2016م.
http://www.aleqt.com/2006/09/16/article_56756.html

طرطار، أحمد، جباري، شوقي، 2015م، *فعالية الصكوك الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية*، تاريخ الإطلاع 25نوفمبر 2015م.

http://giem.kantakji.com/article/details/ID/403#.VnFRy7-69Ts

فلسطين، أونلاين، 2015، الأصول المالية الإسلامية تمثل 1% من الأصول المالية العالمية، تاريخ الإطلاع 25مايو 2016م. http://cutt.us/mJ6Qj

الملاحق

ملحق (1): قائمة بأسماء محكمي الاستبانة:

الرقم	الإسم
1-	أ.د. معين رجب
2-	د. سمير أبو مدلله
3-	د.مروان الاغا
4-	د.حازم الحصري
5-	د. مؤمن الحنجوري
6-	د.علاء الدين الرفاتي
7-	د. ياسر الشرفا
8-	د. صباح العلمي
9-	د.خليل النمروطي
10-	د. علي شاهين
11-	د.سالم صباح
12-	د. محمد فارس
13-	أ. زكريا صيام

ملحق (2) الاستبانة

الجامعة الاسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

السيد / ..... المحترم

تحية طيبة،،، وبعد

تعتبر هذه الاستبانة هي الأداة التي تساعد الباحث على استكمال دراسته للحصول على درجة الماجستير والتي تحمل عنوان:

" **مدى فاعلية تطبيق صكوك الاستصناع على تنمية القطاع الصناعي في قطاع غزة** "

وتعرف صكوك الاستصناع على انها أدوات تمويلية حديثة يتم إصدارها بهدف الاستفادة من الأموال التي سيتم جمعها من خلالها.

ويعتبر تكرمكم بالإجابة عليها لهو من باب الإيفاء بأمانتكم العلمية وخبرتكم العملية، الأمر الذي سيساعدني في الحصول على نتائج دقيقة تخدم أهداف هذه الدراسة التي استهدفت مختصين يتبعون للجهات التمويلية والمستفيدين من القطاع الصناعي و الخبراء والأكاديمين في مثل هذا المجال.

ونفيدكم علما بان الإجابات تعتبر سرية وسيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي.

شاكرا لكم حسن تعاونكم معي....

مقدمه / الباحث

القسم الأول / البيانات الشخصية

1-	الجنس	( ) ذكر				( ) أنثى
2-	العمر					
3-	المهنة	( ) أكاديمي	( ) **خبير استشاري**	( ) شركة مالية	( ) بنك	( ) أخرى
4-	**المؤهل العلمي**	( ) بكالوريوس	( ) ماجستير	( ) دكتوراة		
5-	التخصص	( ) **اقتصاد**	( ) **ادارة اعمال**	( ) **محاسبة**	( ) **علوم مالية ومصرفية**	( ) **شرعي**	( ) **قانوني**	( ) **غير ذلك**
6-	الخبرة					

يرجى من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية من خلال وضع نسبة مئوية في المكان المجاور للسؤال.

القسم الثاني / البيانات التخصصية

الرقم	البيان	النسبة المئوية
الفرضية الاولى / يساهم الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع.		
1-	يتوفر لدى سكان قطاع غزة وعي معرفي بماهية صكوك الاستصناع.	
2-	يمكن تطبيق صكوك الاستصناع على سكان قطاع غزة.	
3-	يساهم الوازع الديني في تطبيق صكوك الاستصناع.	
4-	يساهم الوعي المعرفي المكتسب من الثقافة الفلسطينية في تطبيق صكوك الاستصناع.	
5-	تساهم الدورات التدريبية في زيادة الوعي المعرفي بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	
6-	يوجد دور هام للحكومة في التعريف بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	
7-	يوجد دور هام للقطاع الخاص في التعريف بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	
8-	يوجد دور هام للقطاع المصرفي في التعريف بأهمية تطبيق صكوك الاستصناع.	
9-	تتوفر محفزات لدى الجمهور لتطبيق صكوك الاستصناع	
10	يساهم تطبيق صكوك الاستصناع في تنشيط بورصة الأوراق المالية (بورصة فلسطين).	

الفرضية الثانية / تساهم صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية لمعالجة الفجوة المالية في القطاع الصناعي بقطاع غزة		
1-	تساهم صكوك الاستصناع في توفير الموارد التمويلية للقطاع الصناعي.	
2-	تساهم صكوك الاستصناع في تمويل الفجوة المالية للقطاع الصناعي.	
3-	تساهم قلة الموارد التمويلية على وجود فجوة مالية في القطاع الصناعي.	
4-	تعتبر صكوك الاستصناع أدوات تمويلية محددة المخاطر.	
5-	تساعد صكوك الاستصناع في توفير موارد مالية.	
6-	يقلل تطبيق صكوك الاستصناع من العجز المالي في القطاع الصناعي.	
7-	تساعد صكوك الاستصناع على التفكير في إقامة مشاريع جديدة.	
8-	يساهم تطبيق صكوك الاستصناع على بناء مادمره العدوان في القطاع الصناعي بقطاع غزة.	
الفرضية الثالثة / تساهم تطبيقات صكوك الاستصناع في تحقيق التنمية للقطاع الصناعي		
1-	صكوك الاستصناع تساعد على استقطاب استثمارات من الخارج.	
2-	تعد صكوك الاستصناع هي أحد عوامل نجاح التنمية الصناعية.	
3-	تساعد صكوك الاستصناع على التخلص تدريجيا من التبعية للمؤسسات المانحة.	
4-	تساعد صكوك الاستصناع على إيجاد إستثمار حقيقي.	
5-	تنسجم صكوك الاستصناع مع طبيعة تمويل القطاع الصناعي.	
6-	تدعم صكوك الاستصناع إقامة مشاريع صناعية بكافة اشكالها.	
7-	تساعد صكوك الاستصناع على توفير فرص عمل جديدة.	
8-	تساعد صكوك الاستصناع على توفير بنية ملائمة للقطاع الصناعي.	
9-	تساهم صكوك الاستصناع في وجود بوابة لإنطلاق قطاع صناعي تنموي.	

ولكم مني جزيل الشكر

الباحث

العقود

العقد الأول

عقد استصناع

في يوم.....الموافق.....م قد تحرر هذا العقد بين كل من:

١) مصرف.....

ويمثله السيد:.....«طرفًا أول»

٢) السادة: .....

ويمثلها السيد:.....«طرفًا ثانيًا»

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والاتفاق.

تمهيد

تقدم الطرف الثاني إلى الطرف الأول بطلب يعلن فيه عن رغبته في أن يقوم الأخير بتوريد وتنفيذ أعمال الألومنيوم والزجاج المتعلقة بـ

وذلك حسب المواصفات والمخططات وجداول الكميات المرافقة.

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق -كذلك المواصفات والمخططات وجداول الكميات المشار إليها في بند تمهيد- جزءًا لا يتجزأ من هذا العقد ومتممًا له.

البند الثاني

قيمة هذا العقد مبلغ.....ويلتزم الطرف الثاني بدفعه للطرف الأول على ثلاثة أقساط شهرية يستحق القسط الأول بتاريخ.....

البند الثالث

يلتزم الطرف الأول بتنفيذ جميع الأعمال اللازمة خلال فترة لا تتعدى

.....

البند الرابع

يحق للطرف الأول التعاقد مع إحدى شركات المقاولات لتنفيذ المشروع حسب الشروط والمواصفات المتفق عليها مع الطرف الثاني، كما يحق للطرف الأول في حالة

مخالفة شركة المقاولات للشروط والمواصفات المتفق عليها، وعدم الوصول لحل الخلاف مما يؤثر على سير العمل، استبدالها والتعاقد مع شركة أو شركات أخرى لإكمال تنفيذ المشروع.

البند الخامس

حيث إن الطرف الأول اختار مصانع.....لتنفيذ الأعمال الواردة في هذا العقد، فإن الطرف الثاني يوافق على هذا الاختيار، ويقبل قبولًا غير قابل للنقض أو الإلغاء ضمان تنفيذ جميع الأعمال من الطرف الأول أو من مصانع.....التي ضمنت المشروع للطرف الأول، أو أي طرف آخر يقبل هذا الضمان.

البند السادس

في حالة تأخر الطرف الأول -أو من يتعاقد معه- عن إتمام تنفيذ الأعمال في الموعد المحدد فإنه يتحمل جميع الأضرار التي تنتج عن هذا التأخير مالم يكن هناك أسباب قهرية لم يتسبب فيها الطرف الأول وتكون خارجة عن إرادته.

البند السابع

أ) يتم الفصل في النزاع على أساس الشريعة الإسلامية.

ب) أي خلاف ناشيء عن تطبيق أحكام هذا العقد أو متعلق به، يعرض على لجنة تحكيم تشكل من ثلاثة أعضاء على الوجه التالي:

١) حكم يختاره الفريق الأول.

٢) حكم يختاره الفريق الثاني.

٣) حكم يختاره المحكمان الأولان.

ويكون حكمهم -سواء صدر بالإجماع أو بالأغلبية- ملزمًا للطرفين، وغير قابل للطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن الجائزة قانونًا، وبشرط إقرار هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بعدم تعارض الحكم الصادر مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي حالة عدم توافر الأغلبية، يحال الخلاف موضوع التحكيم إلى المحاكم.....وتكون محاكم دولة.....هي المختصة دون سواها بالفصل في أية طلبات و/ أو قضايا تنشأ بمقتضى التحكيم و/ أو ناشئة و / أو متعلقة به و / أو بهذا العقد.

البند الثامن

تسري أحكام القانون. . . . . .والقوانين والأنظمة المرعية على هذا العقد فيما عدا ما نص عليه من اتفاق بين الطرفين، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

البند التاسع

حرر هذا العقد من نسختين أصلتين موقعتين من قبل الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية بتاريخ. . . . . .هـ الموافق. . . . . .م

ويسقط الطرف الثاني حقه في الإدعاء بكذب الإقرار و / أو أي دفع شكلي و / أو موضوعي، ضد ما جاء في هذا العقد.

«الطرف الأول» «الطرف الثاني»

. . . .

❋❋❋

العقد الثاني

عقد استصناع

في يوم.....الموافق.....م قد تحرر هذا العقد بين كل من:

١) مصرف..... «طرفًا أول».

ويمثله في التوقيع على هذا العقد السيد: .....

٢) السيد:..... «طرفًا ثانيًا»

أقر الطرفان بصفتهما وأهليتهما الكاملة للتعاقد، واتفقا على ما يلي:

تمهيد

تقدم الطرف الثاني إلى الطرف الأول بطلب يعلن فيه عن رغبته في أن يقوم الأخير بتنفيذ مشروع بناء.....لحسابه على جزء من قطعة الأرض التي يملكها على مساحة.....متر مربع بموجب سند الملكية رقم.....

كما قدم الطرف الثاني إلى الطرف الأول رخصة البناء رقم.....الصادرة بتاريخ.....والتصاميم والمخططات والرسومات والمواصفات الهندسية، وجداول الكميات والشروط العامة والخاصة للمشروع التي تم إعدادها من قبل المكتب الاستشاري الهندسي.....

وقد وافق الطرف الأول على طلب الطرف الثاني، وتحرر بين الطرفين هذا العقد للبنود التالية:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق -كذلك رخصة البناء والتصاميم والمخططات والرسومات والمواصفات الهندسية وجداول الكميات المرافقة للطلب المذكور والمعتمدة من الطرف الثاني- جزءًا لا يتجزأ من هذا العقد ومتممًا له.

البند الثاني

اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الأول بكافة الأعمال اللازمة لإنشاء المشروع، وفقًا للتصاميم والمخططات والرسومات والمواصفات الهندسية وجداول الكميات المقدمة من الطرف الثاني، ووفقًا للشروط العامة وكذلك الشروط الخاصة المبينة في هذا العقد، وتسليمه للطرف الثاني بموجب شهادة التسليم الابتدائي الصادرة من المكتب الاستشاري.

البند الثالث

قيمة هذا العقد مبلغ.....ويلتزم الطرف الثاني بدفعه للطرف الأول على.....قسطًا شهريًا قيمة كل قسط.....ويستحق القسط الأول بعد.....من تاريخ توقيع هذا العقد.

ويخضع سريان هذا العقد لإجراء الرهن لصالح المصرف على العقار رقم.....والذي يمثل أرض المشروع وما عليها من مشتملات وبناء؛ حيث إن الطرف الثاني لم يقدم ضمانًا آخر غير المشروع نفسه، كما يخضع لحصول الطرف الثاني على الموافقات النهائية من إدارات الدولة المعنية بما فيها رخصة البناء دون تحفظ.

البند الرابع

يلتزم الطرف الأول بتنفيذ جميع الأعمال اللازمة لتشييد المشروع خلال مدة أقصاها.....شهرًا من تاريخ تسليم الموقع.

البند الخامس

قام الطرف الثاني بتعيين المكتب الاستشاري.....ليكون وكيلًا عنه في الإشراف على تنفيذ مراحل المشروع المختلفة، وتسلم المشروع بعد إتمام التنفيذ بالكامل، ووافق الطرف الأول على ذلك المكتب، ويقوم هذا الوكيل بالإشراف على جميع أعمال المشروع، ومراحل التنفيذ المختلفة، واعتماد جميع المواد المستخدمة في المشروع، والتأكد من أن الأعمال المنجزة نفذت طبقًا للمواصفات المطلوبة والشروط المتفق عليها، وأن يقوم كذلك بإعداد شهادات الإنجاز، وإن توقيعه عليها كوكيل عن الطرف الثاني بمثابة شهادة من الطرف الثاني بتسلم الأعمال المنجزة وقبوله لها، وإقرار منه بأنها نفذت وفقًا للمواصفات المطلوبة والشروط المتفق عليها مع الطرف الأول.

البند السادس

يعتبر المشروع متسلمًا من قبل الطرف الثاني بمجرد إصدار شهادة التسليم الابتدائي من قبل المكتب الاستشاري المعتمد، حيث يعتبر ذلك بمثابة تسلم ابتدائي للمشروع أو جزء منه ومن وكيل الطرف الثاني.

البند السابع

يحق للطرف الأول التعاقد مع إحدى شركات المقاولات لتنفيذ المشروع حسب الشروط والمواصفات المتفق عليها مع الطرف الثاني، كما يحق للطرف الأول في حالة مخالفة شركة المقاولات للشروط المتفق عليها وعدم الوصول إلى اتفاق لحل الخلاف مما يؤثر على سير العمل، استبدالها والتعاقد مع شركة أو شركات أخرى لإكمال تنفيذ المشروع.

البند الثامن

يقبل الطرف الثاني -قبولًا غير قابل للنقض أو الإلغاء- ضمان تنفيذ جميع الأعمال بالمشروع من الطرف الأول، أو من الجهة التي يتعاقد معها الطرف الأول لتنفيذ المشروع، وتقبل تقديم هذا الضمان، وحيث إن شركة.....قد ضمنت المشروع للطرف الأول أو لأي طرف آخر يتعاقد معه الطرف الأول ويقبل هذا الضمان، فإن الطرف الأول يجعل هذا الضمان لصالح الطرف الثاني. وبناء على هذا فإن الطرف الثاني يتنازل عن حقه في الرجوع على الطرف الأول في أية مطالبة أو ادعاء قد ينشأ مستقبلًا بعد تسلم المشروع نتيجة سوء تنفيذ شركة المقاولات أو لأي سبب آخر، ويلتزم الطرف الثاني -بناء على ذلك- بالرجوع على شركة المقاولات في أية مطالبة أو ادعاء.

البند التاسع

في حالة تأخر الطرف الأول أو من يتعاقد معه عن إتمام تنفيذ المشروع في الموعد المحدد فإنه يتحمل جميع الأضرار التي تنتج عن هذا التأخير؛ مالم يكن هناك أسباب قهرية لم يتسبب فيها الطرف الأول، وتكون خارجة عن إرادته.

البند العاشر

على الطرف الأول أو من يتعاقد معه لتنفيذ المشروع اعتماد جميع المواد اللازمة للمشروع قبل استعمالها من الطرف الثاني أو وكيله.

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الأول أو من يتعاقد معه بتأمين وتوفير جميع ما يلزم المشروع من مواد ومعدات بشكل يكفل إنهاء المشروع في موعده المحدد.

البند الثاني عشر

في حالة وجود أية أعمال إضافية أو تعديلات يقترح الطرف الثاني أو المكتب الاستشاري أو كلاهما معًا ضرورة إدخالها مما يؤثر على شروط وقيمة هذا العقد، فإن على الطرف الثاني مراجعة الطرف الأول والاتفاق على تعديل العقد أو أخذ موافقته على التعديل المقترح قبل تنفيذ أية أعمال خلاف الأعمال المعتمدة سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان، كما أن عليه تزويد الطرف الأول بموافقة المكتب الاستشاري على التعديلات المطلوبة، وتعديل المخططات والتصاميم والمواصفات تبعًا لذلك.

البند الثالث عشر

في حالة توقيع هذا العقد من قبل أكثر من شخص واحد بصفة طرف ثانٍ، يكون جميع الموقعين مسئوولين وضامنين متضامنين، منفردين أو مجتمعين، تجاه الطرف الأول، عن تسديد المبالغ المطلوبة له بموجب هذا العقد.

البند الرابع عشر

مالم ينص على خلاف ذلك في العقد نفسه، فإن الأحكام والشروط الواردة في الشروط العامة، والصادرة من وزارة الأشغال العامة بدولة. . . . . تسود على أحكام أي مستند آخر يمثل جزءًا من العقد.

البند الخامس عشر

أ) يتم الفصل في النزاع على أساس الشريعة الإسلامية.

ب) أي خلاف ناشئ عن تطبيق أحكام هذا العقد و / أو متعلق به، يعرض على لجنة تحكيم تشكل من ثلاثة أعضاء على الوجه التالي:

١) حكم يختاره الفريق الأول.

٢) حكم يختاره الفريق الثاني.

٣) حكم يختاره المحكمان الأولان.

يكون حكمهم، سواء صدر بالإجماع أو بالأغلبية، ملزمًا للطرفين وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن الجائزة قانونًا، وبشرط إقرار هيئة الرقابة الشرعية للمصرف بعدم تعارض الحكم الصادر مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي حالة عدم توافر الأغلبية، يحال الخلاف موضوع التحكيم إلى المحاكم. . . . . وتكون محاكم دولة. . . . . هي المختصة دون سواها بالفصل في أية طلبات و / أو قضايا تنشأ بمقتضى التحكيم و / أو ناشئة و / أو متعلقة به و / أو بهذا العقد.

البند السادس عشر

تسري أحكام القانون. . . . . والقوانين والأنظمة المرعية على هذا العقد؛ فيما عدا ما نص عليه من اتفاق بين الطرفين، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

البند السابع عشر

حرر هذا العقد من نسختين أصليتين موقعتين من قبل الطرفين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية بتاريخ. . . . . هـ الموافق. . . . . م ويسقط الطرف الثاني حقه في الادعاء بكذب الإقرار و / أو أي دفع شكلي و / أو موضوعي، ضد ما جاء في هذا العقد.

«الطرف الثاني» «الطرف الأول»

العقد الثالث

عقد استصناع

في يوم.....هـ الموافق.....م تم الاتفاق بين كل من:

.....

١) مصرف.....«طرفًا أول»

ويمثله السيد: .....

.....

٢) السادة: .....«طرفًا ثانيًا»

ويمثلهم في العقد السيد: .....

حيث إن مصرف.....يرغب في إنشاء.....

وبما أن الطرف الثاني قد اطلع على الرسومات والمخططات وجداول الكميات والمواصفات، وعاين موقع المشروع، واطلع على جميع الأمور والمصاعب وخلافه، فقد تقدم بعرضه للطرف الأول لتنفيذ إنشاء المشروع على النحو المبين في جداول الكميات والخرائط المعتمدة، وقد قبل الطرف الأول عرض المقاول (الطرف الثاني) وتم الاتفاق على الآتي:

١) تكون للكلمات والعبارات الواردة بهذه الاتفاقية نفس المعاني كما هي معرفة في الشروط العامة للتعاقد المشار إليها فيما بعد.

٢) تعتبر المستندات التالية وتقرأ وتفسر كجزء من هذه الاتفاقية وهي:

أ) بنود الاتفاقية (عقد الاستصناع)

ب) ملحق العقد من (أ - هـ).

ج) شروط التعاقد.

د) المواصفات بما فيها جميع الملاحق.

هـ) المذكرات المتعلقة بالأسعار والتسعير.

و) جداول الكميات بما فيها التلخيص العام والملحقات.

ز) رسومات وخرائط المناقصة المعتمدة من الطرفين والمبينة بجدول الخ والموافق عليها من الجهات الحكومية المعنية دون استثناء.

٣) لقد وافق الطرف الثاني (المقاول) على القيام بتشييد وإكمال وصيانة الأعمال لشروط العقد من جميع النواحي، وذلك مقابل مبلغ إجمالي قدره.....

٤) الدفعات:

أ) دفعة مقدمة. . . . . % من قيمة العقد خلال. . . . . يومًا.

من تاريخ توقيع هذا العقد، مقابل تقديم كفالة مصرفية مقبولة من الطرف الأول (على أن تتناقص قيمة الكفالة. . . . . كل شهر بمقدار المبالغ المستردة بمعرفة البنك).

ب) نسبة. . . . . % من قيمة العقد بموجب شهادات إنجاز شهرية صادرة عن المكتب الاستشاري. . . . . % من قيمة العقد بموجب شهادات إنجاز شهرية صادرة عن المكتب الاستشاري. . . . . يوافق عليها الطرف الأول أو من ينوب عنه، وذلك خلال فترة. . . . . يومًا من تاريخ الموافقة النهائية لكل شهادة، مع احتجاز نسبة. . . . . % من قيمة كل شهادة كضمان لسلامة الأداء، علمًا بأن القصد بشهادة الإنجاز يشمل ما نفذ من أعمال فقط، ولا يشمل أية مواد أو معدات يتم استحضارها في الموقع.

وإشهادًا على ذلك قام الطرفان المتعاقدان بتوقيع هذه الاتفاقية:

وقعها نيابة عن مصرف. . . . . .

. . . . . .

الشاهد: . . . . . .

وقعها نيابة عن الطرف الثاني: . . . . . .

«المقاول». . . . . .

الشاهد: . . . . . .

. . . . . .

ملحق (4): المقابلات

مقابلة الدكتور/ ماهر الطباع:

لجأ الباحث إلى إجراء مقابلة مع الدكتور/ ماهر الطباع مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية وذلك للوصول إلى التأكد من أسباب قلة الوعي المعرفي وكانت الأسئلة والأجوبة الموجهة للدكتور على النحو التالي:

أ- ما أسباب قلة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

1. عدم وجود ورشات عمل تعريفية من جهات الاختصاص بماهية وأهمية تداول هذه الصكوك.
2. عدم وجود حالة استقرار سياسي في قطاع غزة اوجد حاجز لدى الجمهور في عمل التداول أو استخدام ماهو جديد خوفا من حالات التعرض للمخاطر من حالات النصب والاحتيال.

ب-ماسبل زيادة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

1. إجراء ورش عمل مخصصة للقطاع الخاص وجمعية رجال الأعمال والاتحاد العام للصناعات وتعريفهم بأهمية تداول صكوك الاستصناع.
2. إقامة علاقة ارتباطية ووثيقة مابين القطاع الخاص والقطاع المصرفي والحكومة من أجل التشجيع على تداول هذه الصكوك.

ت- هل يتوجب وجود دور للحكومة في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

شئ أكيد لايمكن الاستغناء عنه لأنها ستكون هي الضامن الحقيقي لتداول مثل هذه الصكوك.

ث- هل يتوجب وجود دور للقطاع الخاص في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

شئ أكيد لايمكن الاستغناء عنه لأنها ستكون هي المنتفع الحقيقي من تداول هذه الصكوك.

ج- هل يتوجب وجود دور للقطاع المصرفي في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

بالتأكيد له دور رئيسي لانه سيعتبر هو دور الإشراف والرقابة على تداول هذه الصكوك.

ح- هل تعتبر صكوك الاستصناع أداة تمويلية مناسبة لسد الفجوة المالية في القطاع الصناعي؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

من المحتمل أن تكون أداة تمويلية مناسبة لسد الفجوة المالية شريطة أن يتم التعرف على كيفية إدارته خاصة أن هناك العديد من المتضررين في القطاع الصناعي بدأوا بالتوجه بشكل مباشر للبنوك لعودة الحياة الانتاجية في مصانعهم خاصة بعد العدوان الاخير للاحتلا الصهيوني على قطاع غزة الذي استهدف جزء كبير من القطاع الصناعي.

خ- هل هناك بيئة قانونية جاهزة للعمل في صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

من وجهة نظري لاتوجد هناك بيئة قانونية بالمطلق في قطاع غزة تسمح بتداول صكوك الاستصناع، وهذا يتطلب وجود تشريعات ولوائح وأنظمة تعمل على تنظيم العمل بصكوك الاستصناع.

د- هل هناك بيئة تنظيمية جاهزة للعمل في صكوك الاستصناع من خلال سوق رأس المال وبورصة فلسطين وتوفير شركات خاصة (SPV) (شركة الأغراض المتعددة ذات الأغراض الخاصة)؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

من وجهة نظري لاتوجد هناك بيئة تنظيمية بالمطلق في قطاع غزة تسمح بتداول صكوك الاستصناع وهذا يتطلب وجود وعاء وحاضن ينطلق لتداولها، وهذا يتطلب وجود ضامن حقيقي.

ذ- هل هناك كادر وظيفي مؤهل للعمل في هذه الصناعة؟ وقد تفضل الدكتور بالاجابة على النحو التالي:

من وجهة نظري لايوجد هناك كادر وظيفي مؤهل للعمل في هذه الصناعة وحتى إن وجد فليس بذلك العدد الذي يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل.

مقابلة الاستاذ / محمد المنسي:

لجأ الباحث إلى إجراء مقابلة مع الاستاذ / محمد المنسي (أبو صبحي) عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وذلك للتعرف على أسباب قلة الوعي المعرفي من وجهة نظر الاتحاد العام للصناعات وكانت الأسئلة والأجوبة الموجهة للأستاذ على النحو التالي:

أ- ما أسباب قلة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

1. معظم الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة هي عبارة عن شركات عائلية (تعتمد على مالها الشخصي) لاتعتمد على نظام الاكتتاب مما يؤدي إلى عدم الاعتاد أو الاهتمام بصكوك الاستصناع.
2. وجود فجوة عميقة مابين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من ناحية تعريف الطلاب بماهية صكوك الاستصناع ونشر ثقافة التعامل بصكوك الاستصناع.

ب-ماسبل زيادة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

1. لابد من العمل على تقليل الفجوة عميقة مابين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية من ناحية قيام المؤسسات الأكاديمية بدراسة مميزات وعيوب تداول صكوك الاستصناع ونشر نتائج هذه الدراسات.
2. إجراء ورش عمل توعوية مخصصة للقطاع الخاص وجمعية رجال الأعمال والاتحاد العام للصناعات وتعريفهم بأهمية تداول صكوك الاستصناع.

ت- هل يتوجب وجود دور للحكومة في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

لابد من دور مهم للجكومة وذلك كونها هي الحامي والضامن لتداول صكوك الاستصناع وكذلك هي القادرة على سن التشريعات التي تتيح المجال للقطاع الصناعي في تداول صكوك الاستصناع.

ث- هل يتوجب وجود دور للقطاع الخاص في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟

وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

لابد من دور مهم للقطاع الخاص وذلك كونه هو المسئول عن تنفيذ وتداول صكوك الاستصناع.

ج- هل يتوجب وجود دور للقطاع المصرفي في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

يعتبر دور القطاع المصرفي هو الدور الرئيس وذلك كونه هو الجهة التي سوف تمارس مهام الإشراف على إصدار صكوك الاستصناع وتعتبر هي جهة اساسية في إيجاد برامج تنظم اليات التعامل في هذه الصكوك.

ح- هل تعتبر صكوك الاستصناع أداة تمويلية مناسبة لسد الفجوة المالية في القطاع الصناعي؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

تعتبر صكوك الاستصناع أداة تمويلية متميزة يمكن استخدامها لسد الفجوة المالية في القطاع الصناعي خاصة بعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وذلك حتى يتمكن القطاع الصناعي من إعادة عجلة الاقتصاد في القطاع الصناعي.

خ- هل هناك بيئة قانونية جاهزة للعمل في صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

إلى هذه اللحظة لاتوجد قوانين تسمح بتداول صكوك الاستصناع.

د- هل هناك بيئة تنظيمية جاهزة للعمل في صكوك الاستصناع من خلال سوق رأس المال وبورصة فلسطين وتوفير شركات خاصة (SPV) (شركة الأغراض المتعددة ذات الأغراض الخاصة)؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

لاتوجد لدي معلومات كاملة ولكن من وجهة نظري وحسب علمي لاتوجد بيئة تنظيمية جاهزة للعمل في تداول صكوك الاستصناع.

ذ- هل هناك كادر وظيفي مؤهل للعمل في هذه الصناعة؟ وقد تفضل الأستاذ بالاجابة على النحو التالي:

من وجهة نظري لايوجد هناك كادر وظيفي مؤهل للعمل في هذه الصناعة وإن وجد فهو سيكون مؤهل من ناحية علمية وليس من ناحية عملية وذلك بسبب عدم تطبيقها من قبل في قطاع غزة.

مقابلة المهندس/ علاء الدين الأعرج:

لجأ الباحث إلى إجراء مقابلة مع المهندس/ علاء الدين الأعرج وزير الاقتصاد الفلسطيني السابق وذلك للتعرف على أسباب قلة الوعي المعرفي من وجهة نظره وكانت الأسئلة والأجوبة الموجهة للمهندس على النحو التالي:

أ- ما أسباب قلة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي:

1. قد تعود قلة الوعي المعرفي في قطاع غزة لعدم وجود تجارب حقيقية مطبقة على أرض الواقع في قطاع غزة.
2. عدم وجود حالة استقرار سياسي بسبب الحصار المفروض والاحتلال والحروب المتكررة التي استهدفت وطالة القطاع الصناعي.

ب- ما سبل زيادة الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي:

1. توفير التوعية اللازمة للانتشار المطلوب لصكوك الاستصناع.
2. توعية المجتمع بماهية صكوك الاستصناع من خلال ورشات العمل والندوات والإعلام المرئي والمسموع.
3. توفر بيئة قانونية وتشريعية حاضنة لتداول صكوك الاستصناع.
4. توفير ضامن حقيقي لتداول صكوك الاستصناع.

ت- هل يتوجب وجود دور للحكومة في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي:

بالتأكيد يتوجب وجود دور للحكومة تساعد على نشر الوعي المعرفي ويمكن الاستفادة في ذلك من هيئة تشجيع الاستثمار وسوق رأس المال التي يعتبر جزء منها بورصة فلسطين.

ث–هل يتوجب وجود دور للقطاع الخاص في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي: بالتأكيد يتوجب وجود دور للقطاع الخاص وذلك من حيث أنه هو من يتحمل المخاطرة ويقوم بالمبادرة مع وجود تسهيلات من الحكومة تحفزه على استخدام مثل هذه الصكوك.

ج– هل يتوجب وجود دور للقطاع المصرفي في توفير الوعي المعرفي لدى المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة في زيادة الاعتماد على صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي: بالتأكيد يتوجب وجود دور للقطاع المصرفي حيث أنه سيعتبر هو المشرف على الاكتتاب في صكوك الاستصناع.

ح– هل تعتبر صكوك الاستصناع أداة تمويلية مناسبة لسد الفجوة المالية في القطاع الصناعي؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي: تعتبر صكوك الاستصناع هي علاج حقيقي وليست مجرد وجه من أوجه النشاط الاقتصادي ولكن ذلك يحتاج إلى تأصيل فكرة صكوك الاستصناع لأنها تعتمد على شئ واقعي ولها قيم ثابتة متساوية في ملكية شائعة لموجودات موجودة.

خ– هل هناك بيئة قانونية جاهزة للعمل في صكوك الاستصناع؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي: يتوجب توفير بيئة قانونية لتداول صكوك الاستصناع يشترك فيها جميع جهات الاختصاص بتداول صكوك الاستصناع

د– هل هناك بيئة تنظيمية جاهزة للعمل في صكوك الاستصناع من خلال سوق رأس المال وبورصة فلسطين وتوفير شركات خاصة (SPV) (شركة الأغراض المتعددة ذات الأغراض الخاصة)؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي: لاتوجد بيئة تنظيمية وهنا يجب توفير تلك البيئة من خلال إيجاد شركات (SPV) التي تعتبر هي الجسم المبادر و الراعي لإصدار هذه الصكوك.

ذ– هل هناك كادر وظيفي مؤهل للعمل في هذه الصناعة؟ وقد تفضل المهندس بالاجابة على النحو التالي: اعتقد بأن لدينا خبراء في هذا المجال يستطيع إيجاد كادر مؤهل للعمل في هذا القطاع.